جمهورية العراق
وزارة التعليم والبحث العلمي
جامعة المثنى
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم الجغرافيا

تحليل جغـــرافي سيـــاسي للإمكانات الإقتصادية للكويت وأثرها في قوة الدولة

رسالة تقدمت بها

زهراء عباس شاكر الخفاجي

إلى مجلس كلية التربية الإنسانية ـ جامعة المثنى وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الجغرافية البشرية

بإشراف

أ.م. حميدة عبد الحسين الظالمي

١٤٤٤هـ ٢٠٢٣م

﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة سبأ اية (15)

الإهـــداء

إلى الذين كانا بروحي كلما ابتعدت..

أهدي هذا الجهد المتواضع الى روح (والدي العزيز)..الذي لم يكمل المشوار معي

الذي تمنيت ان يكون بجانبي في هذا اليوم ليرى ثمرة غرسة.

وإلى اخواني المتوفين (رحمهم الله واسكنهم فسيح جناته)....

إلى التي اجادت كل الادوار فكانت الام والاب والأخ والأخت والصديقة

صاحبة الفضل الكبير بعد الله

إلى التي ساندتني في صلاتها ودعائها

إلى من تشاركني افراحي واحزاني

إلى اجمل ابتسامة في حياتي (امي حياتي).. أطال الله في عمرها

إلى (اخواني واخواتي).....

إلى من كان لَهم الأثر الكبير في إكمال مسيرتي العلمية (أخوالي)....

وإلى المجهول الذي سيبحث عن موضوع رسالتي،

أهديك تعبي وعلمي وعملي، أهديك ثمرة مجهودي لعلها تكون

بذرة لمشروعك العلمي.....

زهراء

الحمد لله نحمده ونشكره سبحانه وتعالى حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه ، فقد سَدَدَ الخُطى ويسر الأمر، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله **سيد المرسلين وخاتم النبيين محمد** (صل الله عليه واله وسلم) وعلى اله وصحبه المنتجبين.

اما بعد...

يدعوني واجب العرفان بالجميل أن أتقدم بشكري وعظيم امتناني لأستاذتي المشرفة الأستاذ المساعد الدكتورة **(حميدة عبد الحسين محمد الظالمي)** لأشرافها على رسالتي وإخراجها بصورتها النهائية.

وعرفاناً بالجميل أتقدم بشكري وتقديري إلى رئاسة قسم الجغرافية الاستاذ الدكتور **(لطيف كامل كليوي)** وجميع اساتذتي الافاضل الذين تتلمذت على ايديهم اثناء مرحلة التحضيرية من دراسة الماجستير ، لما اسدوا لي من نصح وخطى صحيحة لإتمام مسيرتي العلمية جزاهم الله عني خير الجزاء ومنهم الاستاذ الدكتور (**عدنان كاظم الشيباني**)..

كما أتقدم بشكري وامتناني إلى الاستاذ المساعد الدكتور والاب الفاضل **(محمد زباري مؤنس السبتي)** على دعمه ونصحه ومساعدته لي طيلة فتره الدراسة ، كما أسجل شكري وتقديري إلى الاستاذ **(مثنى الجنابي)** على ما قدمه لي من مساعدة في فتره الدراسة ، كما اتقدم بالشكر والتقدير إلى الاستاذ الدكتور (**اعياد عبد الرضا**) ، وكذلك الشكر والتقدير موصول إلى كل من أسهم في تقديم العون والمساعدة لي ومنهم موظفي المكتبة في كلية ابن رشد وموظفي المكتبة في كلية العلوم السياسية جامعة بغداد وكذلك موظفي الخدمة في وزارة الخارجية وكذلك موظفي المكتبة في كلية البنات جامعة بغداد وكذلك موظفي المكتبة في جامعة النهرين.

كما يطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى موظفي المكتبة في العتبات العلوية والحسينية على المساعدة واسأل الله ان يوفقهم لفعل الخير كذلك اتقدم بالشكر والامتنان الى كل موظفي المكتبات والقنوات في برنامج التليكرام على مساعدتهم لي في تقديم المصادر طيلة فترة الدراسة... وهناك ثلة خيرة من الاساتذة والزملاء الذين كان لهم الاثر الطيب في انجاز هذه الدراسة بالمساعدة والدعم والتشجيع او النقد فجزاهم الله عني خير الجزاء.

وأخيراً، أود ان أشكر عائلتي العزيزة على الدعم والحب منذ بداية هذه الرحلة وحتى اليوم، امي حبيبتي واخواني وخواتي وأخوالي.

الباحثة

إقرار المشرف

اشهد ان اعداد هذه الرسالة الموسومة بـــ

تحليل جغرافي سياسي للامكانات الاقتصادية للكويت واثرها في قوة الدولة

والمقدمة من قبل الطالبة زهراء عباس شاكر الخفاجي قد جرت تحت اشرافي في جامعة المثنى /كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم الجغرافية. وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الجغرافيا البشرية وبناء على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

الاسم : أ.م .د حميدة عبد الحسين الظالمي

المرتبة العلمية : الأستاذ الدكتور

التاريخ : / / ٢٠٢٣م

ترشيح القسم

بناءً على التوصية أعلاه أرشح هذه الرسالة الى لجنة المناقشة لدراستها وبيان الراي فيها .

التوقيع :

رئيس القسم : أ. د لطيف كامل كليوي الجابري

المرتبة العلمية : الأستاذ الدكتور

التاريخ : / / ٢٠٢٣

اقرار المقوم اللغوي

أشهد ان رسالة الماجستير الموسومة بـ((تحليل جغرافي سياسي للامكانات الاقتصادية للكويت واثرها في قوة الدولة)) التي تقدمة بها الطالبة (زهراء عباس شاكر الخفاجي) في قسم الجغرافية كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة المثنى، قد قومتها لغويا فوجدتها سليمة من الناحية اللغوية وصالحة للمناقشة .

التوقيع :

المشرف اللغوي : ا.د احمد حسين عبد العمارة

التاريخ: ٢٢/ ٦ / ٢٠٢٣

إقرار المقوم العلمي

أشـــهد انـــي قـــد اطلعـــت علـــى رســـالة الماجســـتير الموســـومة بـــ(**تحليـــل جغرافـــي سياســـي للإمكانـــات الاقتصـــادية للكويـــت واثرهـــا فـــي قـــوة الدولـــة)** التـــي تقـــدمت بهـــا الطالبـــة (**زهـــراء عبـــاس شـــاكر الخفـــاجي**) فـــي قســـم الجغرافيـــة- كليـــة التربيـــة للعلـــوم الانســـانية- جامعـــة المثنـــى، قـــد قومتهـــا علميـــا فوجدتها سليمة من الناحية العلمية وصالحة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم:

اللقب العلمي:

التاريخ : / / 2023

إقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا أعضاء لجنة المناقشة، اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ **(تحليل جغرافي سياسي للإمكانات الاقتصادية للكويت واثرها في قوة الدولة)** والمقدمة من الطالبة (**زهراء عباس شاكر الخفاجي**) في قسم الجغرافية - كلية التربية للعلوم الانسانية - جامعة المثنى، وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها وفي ما له علاقة بها ونعتقد بأنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في الجغرافية البشرية وبتقدير( )

التوقيع:
الاسم:
المرتبة العلمية: أستاذ دكتور
(رئيساً)
التاريخ: / / 2023

التوقيع:
الاسم:
المرتبة العلمية: أستاذ دكتور
(عضواً ومشرفاً)
التاريخ: / / 2023

التوقيع:
الاسم:
المرتبة العلمية: أستاذ دكتور
(عضواً)
التاريخ: / / 2023

التوقيع:
الاسم:
المرتبة العلمية: أستاذ مساعد دكتور
(عضواً)
التاريخ: / / 2023

مصادقة مجلس الكلية

صدقت الرسالة من قبل مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية- جامعة المثنى على قرار لجنة المناقشة ، بتاريخ / /2023

التوقيع:
أ. د.
عميد كلية التربية للعلوم الانسانية

المستخلص

أن دراسة الإمكانات الاقتصادية لدولة الكويت في ضوء الجغرافيا السياسية تعد موضوع في غاية الأهمية خصوصا في عصرنا هذا لأن القوى الاقتصادية تعد حجر الزاوية في عناصر القوة طبقا لمناهج تحليل القوة الجغرافية السياسية.

تعد دولة الكويت من الدول المتميزة في المنطقة العربية على المستوى الاقتصادي، إذ تتمتع بإمكانات اقتصادية كبيرة، إذ تُعد من أهم المُصدرين العالميين للنفط والغاز الطبيعي، إذ استطاعت الكويت بفضل تلك الإمكانيات أن توفر لسكانها خدمات متميزة ومتنوعة في مختلف المجالات، وذلك من خلال تقديم برامج تطويرية واستثمارية ترتكز على تحديث وتحسين القطاعات الحيوية في الدولة.

تسعى الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية منها تسليط الضوء على العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية المؤثرة في الإقتصاد الكويتي، وإلى الاسهام في بناء قوة الدولة من خلال تحديد أبرز نقاط القوة، واستعراض أهم الأسباب التي كانت سبباً في ضعف الاقتصاد الكويتي فضلاً عن بيان مؤشرات الاقتصاد الكويتي وكيفية النهوض بواقع الاقتصاد الكويتي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يأتي في مقدمتها أن الاقتصاد الكويتي يواجه عدّة معوقات أبرزها المعوقات الطبيعية المتمثلة بصغر دولة الكويت مما يعني قلة تنوع المناخ والموارد الطبيعية ، إذ يُعد الاقتصاد الكويتي اقتصاداً ريعياً يعتمد على إيرادات النفط بشكل رئيسي ، كما يعتمد على العمالة الأجنبية نتيجة لصغر حجم سكان الكويت ، مما سبب لها مشاكل عديدة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، إذ أن ضعف مساهمة الزراعة في الناتج الاجمالي المحلي بسبب معوقات طبيعية وبشرية تعاني منها الكويت لقساوة الظروف الطبيعية وصغر مساحة البلاد وعدم تنوع الظروف المناخية فضلا عن عزوف الكويتيين عن العمل في هذا القطاع لاعتبارات الاجتماعية كذلك اتسمت علاقات الكويت مع دول الجوار الإقليمية بعدم الثبات بسبب اختلاف الايدولوجيات التي تحكم هذه الدول الكبيرة.

من الواضح أن الحكومة الكويتية تحرص على تطوير العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى وتحديث البنى التحتية بالإضافة إلى العمل على تعزيز المستوى التعليمي والصحي والأنشطة الرياضية والترفيهية والسياحية كذلك تؤدي الكويت دورا استراتيجيا في المنطقة العربية ،إذ تعدّ مسؤولة عن إجراءات تحسين حالة الأمة العربية في مجال التنمية وحقوق الإنسان كذلك تتمتع الكويت بإمكانات اقتصاديه هائلة تساهم في رفع قوة الدولة وتحسين نمط الحياة و جودة المعيشة للمواطنين والمقيمين.

جاءت الدراسة في مقدمة شاملة وأربعة فصول:

الفصل الأول: أختص منها بدراسة المقومات الطبيعية المؤثرة في النشاط الاقتصادي لدولة الكويت وتضمن دراسة كل من(الموقع الجغرافي، المناخ ،خصائص السطح، الموارد الطبيعية، المساحة ،وشكل الدولة).

أمّـــا **الفصـــل الثـــاني:** فقـــد دَرَسَ المقومـــات البشـــرية المـــؤثرة فـــي الاقتصـــاد الكـــويتي والمتمثلـــة بـــ(حجم الســـكان ،معـــدل النمـــو، توزيـــع الســـكان ،التركيـــب الســـكاني ،الخصـــائص الاثنوغرافية).

أمّـــا **الفصـــل الثالـــث:** فقـــد تطـــرق النشـــاط الاقتصـــادي للكويـــت و مراحـــل تطـــوره المتمثلة ب(مراحل تطور الاقتصاد الكويتي ،القطاعات الاقتصادية للكويت).

أمّـــا **الفصـــل الرابـــع** فقـــد تنـــاول تقيـــيم الاقتصـــاد الكـــويتي و آفاقـــه المســـتقبلية المتمثلـــة بـــ(العلاقات الاقتصـــادية للكويـــت ، والـــوزن الاقتصـــادي للكويـــت والرؤيـــة المســـتقبلية) ،ومن ثم اختتمت الدراسة بجملة من الاستنتاجات والمقترحات.

ثبت المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
.1	الآية	ب
.2	الاهداء	ت
.3	شكر وتقدير	ث
.4	إقرار المشرف	ج
.5	إقرار المشرف اللغوي	ح
.6	إقرار المقوم العلمي	خ
.7	إقرار لجنة المناقشة	د
.8	المستخلص	ذ - ر
.9	ثبت المحتويات	ز - ش
.10	ثبت الجداول	ص - ض
.11	ثبت الاشكال	ض
.12	ثبت الخرائط	ض
.13	المقدمة	4-1
	الفصل الاول : العوامل الطبيعية المؤثرة في الخصائص الاقتصادية لدولة الكويت	40 -5
.14	1- الموقع الجغرافي	7-6
.15	2- الموقع بالنسبة لليابسة والماء	8
.16	أ- نسبة الحدود البحرية الى مساحة الدولة	8
.17	ب - نسبة الحدود البحرية الى عدد السكان	9
.18	3- موقع الجوار الجغرافي	13 - 9
.19	4- الموقع الاستراتيجي	19-14
.20	ثانيا- المناخ	21-20
.21	ثالثاً - خصائص السطح	25-22
.22	6- جزر الكويت	26-25
.23	7- المنخفضات او الخبرات	27-26
.24	رابعاً – شكل الدولة ومساحتها	29-27
.25	خامساً- الموارد الطبيعية	34-29
.26	أ- المياه الجوفية	31-30
.27	ب- تحلية المياه	33-31
.28	ج- مياه الصرف الصحي المعالجة	34
.29	سادساً - الموارد المعدنية	40-34
	الفصل الثاني : العوامل البشرية المؤثرة في الخصائص الاقتصادية لدولة الكويت	50 -40
.30	المبحث الأول : الخصائص الديموغرافية لسكان الكويت	49- 42
.31	أولاً : حجم السكان ومعدل نموهم	44-42

.32	ثانياً : التوزيع الجغرافي للسكان	44 -43
.33	1- التوزيع العددي والنسبي للسكان	45-44
.34	2- التوزيع الكثافي للسكان	46-45
.35	3- التركيب السكاني	47-46
.36	أ- التركيب العمري	49-47
.37	ب– التركيب النوعي	50
.38	المبحث الثاني الخصائص الاثنوغرافية	53-50
.39	1 – اللغة	50
.40	2- التكوين الديني	51
.41	3- التركيب السلالي	53-52
	الفصل الثالث: النشاط الاقتصادي للكويت ومراحل تطوره	87 -52
.42	المبحث الأول : مراحل تطور الاقتصاد الكويتي	57-52
.43	المرحلة الاولى : (1961-1990)	55
.44	المرحلة الثانية : (1991-2011)	56
.45	المرحلة الثالثة (2012-2020)	57-56
.46	المبحث الثاني : القطاعات الاقتصادية للكويت	87 -58
.47	1- الناتج الإجمالي المحلي	59-58
.48	2- القطاع الزراعي	61-59
.49	1- الإنتاج الزراعي النباتي	61
.50	أ- التوزيع الجغرافي للمناطق الزراعية	62
.51	ب - منطقة الوفرة الزراعية	63
.52	ج - منطقة الشقايا الزراعية	63
.53	ب – المحاصيل الحقلية (الحبوب)	64
.54	1- الخضروات المثمرة	64
.55	2- الخضروات الورقية	65 - 64
.56	3- الأشجار المثمرة	66- 65
.57	4 - نخيل التمر	67 -66
.58	5-الثروة الحيوانية	68- 67
.59	6- الثروة السمكية	69
.60	3-القطاع الصناعي	71 -70
.61	نسبة العاملين في القطاع الصناعي	72
.62	الصناعة الاستخراجية	73-72
.63	3-قطاع التجارة	77 - 73
.64	4- قطاع السياحة	79-77
.65	5- قطاع الخدمات	80-79
.66	أ. قطاع النقل والمواصلات	80
.67	1.النقل البري	81 -80

.68	2. النقل البحري	83-82
.69	3. النقل الجوي	84
.70	ب. الخدمات التعليمية	86-84
.71	ج. القطاع الصحي	87-86
	الفصل الرابع : تقييم الاقتصاد الكويتي وافاقة المستقبلية	115 -89
.72	المبحث الأول : العلاقات الاقتصادية للكويت	105-89
.73	اولاً: العلاقات الكويتية مع الدول العربية	90 -89
.74	1- العلاقات الاقتصادية الكويتية السعودية	92 -91
.75	2 – العلاقات الاقتصادية الكويتية العراقية	94-92
.76	3-علاقة الكويت مع دول مجلس التعاون الخليجي	96-94
.77	ثانياً :العلاقات الاقتصادية للكويت مع الدول غير العربية	101-97
.78	1- العلاقات الاقتصادية الكويتية – الإيرانية	97
.79	2- العلاقات الاقتصادية الكويتية –الهندية	99-97
.80	3- العلاقات الاقتصادية الكويتية - التركية	101-100
.81	ثالثاً : العلاقات الاقتصادية للكويت مع الدول العالمية	105-101
.82	1-العلاقات الاقتصادية مابين الكويت والاتحاد الأوربي	103-102
.83	2- العلاقات الاقتصادية الكويتية – الامريكية العلاقات قبل عام 1990	105-103
.84	المبحث الثاني : الوزن الاقتصادي للكويت والرؤية المستقبلية	115-106
.85	اولاً : الوزن الاقتصادي لدولة الكويت	106
.86	مؤشرات الاقتصاد الكويتي	106
.87	1- مؤشرات الانكشاف التجاري	108-106
.88	2- مؤشر التركيز السلعي للصادرات	109-108
.89	3- الميل المتوسط للأستيراد	111-110
.90	4- التركيز الجغرافي للواردات	112-111
.91	سيناريوهات المرتبطة بالاقتصاد الكويتي	113
.92	اولاً- سيناريو بقاء الاقتصاد الكويتي على حاله	113
.93	ثانياً - سيناريو تقدم الاقتصاد الكويتي	114-113
.94	ثالثاً- سيناريو تراجع الاقتصاد الكويتي	115-114
.95	الاستنتاجات والمقترحات	119-117
.96	الاستنتاجات	118-117
.97	المقترحات	119
.98	المصادر والمراجع	128-121
.99	Abstract	B-C
.100	العنوان باللغة الانكليزية	A

ثبت الجداول

ت	عنوان الجدول	الصفحة
.1	الجدول (1) اطوال الحدود البرية والبحرية للكويت	4
.2	جدول (2) صافي انتاج واستهلاك المياه العذبة وقليلة الملوحة في الكويت للمدة (2010-2019) م (مليون جالون)	28
.3	جدول (3) احتياطي الدول العربية من النفط الخام	32
.4	جدول (4) الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام	33
.5	جدول (5) احتياطي الدول العربية من الغاز الطبيعي	34
.6	جدول (6) الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي من اجمالي العالم لعام 2020	35
.7	جدول (7) حجم سكان دولة الكويت(الكويتيين وغير الكويتيين) ومعدل نموهم للمدة(1965-2020)%نسمة	39
.8	جدول (8) التوزيع العددي لدولة الكويت حسب الوحدات الإدارية لعام 2020	41
.9	جدول (9) الكثافة الحسابية لجملة السكان الكويتيين حسب إحصائية عام 2020.	42
.10	جدول (10) التركيب العمري لسكان دولة الكويت (للعام 2020)	45
.11	الجدول (11) التركيب النوعي لسكان دولة الكويت للعام 2020	46
.12	جدول (12) النسبة المئوية للديانات في الكويت	48
.13	جدول (13) حجم المقيمين (غير الكويتيين) في الكويت	49
.14	جدول (14) حجم ونسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية من اجمالي الناتج المحلي الكويتي لسنة 2019 -2020 (مليون دولار)	58
.15	جدول (15) قيم الإنتاج الزراعي للمدة (2011-2019) (بالدينار الكويتي)	60
.16	جدول (16) المناطق الزراعية لدولة الكويت حسب المحافظة لعام 2018	62
.17	جدول (17) مساحة المحاصيل الزراعية وإنتاجها حسب المحافظة لعام 2019	65
.18	جدول (18) احصائيات أشجار الفاكهة للمدة 2013-2019 (بالكيلو غرام)	66
.19	جدول (19) احصائيات أشجار النخيل وكمية الإنتاج وقيم انتاجها للمدة لسنوات 2013-2107-2019 بالدينار الكويتي	67
.20	الجدول (20) أعداد الثروة الحيوانية للمدة (2009-2019)	68
.21	جدول (21) قيمة الإنتاج السمكي في دولة الكويت للموسم 2015-2019 (دينار كويتي)	69
.22	جدول (22) الإنتاج الكويتي لصناعات غير نفطية للعام 2019 (مليون دينار الكويتي)	71
.23	جدول (23) اعداد العاملين الكويتيين في القطاع الحكومي والخاص وقيمة الإنتاج لعام 2019 – 2020	72
.24	جدول (24) انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي لدولة الكويت للمدة (2011 – 2020)	73
.25	جدول (25) قيم الصادرات التجارية الكويتية مع الدول الأخرى لعامي 2018-2019 بالدينار الكويتي	76
.26	الجدول (26) قيم الواردات التجارية الكويتية من الدول الأخرى لعامي 2018-2019 بالدينار الكويتي	76
.27	جدول الرقم (27) أعداد السائحين لدولة الكويت للمدة 2016-2020	79
.28	جدول (28)الطرق الرئيسية المرصوفة بدولة الكويت حسب الطول والمساحة للمدة (2000-2020)	81
.29	الجدول (29) يوضح مؤشرات النقل الجوي للعام 2020	84
.30	جدول (30) مؤشرات الكوادر والخدمات الصحية دولة الكويت للعام 2020	87
.31	جدول (31) قيم التبادلات التجارية لدولة الكويت الى الدول العربية لعام 2020 (بالألف دينار الكويتي)	90

.32	جدول (32) التبادلات التجارية لدولة الكويت لعام 2020 (دينار كويتي)	96
.33	جدول (33) الانكشاف التجاري في الكويت للمدة (2015- 2019) بالدينار الكويتي	107
.34	جدول (34) مؤشر درجة التركيز السلعي للصادرات الكويتية للمدة (2015 -2019)	109
.35	جدول (35) الميل المتوسط للاستيراد % في الكويت للمدة (2015 – 2019)	110
.36	جدول (36) التركز الجغرافي لقيمة الاستيرادات للمدة (2015-2019)	112

ثبت الأشكال

ت	عنوان الشكل	الصفحة
.1	الشكل (1) انتاج المياه في الكويت للمدة (2010 – 2019)	29
.2	الشكل (2) استهلاك المياه في الكويت للمدة (2010 – 2019)	29
.3	الشكل (3) معدل نمو السكان في دولة الكويت للمدة (1965-2020)	40
.4	الشكل (4) التوزيع النسبي لسكان دولة الكويت للعام 2020	41
.5	الشكل (5) يوضح قيم الإنتاج الزراعي للمدة (2011-2019) (بالدينار الكويتي)	61
.6	الشكل (6) مؤشر الانكشاف التجاري في الكويت للمدة (2015 -2019)	108
.7	الشكل (7) درجة التركيز السلعي للصادرات الكويتية للمدة (2015 – 2019)	109
.8	الشكل (8) الميل المتوسط للأستيراد في الكويت للمدة (2015 – 2019)	111
.9	الشكل (9) التركز الجغرافي لقيمة الاستيرادات للمدة (2015-2019)	112

ثبت الخرائط

ت	عنوان الخريطة	الصفحة
.1	خريطة (1) الموقع الجغرافي لدولة الكويت	3
.2	خريطة (2) التغيرات الجيوتاريخية للحدود العراقية الكويتية	6
.3	خريطة (3) الحقول النفطية في الكويت	8
.4	خريطة (4) الجزر الكويتية على الخليج العربي	9
.5	خريطة (5) موقع الكويت من نظرية القلب الارض لماكندر	12
.6	خريطة (6) الكويت بالنسبة لنظرية سبايكمان	13
.7	خريطة(7) موقع الكويت بالنسبة لنظرية صدام الحضارات بالنسبة لنظرية صموئيل هنتغتون	14
.8	خريطة (8) شكل دولة الكويت	25
.9	الخريطة (9): جودة المياه وملوحة المياه (ملجم/ لتر) في خزانات المياه الجوفية بتكوين الدمام.	28
.10	خريطة (10) التوزيع الكثافي لسكان دولة الكويت لعام 2020	43
.11	خريطة (11) المناطق الزراعية في دولة الكويت	63
.12	خريطة (12) موانئ الكويت	83
.13		

المقـــــــــــدمة

المقدمة:.

تُعـدُّ المقومـات الجغرافيـة - الطبيعيـة منهـا والبشـرية - لأي دولـة فـي العـالم العِمـادُ الرئيسـي فـي إقتصـادياتها، إلا أن الكويـت تخطـت هـذه المرحلـة لأعتمادهـا بشـكل كبيـر وواسع على قطاعي النفط والطاقة وهو ما أسهم في تطوُّر إقتصادها بشكل متسارع.

تُعـدُّ الكويـت واحـدة مـن أهـم الـدول الرئيسـية المصـدرة للـنفط فـي العـالم ، إذ يُشـكل الـنفط ومشـتقاته العمـود الفقـري المهـم فـي اقتصـادها، كمـا تعـد واحـدة مـن الـدول الاساسـية فـي منظمـة (اوبـك OPEC) والتـي تحـاول الكويـت مـن خلالهـا الاضـطلاع بـدورٍ كبيـر في السياسة الدولية.

كـان التحـول الكبيـر فـي انتقـال الكويـت مـن دولـة فقيـرة إلـى دولـة قويـة بإقتصـادها، بفضـل الإيـرادات النفطيـة والاسـتثمارات الكبيـرة فـي قطـاع الطاقـة، إذ تمكنـت مـن بنـاء اقتصـادها بشـكل ملحـوظ وتحولـت إلـى دولـة ذات اقتصـاد عـال المسـتوى، ممـا يسـاعدها علـى تعزيـز قوتهـا الاقتصـادية بشـكل جيـد وتحسـين الحيـاة الاجتماعيـة والاقتصـادية للمـواطنين والمقيمـين فـي الكويـت، ومـع ذلـك ترتكـز بعـض السياسـات التحويليـة علـى تنويـع الاقتصـاد وتقليـل اعتمـاد الدولـة علـى الـنفط، فـي عـدة قطاعـات اقتصـادية أخـرى مثـل الصـناعات التحويليـة والزراعيـة والخـدمات، بتوجيـه الاسـتثمارات الحكوميـة الملائمـة والبحـث فـي الأسـواق الجديـدة وتعزيـز التنـوع المـالي، كمـا تعمـل دولـة الكويـت علـى تعزيـز الاقتصـاد الكـويتي وتـوفير فـرص عمـل جديـدة وتحسـين جـودة الحيـاة فـي الكويـت، بهـذه الطريقـة، تـتمكن الكويـت مـن الالتفـاف علـى أثـر العوامـل الجغرافيـة السلبية وتعزيز الثروة الاقتصادية وتحسين الحياة الاجتماعية المتزايدة للمواطنين.

أولا : مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول سؤالين مهمين:

هل للمقومات الجغرافية أثر في إمكاناتها الإقتصادية وفي قوتها؟

هل تؤثر المقومات الجغرافية للكويت في إمكاناتها الإقتصادية قوتها؟

وتتفرع من هذين السؤالين أسئلة ثانوية أبرزها ما يأتي:

1- مـا المعوقـات الجغرافيـة الطبيعيـة المـؤثرة فـي الإمكانـات الإقتصـادية للكويت؟

2- ما المعوقات الجغرافية البشرية المؤثرة في الإمكانات الإقتصادية للكويت؟

3- ما طبيعة النشاط الإقتصادي الكويتي؟ وما خصائصه؟.

4- مـــا المقومـــات الطبيعيـــة والبشـــرية ؟ ومـــا تأثيرهـــا الســـلبية علـــى الإقتصـــاد الكويتي.

5- ما حجم ونوع ومصادر النمو الإقتصادي الكويتي؟.

6- ما تقييم النمو الإقتصادي الكويتي ؟ وما آفاقه المستقبلية؟

ثانياً: فرضية الدراسة:

لمـــا كانـــت الفرضـــية هـــي جـــواب لمشـــكلة الدراســـة صـــار لزامـــاً علينـــا أن نفتـــرض الفرضـــية الرئيســـة الآتيـــة: (**للمقومـــات الجغرافيـــة تـــأثير ســـلبي فـــي النشـــاط الاقتصـــادي للدولة الكويت ومن ثم في نهضتها الاقتصادية بشكل اقوى مما كانت عليه**).

اما الفرضيات الثانوية فقد تمثلت بما يأتي:

1- تحليـــل المعوقـــات الجغرافيـــة الطبيعـــة وبيـــان تأثيرهـــا علـــى النشـــاط الاقتصـــادي لدولة الكويت

2- للعوامل البشرية تأثير سلبي واضح في النشاط الاقتصادي لدولة الكويت.

3- شـــكل النشـــاط الاقتصـــادي للكويـــت مـــن أبـــرز العوامـــل المـــؤثرة فـــي علاقاتهـــا مع جيرانها الجغرافيين ودول العالم الاخر.

4 - يمكـــن النهـــوض بالاقتصـــاد الكـــويتي عـــن طريـــق تطبيـــق البـــرامج التنموية وبشـــكل متكامـــل عبـــر الاســـتفادة مـــن مواردهـــا الطبيعيـــة لاســـيما الرئيســـة منهـــا وأبرزهـــا النفط.

5- بعـــض المقومـــات الجغرافيـــة الطبيعيـــة والبشـــرية أســـهمت فـــي تراجـــع الكويـــت خليجياً وعربياً.

6- تقييـــم النمـــو الاقتصـــادي الحالـــي فـــي الكويـــت وتحليـــل الآفـــاق المســـتقبلية للنمـــو واقتراح السبل لتعزيز النمو وتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً: هدف الدراسة:.

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على:

1- تـــأثير المقومـــات الجغرافيـــة للكويـــت فـــي إمكاناتهـــا الإقتصـــادية المـــؤثرة فـــي الاقتصاد الكويتي.

2- بيان طبيعة الاقتصاد الكويتي وحجم النمو الاقتصاد ونموه ومصادره ، ومدى اسهامه في بناء قوة الدولة من خلال تحديد أبرز نقاط القوة وضعف وتحليل المشكلات التي تطلب منها بغية إيجاد الحلول الناجعة التي تسهم في بناء اقتصادها.

3- محاولة تحليل البنية الاقتصادية للكويت وبناء فاعليتها في تشكيل قوة الكويت وقدرتها على حماية ذاته.

رابعاً:- مناهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الاقليمي عند تناول المقومات الجغرافية المؤثرة في إقتصاد الكويت، واعتمدت المنهج التاريخي عند الرجوع الى بعض مراحل تطور الاقتصاد الكويتي ، فضلاً عن اعتماد منهج تحليل القوة عند دراسة مؤشرات قياس الخصائص الاقتصادية للكويت ومدى تأثيرها في قوة الدولة ووزنها السياسي، كما اعتمدت المنهج الوصفي والمنهج المقارن لمقارنة معدل النمو بين القطاعات الإقتصادية.

خامساً: حدود الدراسة:

لقد أجريت الدراسة في ضوء ثلاث حدود:

أ- الحدود المكانية للدراسة : تمثلت بالحدود الجغرافية والسياسية لدولة الكويت مع دول الجوار الجغرافيين ودول العالم.

ب- الحدود الزمنية للدراسة : فقد تمثلت بالمدة (2015-2020) وبما يتوفر من بيانات حول منطقة الدراسة ، أو الرجوع أحيانا إلى سنوات سابقة بحسب ما تقتضيه الضرورة.

ج- الحدود الموضوعية للدراسة: تمثلت بدراسة النشاط الاقتصادي للكويت ومدى تأثره بالمقومات الجغرافية الطبيعية منها والبشرية ومن ثم التطرق لمدى تأثير ذلك النشاط في قوة الدولة.

سادساً: أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة من الأهمية الاقتصادية لدولة الكويت ومساهمتها في الاقتصاد العالمي ، إذ تحتل المرتبة 58 في الاقتصاد العالمي وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي، ولأن هذه الدراسة تحاول أن تكشف عن طبيعة الخصائص الاقتصادية للكويت ومدى تأثرها في مكانتها الإقليمية والدولية، فهي تعد واحدة من الدراسات الجغرافية السياسية التي توفر ركائز لدراسات لاحقة عن نفس منطقة الدراسة أو حتى غيرها من الدول المشابهة لها في طبيعة نشاطها الاقتصادي لاسيما الدول العربية التي تعازي من نقاط ضعف يمكن تشخيصها واقتراح الحلول التي يمكن أن تنفع في تجاوزها.

الفصل الأول : العوامل الطبيعية المؤثرة في الخصائص الاقتصادية لدولة الكويت

تمهيد :

تترابط العوامل الطبيعية لتعطي للإنسان حدوداً يمارس خلالها انشطته الاقتصادية في كل منطقة على حدة ، ولكن قد يبرز من هذه العناصر واحداً او اكثر ليعطي للإقليم صفاته الاساسية مثل نفط الخليج العربي ، الا ان هذه الصفات لا تظهر من تلقاء نفسها بل لابد من مستوى حضاري معين يسمح للناس ان تحسن استغلال هذه المصادر، إذ تعد تلك المقومات الطبيعية ذات خصائص شبه ثابتة وبطيئة التغيير ولها دور واضح في قوة اي دولة وقيمتها السياسية.

تبعاً لذلك ستتم دراسة العوامل الجغرافية للكويت والمؤثرة في إمكاناتها الاقتصادية على النحو الاتي :

1- الموقع الجغرافي :

ويراد به الموقع بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض ولعل الاول منها هو اكثر اهمية من الثاني كونه يؤثر على طبيعة المناخ السائد في الدولة وان الصفات المناخية للدولة تؤثر بدورها في الظروف الانتاجية والقوة الاقتصادية التي تستمتع بها[1].

تقع الكويت فلكياً بين خطي طول (46.30 - 48.30) شرق جرينتش، وبين دائرتي عرض (28.30 - 30.06) شمال خط الاستواء[2]خريطة (1)، ليكون الفارق الزمني بين شرق الكويت وغربها ثمان دقائق تقريباً وهو فارق زمني قليل مقارنة بدول الجوار (السعودية والعراق) على سبيل المثال لا الحصر.

يحد دولة الكويت من الشمال والشمال الغربي جمهورية العراق ، ومن الجنوب والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية ، ويحدها من جهة الشرق والشرق الغربي الخليج العربي.

أمّا بالنسبة لدوائر العرض فالكويت تقع على دائرتي عرض وتبعاً لذلك الموقع تحدد مناخها بوقوعها ضمن المناخ المداري الحار الجاف ، مما انعكس سلباً على إمكانات الكويت الاقتصادية، لا سيما النشاط الزراعي والاستفادة من النبات الطبيعي، فضلاً عن التأثير السلبي في إنتاجية السكان في مجمل الانشطة الاقتصادية.

---

(1) قاسم الدويكات ،الجغرافية السياسية ،ط1 ،منشورات مركز الكتاب الاكاديمي ،عمان ،2011 ،ص93 .

(2) دولة الكويت ،الادارة المركزية للإحصاء ،المجموعة الاحصائية السنوية ،2019-2020،العدد الرابع والخمسون ص3.

خريطة (1) الموقع الجغرافي لدولة الكويت

المصدر من عمل الباحثة اعتماداً على :

1- د. علي محمد الدوسري ود. جاسم محمد العوضي ، السمات الطبيعية لبيئة دولة الكويت (التقدم العلمي للنشر، الكويت، 2010،ص5).

2- الموقع بالنسبة لليابسة والماء :

تقع دولة الكويت في الزاوية الشمالية الغربية للخليج بين خطي العرض 28.30 - 30.06 شمالاً وخطي الطول 46.30 - 48.30 شرقًا، يحدها من الشمال والشمال الغربي الجمهورية العراقية، ومن الجنوب والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية، كما يحدها من الشرق الخليج العربي، وتقع الكويت على الخليج العربي، وقد صنفت الكويت من خلال اطلالتها البحرية إلى أربع مجموعات ، وكانت المجموعة الاولى منها هي الدول التي تطل على بحر واحد التي تقع الكويت بضمنها، إذ أنها تطل على بحر واحد وهو الخليج العربي، إلا أنّ هنالك عناصر يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار كي تكون للدولة الواقعة على البحر رابطة اقتصادية وثيقة بالمياه المجاورة لذلك وضعت عدة معايير لقياس توجه الدولة فيما اذا كان بحرياً او برياً، يمكن من خلالها معرفة توجه دولة الكويت[1] منها ما يأتي:

أ- نسبة الحدود البحرية الى مساحة الدولة :

يبلغ اجمالي الحدود الكويتية 685 كيلو متر ا ، منها 495 كيلو متر ا حدودا برية مع كل من المملكة العربية السعودية في الجنوب والغرب على امتداد حوالي 250 كيلو متر وجمهورية العراق من الشمال والغرب على امتداد 240 كيلومتر، فيما بلغ طول حدودها البحرية على الخليج العربي 195 كيلومتر، جدول (1).

الجدول(1) اطوال الحدود البرية والبحرية للكويت مع الدول العربية المجاورة

نوع الحدود	طول الحدود(كم)	النسبة%
الحدود البرية	495	71,5
الحدود البحرية	195	28.5
اجمالي الحدود	685	100

المصدر: دولة الكويت، الادارة المركزية للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية 2019-2020، العدد الرابع والخمسون، ص3.

تبلغ المساحة الكلية الكويتية 17818 كيلو متراً مربعاً، وبذلك تكون نتيجة هذا المؤشر هي أنّ كل (1) كيلومتر من الحدود البحرية للكويت تقابله (91,3) كيلو متر ا مربعا من المساحة.

ب - نسبة الحدود البحرية الى عدد السكان

[1] **عباس غالي الحديثي، مدخل الى الجغرافيا السياسية، مطبعة امل الجديدة، سورية-دمشق، 2020، ص84-87.**

يبلغ حجم سكان الكويت لعام 2020 (4464521) نسمة[1]، واذا ما قسمت عليها اطوال الحدود البحرية البالغة 195 كم كانت النتيجة (22.894) نسمة تقابل كل (1) كيلو متر من طول الساحل، وان الدولة ذات التوجه البحري تتوفر لها سهولة المتاجرة مع الغير عبر البحار المفتوحة فضلا عن الزيادة المتمثلة في البحر الاقليمي وما يحتويه من موارد حية وغير حية، فقد حظيت الكويت بتلك المزايا وتوفرت لها فرصة المتاجرة من خلال موانئها المتعددة ومنها (الاحمدي، عبدالله، سعود، الزور، الدوحة، الشيعبة)،.

3- موقع الجوار الجغرافي:

يؤثر موقع الجوار الجغرافي بدرجة كبيرة في الدول لما له على مدى اتصالها مع بعضها بحكم القرب الجغرافي ،كالاتصال الحضاري والتجاري[2]، واذ ارتبطت الدول فيما بينها بمواثيق وحسن جوار فذلك يعني تقليل الانفاق على التسليح للدفاع عن الحدود وتوجه الاموال لمشاريع التنمية الداخلية[3].

وتعد مشاكل الحدود فيما بين الدول من أبرز المشاكل مع دول الجوار، اذ ينبغي أن يكون لكل دولة حدودا تستطيع ممارسة سيادتها عليها، ويتحدد الاقليم الذي يقطنه شعبها ،ومن هذا المنطلق ينبغي ان تكون حدود الدولة مرسومة بموجب معاهدات دولية[4]، إذ يجاور الكويت دولتان (المملكة العربية السعودية، جمهورية العراق)، خريطة(1) وهي ترتبط معهما بعلاقات دينية وقومية ولغوية وتاريخ مشترك ومع ذلك كانت هناك الكثير من المشكلات معهما، لاسيما مع جمهورية العراق، وابرزها مشكلات الحدود التي تعود بداياتها للدولة العثمانية ثم بريطانيا ومن ثم بين الدولة العراقية والكويتية والتي ادت لاحقا الى القطيعة بين الدولتين ثم الى غزو العراق للكويت في عام 1990.

في العام 1870م كانت الكويت قضاء تابعاً لولاية البصرة تحت السيطرة العثمانية، وفي العام 1899م أصبحت الكويت تابعاً للبصرة تحت الحماية البريطانية، وفي العام 1913م اصبحت اقليماً مستقلاً بموجب اتفاقية عثمانية – بريطانية دون موافقة العراق، وفي العام 1932م موافقة العراق على ترسيم الحدود مع الكويت تحت الانتداب البريطاني مقابل شراكة في عضوية الامم المتحدة، وفي العام 1958م طلب العراق بإعادة ضم الكويت اليه، وفي العام 1961 طلب العراق بضم الكويت اليه[5].

---

[1] دولة الكويت الإدارة المركزية للإحصاء ،المجموعة الإحصائية السنوية ، 2019-2020،العدد الرابع والخمسون ،ص59.

[2] قاسم الدويكات، مصدر سابق ،ص92.

[3] عبد الرزاق عباس حسين ، الجغرافية السياسية ، جامعة بغداد ، مطبعة (سعد)،19،ص249.

[4] Omar abubakar, Thpsde legal concept of international boundary, JKAu; Ecoheal DM, vol (9), 1996,p.66.

[5] زينب عبد الحسن الزهيري ،عبد الرحمن عارف ودوره السياسي في العراق 1966-1968 ، 2012 ، ص 49

جاءت اول محاولة لتحديد الحدود بين العراق والكويت ضمن الاتفاق البريطاني ــ العثماني عام 1913 والذي اتخذ فيما بعد اساس لترسيم الحدود من خلال تبادل المذكرات بين الشيخ احمد امير الكويت والمندوب السامي البريطاني في الكويت (الميجور مور) حول الحدود عام 1923، واستمر الوضع على حاله حتى عام 1932 عندما قررت بريطانيا منح العراق الاستقلال والتمهيد لقبوله عضوا في عصبة الامم، فطلبت منه بريطانيا ترسيم حدوده مع الكويت فوافق العراق في مذكرة بعثها رئيس وزراءه آنذاك نوري السعيد في 21/ 7/ 1932 ومن الجدير بالذكر ان هذه المذكرة اعتبرت وثيقة رسمية من قبل الامم المتحدة في قرار ترسيم الحدود 833[1]، وكما مبين في الخريطة (3).

خريطة (2) التغيرات الجيوتاريخية للحدود العراقية الكويتية

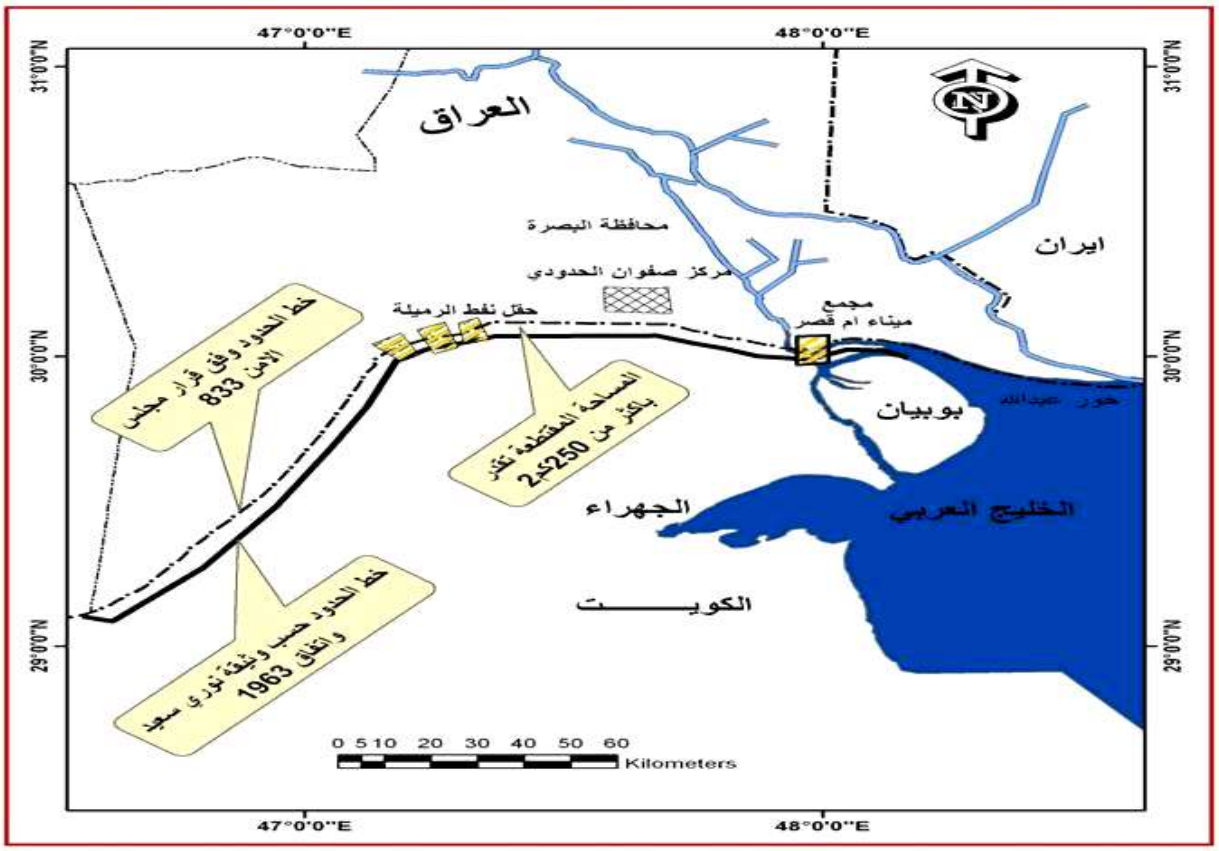

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على :

1. وثيقة رئيس وزراء العراق نوري السعيد الى المندوب السامي البريطاني في 1932./7/21

2. قرار مجلس الامن رقم 833 في 1993.

[1] د. قاسم محمد الجنابي وربا صاحب عبد، اشكالية ترسيم الحدود العراقية الكويتية والخروج من احكام الفصل السابع ، مجلة كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل ، العدد/12، حزيران/2013م، ص336.

لقد نصت الاتفاقية البريطانية العثمانية عام 1913 على حدود الكويت الشمالية والجنوبية وذكرت المادة الخامسة من تلك الاتفاقية (ويمارس شيخ الكويت الاستقلال الذاتي داخل الأراضي التي تشكل حدودها نصف دائرة مركزها مدينة الكويت[1]، أما فيما بعد فقد بدأت شمالا عند فتحة خور الزبير ينحدر نحو جنوب أم قصر حتى الباطن ثم يتجه الى الجنوب الغربي حتى حفر الباطن، الا ان ظروف الحرب العالمية الاولى ادت الى عدم المصادقة عليها الى ان انتهت الحرب واحتلت بريطانيا العراق ثم اعلنت الانتداب عليه عام 1920 ، ومن ثم رسمت الحدود وفق الخط الاخضر الذي رسمته بريطانيا في 1913، الا ان ترسيم الحدود وفق الخط الاحمر عام 1922 لم يتفق مع الخط الاخضر ، اذ توسعت مساحة الكويت باتجاه العراق[2].

وتعقد الامر عندما اكتشف حقل الرملية العراقي جنوب خط الحدود الذي رسمه (بيرسي كوكس) المندوب السامي البريطاني عام 1922 ، وكانت هذه بدايات الاشكاليات الحدودية بين العراق والكويت، عقب التوتر الذي حدث نتيجة قضية جزيرتي وربة وبوبيان واتسمت تلك العلاقة بالتوتر بين الحين والاخر، وفي 1950 وجهت السفارة البريطانية في بغداد نيابة عن الكويت مذكرة للخارجية العراقية لترسيم الحدود بين العراق و الكويت طبقا للرسائل المتبادلة بين الجانبين وقد وافقت الكويت على ذلك الا ان العراق اشترط لموافقته بتأجير جزيرة وربة وكان ذلك في عام 1952، ثم ما ان سقط نظام الحكم الملكي في العراق عام 1958 وقيام النظام الجمهوري حتى عادت قضية الحدود من جديد اثر مطالبة عبد الكريم قاسم بضم الكويت، وقد اثارت مطالب العراق ردوداً اقليمية ودولية ، وقد تمكنت الكويت بعد انقلاب 1963 من انتزاع الاعتراف بها بحدودها المبنية في كتاب رئيس وزراء العراق في 1932[3]، واستمرت الخلافات وقد تأجل حسم موضوع الحدود بين الدولتين جراء نشوب الحرب العراقية- الإيرانية لكن احتلال العراق للكويت وإخراجه منها ووضعه تحت طائلة البند السابع جعلت من ترسيم الحدود مطلبا دوليا وقد صدرت بخصوص هذا الموضوع عدة قرارات تهدف الى ترسيم الحدود البرية والبحرية بين الدولتين رسمت بعدها الحدود، فقد حصلت الكويت على مساحة 120كم تضم اجزاء من مدينه ام قصر وأراضي زراعية وحوالي خمسه ابار نفط من حقل الرميلة الجنوبي [4] خريطة (4).

---

[1] عثمان فيض الله، دراسات عن الكويت والخليج العربي ، مكتبة نهضة ، القاهرة - مصر، 1965، ص393.

[2] محمد ثامر السعدون، الحدود البحرية العراقية، (أطروحة دكتوراه) اشراف الدكتور اكرم داود الوتري، جامعة بغداد - كلية القانون، 2006 ، ص 18.

[3] حميدة عبد الحسن محمد ، مصدر سابق، ص15-16.

[4] حسين مجيد عبد علي الحسناوي، ازمات الحدود العراقية-الكويتية،ط1، مطبعه البصائر،لبنان،2013،ص103.

خريطة (3) الحقول النفطية في الكويت

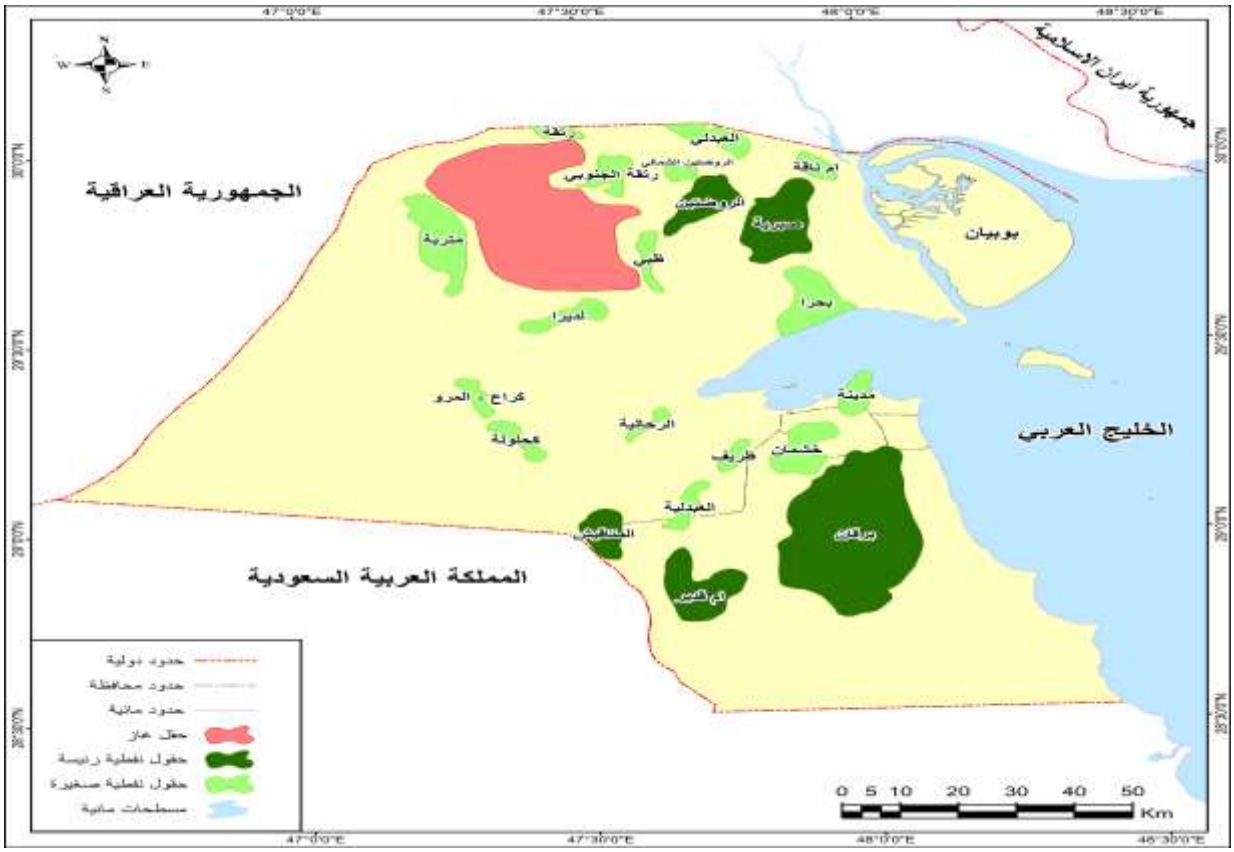

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على :

(1) متوفر على الرابط التالي: 1u.pw/LwAZKG2www.s

امـــا الحـــدود الكويتيـــة الســـعودية فقـــط جـــرى اول تحـــديث لهـــا فـــي الاتفاقيـــة البريطانيـــة عـــام 1913 عنـــدما تـــم اعتـــراف بحكـــم ذاتـــي كـــويتي لـــدائرة مركزهـــا مدينـــة الكويـــت نصـــف قطرهـــا (64) كـــم وقـــد حـــدث نـــزاع حـــدودي حـــول تبعيـــة بعـــض القبائـــل المتنقلـــة واســـتمر النـــزاع حتـــى عـــام 1922 الـــذي عقـــد فيـــه مـــؤتمر العقيـــر الـــذي تـــم بموجبـــه تســـوية النـــزاع وإقامـــة منطقـــه محايـــدة بينهمـــا اتصـــل مســـاحتها 1000 ويكـــون اســـتغلالها بالتســـاوي، ثـــم عـــاود النـــزاع الحـــدودي ثانيـــا عـــام 1957 و1958م عنـــدما منحـــت حكومتـــا البلـــدين امتيـــازات لشـــركات البتـــرول للتنقيـــب فيهمـــا، ومـــن اجـــل حـــل المشـــكلة فـــي عـــام 1969 قســـمت المنطقـــة بـــين الطـــرفين مناصـــفة مـــع بقـــاء الثـــروات مشـــتركة، الا ان الحـــدود البحريـــة لـــم تحســـم قضـــيتها حتـــى عـــام 2000 بعـــد توقيـــع الاتفاقيـــة فـــي 5/7/2000 وحســـمت سيادة الكويت على جزيرتي قارورة وام المرادم[1]،خريطة (5).

---

[1] عـــدنان كـــاظم جبـــار الشـــيباني ، الـــوزن الجيوبـــوليتيكي للمملكـــة العربيـــة الســـعودية،(أطروحـــة دكتوراه) جامعة البصرة ، كلية الآداب ، 2011، ص 26 .

خريطة (4) الجزر الكويتية على الخليج العربي

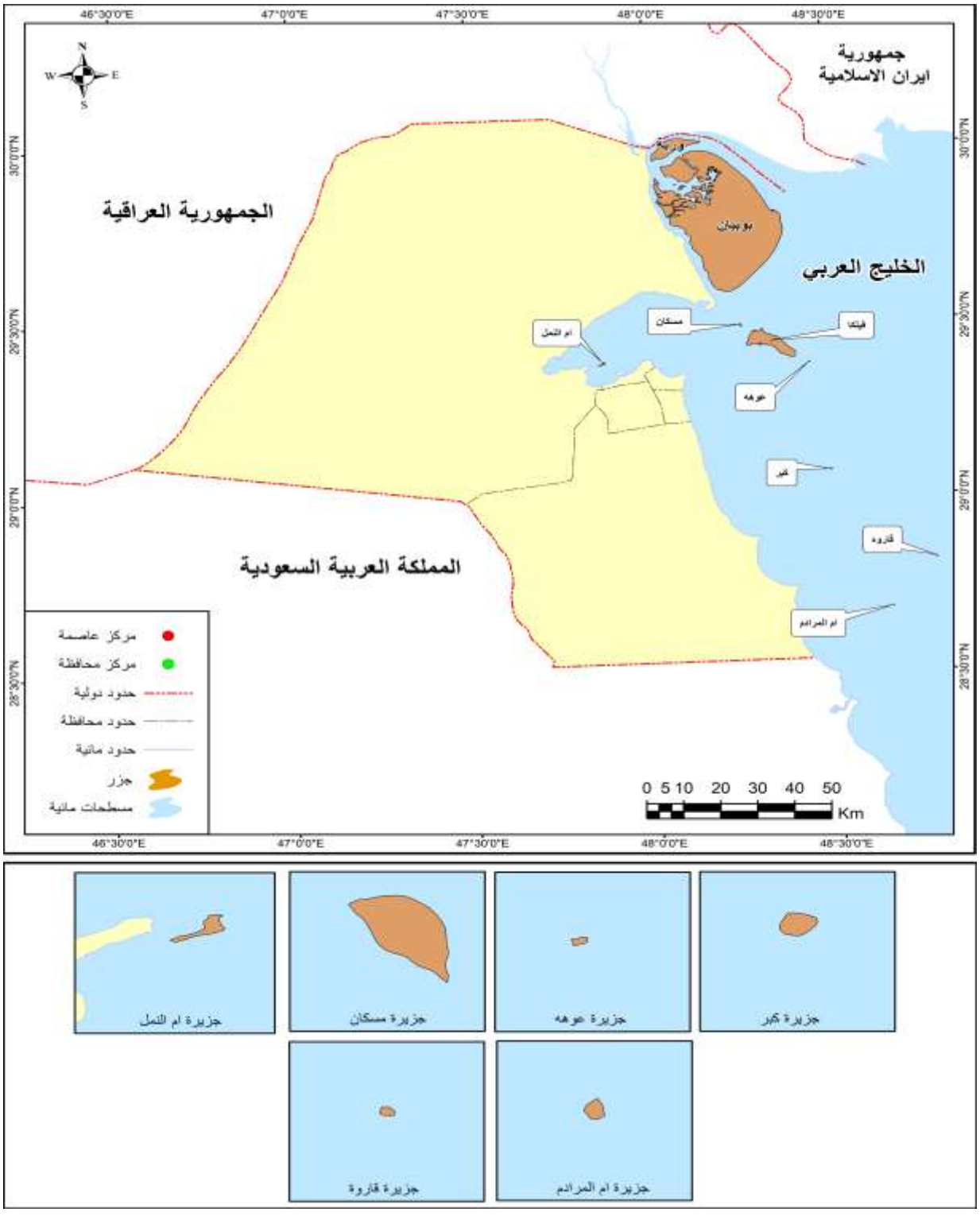

المصدر من عمل الباحثة اعتماداً على :

1- يوسف خليل واخرون ،اطلس المملكة العربية السعودية والعالم ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ،1427هـ ، ص38

4- الموقع الاستراتيجي :

يتيح الموقع الاستراتيجي للدولة السيطرة السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية في مواجهة الدول الأخرى، اذا يكون له أهمية استراتيجية من كل الجوانب، وهو يؤثر في التنافس بين القوى العالمية الكبرى، فضلا عن التفوق العسكري من خلال بناء القواعد العسكرية للحماية من العدو في مواضع تهدد الأهداف الاستراتيجية للدول، اي انه ذو قيمه عسكرية[1]، لان هذه الأهمية هي في تغيير مستمر على ضوء تطور توازن القوى والتطور التكنولوجي، وهو في كل الاحوال يسهم في تعزيز قوة الدولة ويؤثر في امنها واقتصادها وعلاقاتها الخارجية[2] .

تتمثل الأهمية الاستراتيجية لموقع الكويت بكونها تقع ضمن منطقة الخليج العربي ذات الأهمية الاستراتيجية للدول الكبرى ذات المصالح في المنطقة، أذ أن وجود النفط في الخليج العربي العامل الاساس في جعل المنطقة محل اهتمام القوى الكبرى واشتداد الصراع الدولي عليها لاحتوائها على السلعة الاولى في التجارة الدولية للنفط، فهي بمثابة قلب العالم النفطي ومن يسيطر عليها يسيطر على العالم، لذا فالكويت تكتسب اهميتها الجيوستراتيجية من أهمية الخليج العربي النفطية لما يتمتع به من وفرة احتياطية وتزايد الطلب عليه، ويشير الخبراء النفطيون وفقا للأرقام الى ان نفط الخليج سوف يظل الهدف الاساس وراء كل المطامح والصراعات الدولية في المنطقة وسيكون المصدر الوحيد للنفط بعد ان تشرف منابع النفط على النضوب في الدول الاخرى[3]، فضلاً عن ان الكويت تشرف على الخليج العربي الذي يعد من اكثر البحار أهمية بالنسبة للتجارة الدولية لاتصاله ببحر العرب والمحيط الهندي ذو الأهمية الاقتصادية والتجارية ،وهذا ما يتيح لها امكانية التبادل التجاري مع دول العالم. وان الكويت تقع ضمن منطقة الشرق الاوسط ذات الاولوية ضمن اهتمام الولايات المتحدة الامريكية من خلال مشروعها الشرق الاوسط الكبير، كما تقع ضمن ما يعرف بالهلال الداخلي بحسب نظرية (قلب الارض) لما كندر، خريطة (5)، الذي يقع خلف قلب العالم، وينفصل عنه بمجموعة من العوائق الطبيعية بالمقابل يضم الهلال الخارجي الامريكيتين وجنوب الصحراء العربية الكبرى واستراليا وبريطانيا واليابان، ويشكل هذا الهلال نطاق القوه البحرية[4].

تزداد اهمية موقع الكويت الاستراتيجي بحسب نظرية سبا يكمان الذي قلل اهميه قلب الارض لـ(ما كندر) ويعد ذلك القلب ميتا لانخفاض درجات الحرارة وقلة الموارد الزراعية واختار بدلا عنها اقليم الهلال الداخلي(الذي تقع الكويت بضمنه)

---

(1) محمد عبد السلام، الجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية،ط1، مكتبه النور، بغداد، 2020،ص234

(2) عبد الرزاق عباس حسين، مصدر سابق، ص 313

(3) عدنان كاظم جبار، مصدر سابق، ص 34

(4) عباس غالي الحديثي ، نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات،ط1، دار اسامه للنشر والتوزيع، عمان، 2004 ، ص41.

خريطة (6) واطلق عليه اسم الاطار الارضي، وقد عده منطقه بين القوة البرية والقوة البحرية، فمن يسيطر على هذا الاقليم يتحكم في أوراسيا ومن يتحكم في أوراسيا يسيطر على العالم[1].

أمّا بالنسبة للنظريات الحديثة ومنها نظرية صدام الحضارات التي جاء بها (صموئيل هنتنغتون Samuel Huntington) التي يرى فيها بأن الصراع العالمي مبني على اساس ثقافي بين الحضارات الرئيسة وهي(الصينية، الهندية، الإسلامية ، الغربية، الأمريكية اللاتينية، الافريقية، اليابانية، الروسية، الارثوذكسية)، وأن الكويت بضمن منطقة الخليج العربي تقع ضمن الحضارة الإسلامية المتحدية للغرب ،خريطة (7) ، كما تدخل الكويت ضمن الدول الإسلامية في محور الممانعة الليبرالية الغربية غير القابل للتطور بحسب نظريه فرنسيس فوكو ياما (نهاية التاريخ) الذي قسم العالم على قسمين رئيسيين الاول ما بعد التاريخ الذي يشكل المحور الاساس للتفاعل الدولي بينما تمثل الثاني بالعالم التاريخي المنتصف بالانقسام بفعل سرعة ذات الابعاد الدينية والقومية والأيديولوجية، خريطة (8) [2].

تبعا لما تقدم يتضح بان الكويت تحظى بموقع استراتيجي بالغ الأهمية تمثل بإطلالتها على الخليج العربي ذو المزايا الاقتصادية، وانها وبضمن منطقه الخليج العربي التي تقع على اكبر مكامن النفط الذي يعتمد عليه اقتصاد الدول المتقدمة وانها بضمن منطقة الشرق الاوسط التي شغلت اهتمام الدول الكبرى.

[1] عدان السيد حسين، الجغرافية السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر،ط1،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996 .

[2] فرانسيس فوكو ياما، نهاية التاريخ والانسا الأخير، مركز الانماء القومي، بيروت،1993،ص71-72.

خريطة (5) موقع الكويت من نظرية القلب الارض لماكندر

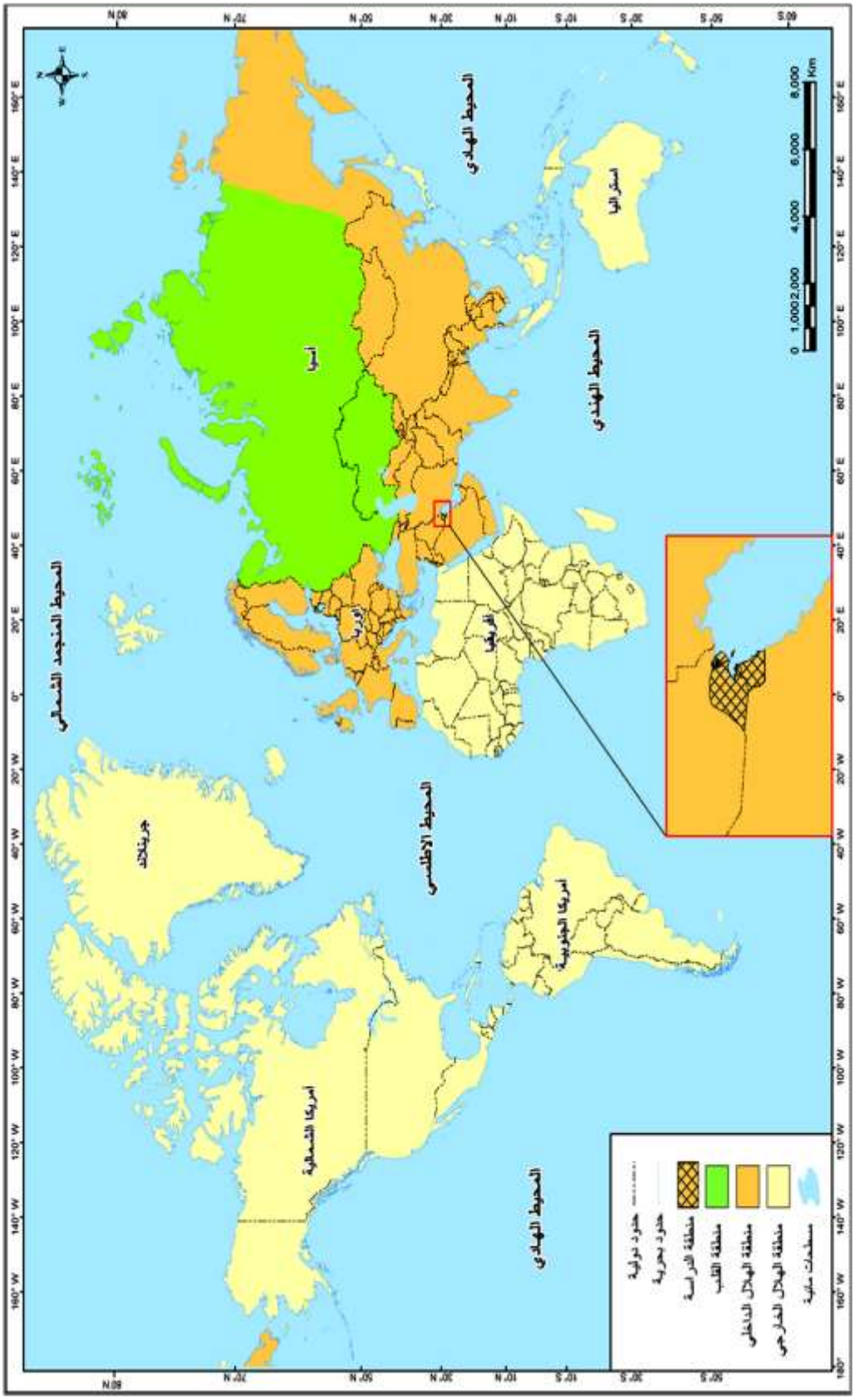

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على صبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية، ط1 ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2000م ، ص 189.

خريطة (6) الكويت بالنسبة لنظرية سبايكمان

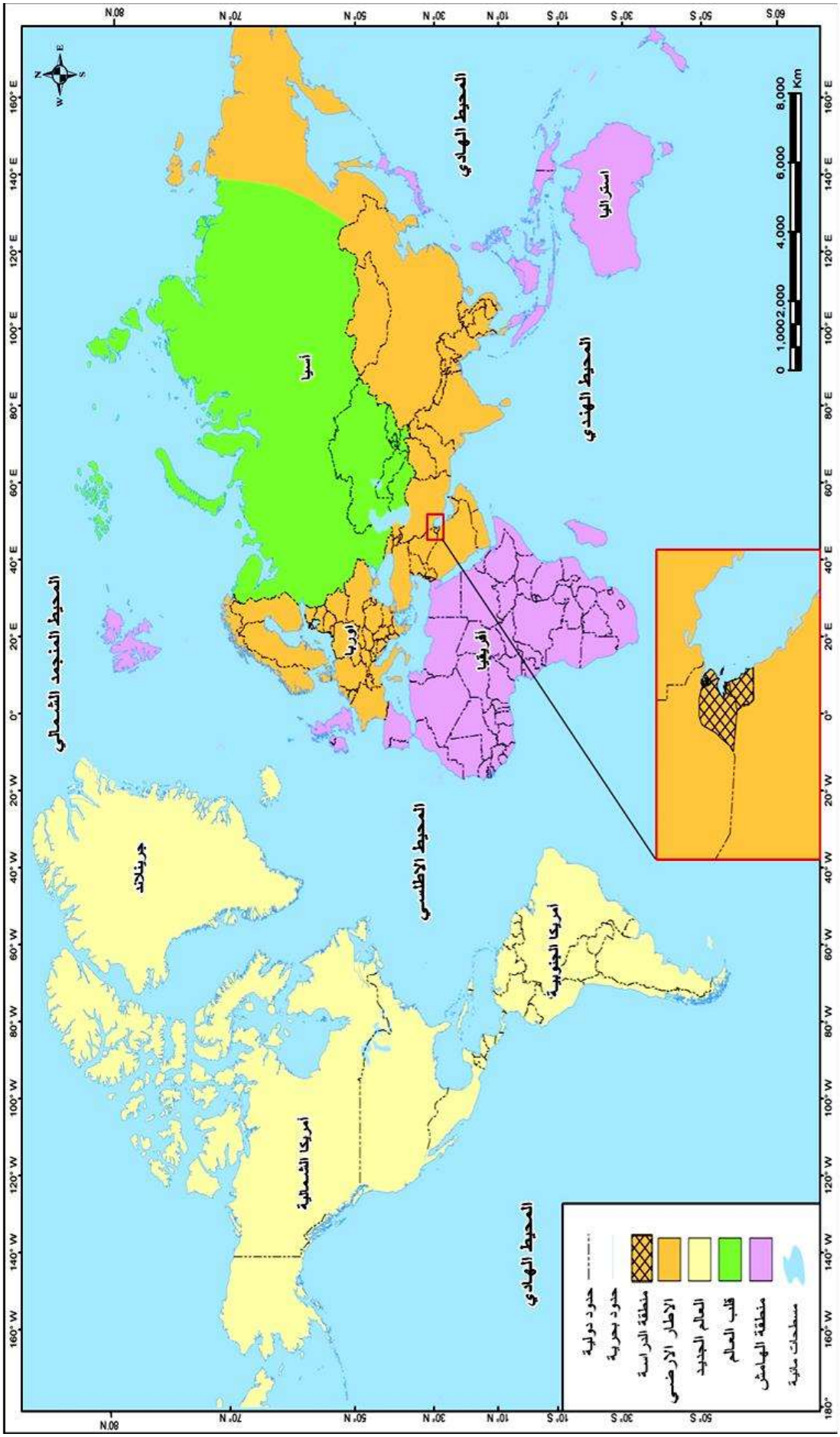

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على :عبد المنعم عبد الوهاب ،صبري فارس الهيتي ،الجغرافية السياسية ،ط1 ،دار الطباعة و النشر ، جامعة الموصل ، 1989، ص 518.

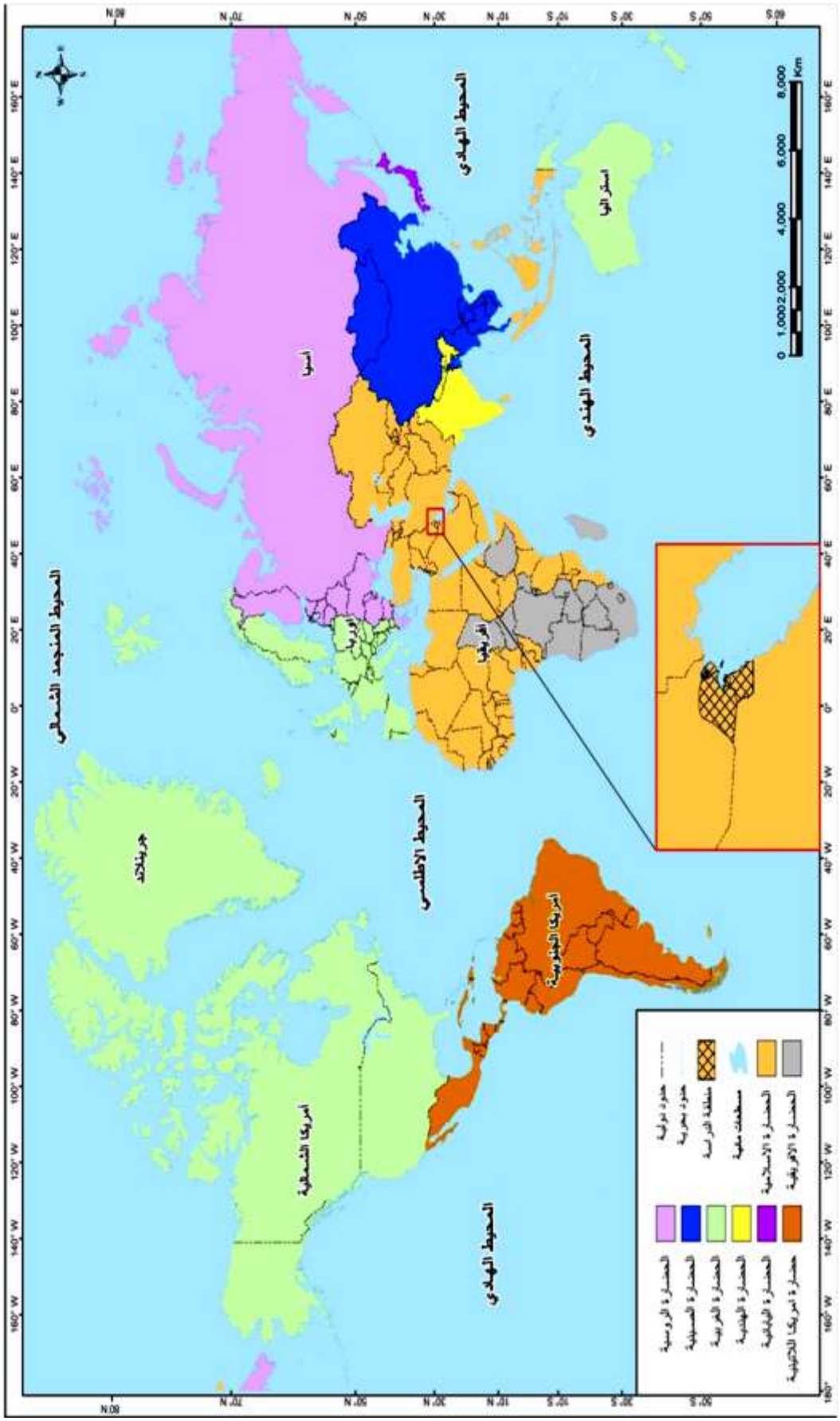

خريطة (7) موقع الكويت بالنسبة لنظرية صدام الحضارات بالنسبة لنظرية صموئيل هنتنغتون

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات و اعادة السلام العالمية ترجمة مالك عبيد ابو شهيوه، محمود □ خلف، ط1 ،الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع والإعلان، مصراتة. م 1999 ،ص78.

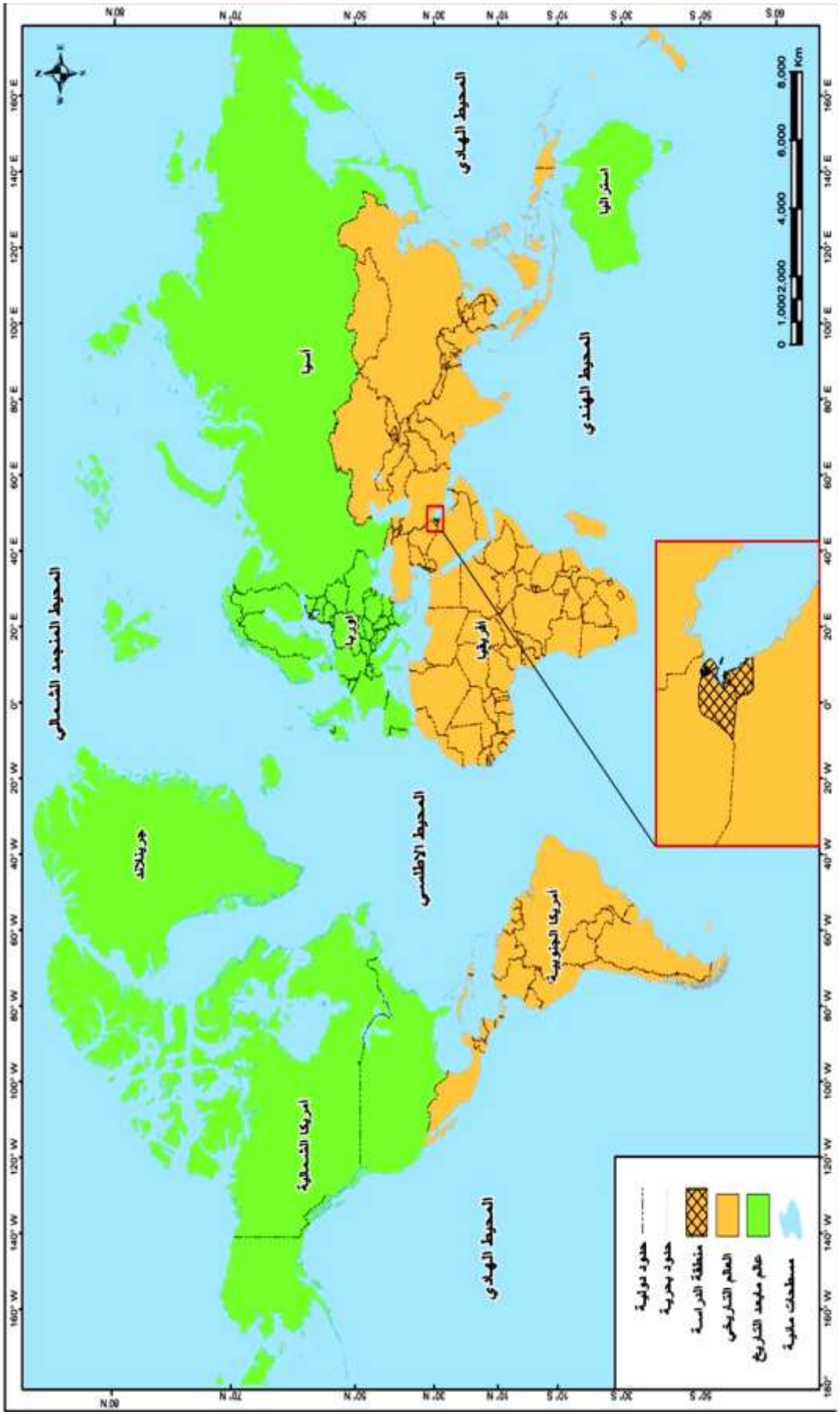

خريطة (8) الكويت من نظرية نهاية التاريخ

المصدر من عمل الباحثة اعتماداً على : فرانسيس فوكوياما ، نهاية التاريخ و الانسان الأخير ، د، ط ، مركز الانماء القومي بيروت ، 1993 ، ص71-72 .

ثانيا- المناخ

يعد المناخ من اهم العوامل الجغرافية الطبيعية التي تؤثر في قوة الدولة وظروفها السياسية، انه يتحكم في الحياة الإقتصادية للدولة (الزراعة والصناعة والتجارة)، إذ تؤثر جميع هذه الاوضاع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، فلا شك ان تنوع المناخ ينعكس على الانتاج النباتي والحيواني والغابي، مما يساعد للوصول الى درجة الاكتفاء الذاتي، وهذا يعد اهم الاهداف السياسية للدولة، ومن ثم يساعد الدولة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي وبناء قوتها مما يعني قدرة الدولة على اتخاذ القرارات وتنفيذها بإرادتها الذاتية، فضلا عن الاحوال المناخية تؤثر في زياده الطاقة الإنتاجية للدولة.[1]

أمّا عن مناخ دولة الكويت، على الرغم انها تقع على شاطئ الخليج العربي، الا ان مظاهر المناخ القاري تبرز بوضوح، اذ ان مناخها يمتاز بالتباين الكبير في درجات حرارة الشتاء والصيف، اي كبر المدى الحراري السنوي، فضلا عن كبر المدى الحراري اليومي ، ويعود ذلك الى خضوع الدولة الى الرياح الشمالية الغربية شتاء، المنطلقة من وسط اسيا وهي تحتفظ بقاريتها حتى تصل الى الخليج العربي وتستمر الرياح الشمالية الغربية صيفا وانها تزداد حرارة لأنها تهبط من جبال زاكروس نحو العراق ثم الى الكويت، في حين تكون الرياح الجنوبية الشرقية رطبة وحارة الا انها اخفض نسبيا من الرياح الشمالية الغربية ، مما تولد ارتفاعاً في نسبة الرطوبة[2].

على الرغم من سيادة المناخ الصحراوي الجاف في الكويت، فبالنسبة لدرجة الحرارة فقد كان تباينها واضحا خلال المدة(1994-2019)، فقد سجلت في شهر تموز (الذي يمثل الصيف) معدل درجه حرارة عظمى بلغ(47,2م°)، في حين سجل معدل درجة حرارة صغرى بلغ(31,9م°)، وقد سجلت في شهر كانون الثاني (الذي يمثل الشتاء) معدل درجه حراره عظمى بلغ(19,9م°)، في حين سجل اخفض معدل لدرجات الحرارة الصغرى وبلغ(7,9م°)[3].

أمّا بالنسبة للأمطار فيبلغ معدلها السنوي وبنفس المدة (131ملم) الا انها متباينة وبشكل واضح ، إذ بلغ المجموع السنوي لكمية الامطار (على سبيل المثال) لعام (2021) (35ملم) فقط ، في حين أعلى كمية سجلت في عام 2018 بلغت (344,7 ملم) ، ويرجع سبب ذلك التباين الى تأثير المنخفضات الجوية القادمة من

---

[1] صباح محمود واخرون، الجغرافية السياسية، دار الكتب للطباعة والنشر، بلا تاريخ، ص51.

[2] منير يوسف شيحة وعبد الملك علي كليب، مناخ الكويت، ادارة الارصاد الجوية، 2000،ص54.

[3] دولة الكويت، الادارة المركزية للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 2019-2020، العدد الرابع والخمسون،ص8-21.

حوض البحر المتوسط او من السودان او منهما معاً[1] ويستمر التباين في باقي عناصر المناخ كرطوبة نسبية التي يبلغ معدلها السنوي (87%) الا ان تلك النسبة تقل في شهر حزيران – كأدنى قيمة وتبلغ (54,5%) ، في حين تصل الى اعلاها وهي (99%) في شهر كانون الثاني[2] فضلاً عن التباين المكاني لتلك القيم ، إذ أنها ترتفع في الجزر والمناطق الساحلية وذلك يرجع الى تأثير البحر[3].

وبالنسبة للرياح تعد الرياح الشمالية الغربية هي الرياح السائدة على دولة الكويت وهي رياح حارة جافة ويرجع ذلك لمرورها بمناطق صحراوية في سوريا والأردن والسعودية قبل ان تصل الى الكويت ، لذلك فأن أي زيادة في سرعة الرياح تؤدي الى حدوث عواصف ترابية ورملية ودوامات ترابية عرفت محلياً باسم الطوز ، اما عن سرعة الرياح فأن معظم الرياح التي تهب على الكويت هي معتدلة السرعة او خفيفة في معظم شهور السنة [4] ، إلا أنها تتباين سنوياً وقد بلغت اقصى معدلات سرعتها في عام2009 (5,6 م/ث)، أمّا أدنى سرعة فكانت (3,4م/ث) في عام2015، اما بالنسبة لتباينها الشهري، فقد تراوح مابين (3م/ث) في شهر تشرين الثاني وبين (6,5م/ث) في شهر تموز [5].

خلاصة لما تقدم يعد مناخ الكويت صحراوياً نظراً لوقوع الكويت ضمن مناطق الصحاري العربية الجافة المتأثرة بنطاق الضغط المداري المرتفع إذ يتسم المناخ الصحراوي بوجه عام بندرة سقوط الأمطار وارتفاع الحرارة الشديدة ، بالإضافة إلى طول فصل الصيف وقصر فصل الشتاء ، كما يتصف أيضاً بمدى حراري واسع ، إذ يكون الفارق ما بين درجات الحرارة في الصيف والشتاء واسعاً، ففي أشهر فصل الصيف ؛ تصل الحرارة إلى أكثر من 50 درجة، ومعنى ذلك أن مناخها غير مناسب وليس له دور في بناء اقتصادها ، كونه لم يخلف تنوعاً نباتياً وهذا ولد ضعفاً في الامن الغذائي وهو مايدفع الدولة الى استيراد كثير من المحاصيل الزراعية والمنتجات الغذائية من الخارج.

---

[1] محمد صالح ربيع العجيلي ، مدن الموانئ العربية ، ط2، دار الشؤن الثقافية العامة ، 2002 ،ص25.

[2] دولة الكويت ، المجموعة الإحصائية السنوية 2019-2020 ،ص7-22 .

[3] دولة الكويت ، الهيأة العامة للبيئة ، البلاغ الوطني الثاني لدولة الكويت الخاص باتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ ،2019 ،ص28.

[4] رأفت فهمي وزميلاه ، البيئة الصحراوية بدولة الكويت ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ،الكويت ، 2003 ، ص22-35.

[5] دولة الكويت ،المجموعة الإحصائية السنوي لعام 2019-2020 ،ص7-22.

ثالثاً - خصائص السطح :

تستأثر مظاهر السطح لأي دولة بأهمية كبيرة في التقييم الاقتصادي والسياسي لها ، فالأراضي التي تتسم بطبيعتها السهلية المنبسطة اذا اتفق وقوعها في ظروف مناخية ملائمة – تكون مثل هذه الأراضي افضل كثيراً من غيرها من الأراضي التي تقع في منطقة جبلية ، اذ ان الأولى هي الأفضل للتقدم الاقتصادي بصورة خاصة واجمال النشاط البشري بصورة عامة [1] ، وينحدر سطح الكويت بشكل عام من الجنوب الغربي وعند ارتفاع 300 م فوق مستوى سطح البحر ونحو الشرق والشمال الشرقي عند مستوى سطح البحر[2]. وعلى الرغم من صفة الانبساط التي تسود سطح الكويت انه يتسم بتنوع مظاهره المحلية التي يمكن استعراضها على الوجه الاتي :-

1- الحافات (حافات جال الزور): تعد حافات (جال الزور) احد اهم المعالم التضاريسية المميزة لدولة الكويت ، وهي عبارة عن حافات من الصخور الرسوبية تمتد موازية بالساحل الشمالي بالطول (80 كم)، تكونت نتيجة انكسار تعرضت له المنطقة [3] ، إذ يبلغ اقصى ارتفاع لها (145م)، وتترك هذه الحافة بينها وبين الساحل شريطاً من الأرض السهلية تخترقها العديد من المسبلات المائية ، وتمتاز بانحدار شديد يتراوح بين 25- 35 درجة، ويمتد لمسافة 67 كم حيث يحيط بجون الكويت من منطقة راس الصبية شمالا حتى منطقة المطلاع جنوباً وتتفاوت معدلات التجوية الطبيعية والكيميائية حول اجزاء المرتفع بسبب نوعية وطبيعية الصخور المكونة له ، كما تشكل الترسبات الحديثة من جراء الامطار والسيول مكونات صخرية واضحة المعالم اذ تأخذ اشكال مخروطية كما تتراكم حول منحدر جال الزور الكثير من الحطام الصخري نتيجة الانهيارات الصخرية او الرملية نتيجة عوامل التجوية المختلفة[4] ، ومن أبرز خصائصها ما يأتي[5] :

أ- يقل ارتفاعها بالاتجاه نحو الشمال وتميل طبقاتها نحو الشمال والغرب.

ب- تنحدر المنطقة الشمالية منها بشكل حاد ، في حين يكون انحدار المنطقة الجنوبية منها تدريجياً .

---

[1] محمد حجازي ، الجغرافية السياسية ، ط1 ، كلية الاداب -جامعة القاهرة ، القاهرة ، 1976 - 1997 ،ص117-118.

[2] غانم سلطان امان ،موجز جغرافية الكويت ، ط1 ، شركة دار العلم لنشر والتوزيع ، 2008 ، ص 210.

[3] عبد الله رمضان مبارك الكندري ، جغرافية الكويت التفسير الطبيعي والاقتصادي والبيئي ، جامعة الكويت ، الكويت ،2008،ص39 .

[4] مهدي حسن العجمي ، العوامل البشرية وأثرها على ظروف البيئة الطبيعية في دولة الكويت: دراسة جغرافية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، إدارة التأليف والترجمة والنشر، 1996، ص27.

[5] غانم سلطان امان ،مصدر سابق ،ص30 .

ج- يلاحظ في بعض جهاتها اسطح مدرجة ، ويتراوح كل سطح بين 30-40 متراً .

د- يقطع حافة هذه التلال عدد كبير من الاودية التي تنحدر نحو الساحل وهي في معظمها عبارة عن خوانق ضيقة شديدة الانحدار تكونت بفعل مياه الامطار.

2- التلال : لعل اكثر ما يميز الجزء الغربي من الخليج العربي هي ظاهرة الكثبان الرملية التي تتركز في الشمال الشرقي قرب الحدود العراقية الكويتية الشمالية [1] ، وهي على شكل تلال منفردة او سلاسل من التلال الرملية وهي تأخذ عدة اشكال منها التلال الهلالية والعروق الرملية والكثبان الأرضية ، والتلال الرملية هي عبارة عن تجمعات رملية عظيمة خالية من النبات قد يزداد ارتفاعها عن 50م فوق سطح الطبقة الأساسية وهي من الأنواع المسقرة اذ قد تكون تشكلت في ظروف مناخية جافة تعاقبت عليها ظروف مناخية رطبة ساهمت في استقرارها [2] . وهناك مجموعة من التلال الجيرية التي تظهر في غرب الكويت شماله وجنوبه وهي على شكل نتوءات بارزة تعوق امتداد طرق النقل والتوسع العمراني مستقبلاً ومنها تلال اللباح واقعة غرب تلال الزور ويصل ارتفاعها الى (137م) (وكراع المرو) وتصل الى (183م) وتقع جنوب تلال اللباح ،وتل واره ويقع جنوب مدينة الاحمدي ويبلغ ارتفاعه (30,5 م) وتل المعدنيات في شمال غربي الاحمدي ويبلغ ارتفاعه (53م) ، فضلاً عن بعض التلال المنفردة الأقل أهمية مثل تل مشرف [3] .

3- الوديان : وتوجد بشمال صحراء الكويت شبكة من الوديان الجافة التي نحتت في الصحراء في اثناء الفترات المطيرة ومن أهمها تلك الموجودة في منطقة الروضتين وام العيش ، ومن اكبر الوديان مساحة وطولا وعمقاً وادي الباطن الذي يشكل جزءاً كبيراً من الحدود الشمالية الغربية من الكويت [4] . وتغطي الوادي اقدم أنواع الرواسب تعقبها تكوينات ارسابية احدث وتبدو انها مرتبطة بالظروف الجيولوجية والمناخية البلايستو سينية الرطبة ويدل على ذلك وجود روافده الرئيسة ومخارجه وشبه الدلتا ورواسبه الفيضية الواسعة ، وكلها تدل على تعاقب عدة فترات مطيرة [5] ويتفق انحداره (مع باقي الوديان الأخرى) من الجنوب الغربي الى الشمال الشرقي ، أي انها تتفق مع الاتجاه العام لانحدار سطح الكويت وينتهي بعض تلك الوديان الى منخفضات المحلية مثل منخفض الروضتين وام العيش وسهل البرقان

---

[1] محمد صالح ربيع العجيلي ، مصدر سابق ،ص 227 .

[2] جاسم محمد عبد الله العوضي ، حركة الكثبان الهلالية في الكويت ، الجمعية الجغرافية الكويتية وجامعة الكويت ، وحدة البحر والترجمة ، 1989 ، ص5-8 .

[3] غانم سلطان امان ، مصدر سابق ، ص 32 .

[4] رأفت فهمي وزميلاه ، مصدر سابق ، ص 19 .

[5] عبد الله رمضان عبد الله الكندري ، ص44-45 .

نحو الشرق بأتجاه خور الصبية او نحو الخليج في الجنوب عن الاحمدي والخيران[1].

4- هضبة الاحمدي : وهي عبارة عن هضبة صغيرة يصل ارتفاعها الى (137م) فوق سطح الأرض وتضم عدد من الاودية الجافة التي تنحدر نحو الساحل ، فضلاً عن عدد من التلال الصغيرة [2] . وتمتد الهضبة بشكل طولي باتجاه شمالي جنوبي لمسافة 30 كم ،وهي تعد بمثابة خط لتقسيم مياه المطر الساقطة التي تشكل سيولاً تنحدر شرقاً الى ساحل البحر او غرباً نحو سهل البرقان ، وقد تمت الاستفادة من الانحدار التدريجي نحو الشرق في عمليات تدفع النفط الخام من منطقة صهاريج التجميع والتخزين في هذه المنطقة الى محطة الشحن بميناء الاحمدي [3] .

5- السهول: تتميز السواحل الغربية للخليج العربي بشكل عام، وبضمنه منطقة الدراسة بانها عبارة عن سهول منبسطة قليلة الارتفاع، اذ يتراوح ارتفاعها بين (30-300م) وتكثر فيها السبخات والاراضي الملحيهة، ويبدو على هذه السهول امتدادها غير المنتظم من حيث الاتساع، فهي لا تكاد تحت أكثر من شريط ساحلي على اطراف الخليج محصورا بين ساحل الخليج من ناحية وبين حافات الهضبة في قلب الجزيرة العربية من ناحية ثانية[4]. وتتخلل هذه المنطقة احيانا مسطحات ملحية كبيرة[5]. وان صفة الاستواء في هذه السهول وفر لها فرصة كبيرة للنشاط عوامل الحركة والاتصال بين ارجائها خاصة في اطرافها الغربية، إلا انه حرمها من فرصة الحماية الطبيعية مقارنة بالساحل الايراني ،(شرق الخليج العربي) الذي تحتضنه امتدادات سلاسل جبال زاجروس، في حين ترتب على ظاهرة الانبساط ان تعاظمت فرص الاستيطان والتركيز السكاني على الساحل الغربي مما يتيح فرصة الدفاع في العمق بحكم التواجد السكاني[6]. فضلا عن توفر الايدي العاملة في النشاط الاقتصادي الاقتصادي المرتبط بالبحر كالتجارة والافادة من الموارد الطبيعية في البحر. تنهب بعض الدراسات الى تقسيم السهول في الكويت الى عدة اقسام بسبب بعض التباينات المحلية وتبعا لذلك وزعت السهول على سطح الكويت كالاتي[7]

أ- سهل العدان: ويسمى ايضا بر العدان وهو يبدأ في جنوب سهل القرعة من محافظتي العاصمة وحولي ويمتد جنوبا حتى حدود الكويت، ويمتد من ساحل البحر

---

[1] غانم سلطان امان ،مصدر سابق ، ص33-34 .

[2] محمد زباري مؤنس السبتي، النفط وتأثيره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدولة الكونية ،اطروحة دكتوراه ،جامعة البصرة ،كلية التربية، 2011،ص 11 .

[3] غانم سلطان امان، مصدر سابق ،ص 33-32.

[4] محمد صالح ربيع العجيلي، مصدر سابق ، ص21 .

[5] غانم محمد صالح، الخليج العربي، التطورات السياسية والنظم والسياسات، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد ،1992 ، ص 18.

[6] محمد ازهر السماك، الوزن الجيوبوليتيكي الاقطار مجلس التعاون الخليجي يوم مستقبله، مصدر سابق، ص12-11.

[7] غانم سلطان امان، مصدر سابق، ص38-39 .

شرقاً حتى منطقة الدبدبة في الغرب، وهو سهل منبسط في معظمة إلا من بعض التلال والقباب، وقد ازدادت أهمية هذا بعد اكتشاف النفط، حيث يضم أكبر حقول النفط الكويتية، وتبعا لموقعه الجغرافي فهو ذو منسوب تراه بين الصفر عند الساحل و(100م) في الداخل.

ب -سهل الدبدبة: وهو سهل منبسط تخترقه العديد من الاودية الجافة، ويمتد من جنوب غرب الجهراء وباتجاه الغرب، ويفصله عن سهل العدان منطقة الشق (وهي عبارة عن منخفض غير منتظم) ويفوق مستوى ارتفاع هذا السهل باقي سهول الكويت، اذ يزداد ارتفاعه عن (100م) في معظم جهاته.

ج -السهل الشمالي: ويمتد من شمال الجهراء حتى الحدود الشمالية للكويت ويشتمل هذا السهل على منطقة الباطح الى الشمال من منطقة اللباح (وهي في معظمها أرض منبسطة) اسهل بعض الظاهرات الجيومرفولوجية وعلى راسها المناطق الحوضية وظاهرة الاودية الجافة التي تتركز في وسط السهل واطرافه الشرقية والشمالية عند الحدود الكويتية العراقية وقد يزيد معدل ارتفاع هذا سهل على (50م).

6- جزر الكويت:

وهذا الجزء عبارة عن رواسب تمتد طوليا بموازاة الساحل وتحصر بينها وبينه عدد من البحيرات الساحلية التي يتراوح طولها بين (10-1كم) وعرضه لا يزيد عن بضع مئات من الامتار، وتختلف هذه الجزر فيما بينها من حيث المساحة ومن حيث وجود الثروات الطبيعية لذلك تتباين من حيث درجة عمرانها ووجود السكان[1]، ويمكن استعراض تلك الجزر بشيء من الايجاز وكالاتي[2]

1- جزيرة بوبيان : وهي اكبر الجزر الكويتية، حيث تبلغ مساحتها (683كم2) وهي تمثل (5%) من المساحة الكلية للكويت وتقع في الجزء الشمالي الشرقي من الكويت.

2- جزيرة فيلكا: نشأت نتيجة هبوط في سطح الارض، وهي ثاني اكبر الجزر الكويتية، وتبلغ مساحتها (48كم2) ولها أهمية تاريخية منذ القدم، فقط كانت بمثابه مركز لتمويل السفن بالماء والمؤن ومحطة لعبور الحجاج والمسلمين.

---

(1) سيروان عارب صادق سيان، الانعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الاقتصادية على الامن الاقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2011، ص88-87.

(2) تضاريس الكويت، متوفر على الموقع: www.e.gov.kw. ، وايضاً على الموقع www.old.egkw.com.

3- جزيـــرة وربـــة: وهـــي اخـــر جزيـــرة تابعـــة للكويـــت مـــن جهـــة الشـــمال، وتبلـــغ مساحتها الإجمالية(37كم^2) وتربتها رمليه وسواحلها طينية منخفضة.

4- جزيـــرة عوهـــة : وتقـــع الـــى الجنـــوب الشـــرقي مـــن جزيـــرة فيلكـــا وتبعـــد عنهـــا مسافة (٤كم)، ويبلغ طولها (800م) وعرضها (540م).

5- جزيـــرة كبـــر: وهـــي جزيـــرة رمليـــة منخفضـــة الســـواحل، وتبلـــغ مســـاحتها (3.4كـــم^2) وهـــي غيـــر مأهولـــة بالســـكان، وتبعـــد عـــن شـــاطئ الفحيحيـــل مســـافة (29كـــم)، وعن ساحل الزور ب(30كم). وموقعها هو الى الجنوب من جزيرة فيلكا.

6- جزيـــرة مســـكان : وهـــي جزيـــرة رمليـــة منخفضـــة يبلـــغ طولهـــا (1,206كـــم) وعرضها (800م) وهي غير مأهولة بالسكان.

7- جزيـــره قـــارورة وهـــي اصـــغر الجـــزر الكويتيـــة واكثرهـــا تـــوغلا داخـــل البحـــر، ســـميت بهـــذا الاســـم نتيجـــة وجـــود رواســـب نفطيـــة هـــي (القـــار) الـــذي يخـــرج مـــن اجـــزاء مـــن سواحلها وصخورها وتجرفه الامواج الى سواحل الكويت.

8- جزيـــرة أم النمـــل : وســـميت بـــذلك لكثـــرة تواجـــد النمـــل فيهـــا صـــيفا، وهـــي غنيـــة بـــالمواقع الأثريـــة، وقـــد وجـــد البـــاحثون اثـــاراً تعـــود للعصـــر البرونـــزي والعصـــر الـــديلموفي والعصر الاسلامي

9- جزيـــرة أم المـــرادم: وهـــي آخـــر الجـــزر الكويتيـــة مـــن ناحيـــة الجنـــوب، واصـــل تســـميتها يعـــود لوجـــود طيـــر المـــرادم المتواجـــد بكثـــرة فيهـــا، وفيهـــا تســـتطيع الســـفن الكبيـــرة ان تلاصق الشاطئ من دون مخاطر.

7- المنخفضات او الخبرات :

تعـــرف البـــرك الصـــحراوية الموســـمية فـــي المنـــاطق المنخفضـــة الصـــحاري بـــ(الخبرات)، وهـــي التـــي تتجمـــع فيهـــا الميـــاه الرائـــدة الضـــحلة وشـــبه العذبـــة خـــلال فصـــلي الشـــتاء والربيـــع تمامـــاً أثنـــاء فصـــلي الصـــيف ، نتيجـــة أختـــلاط ميـــاه الأمطـــار بالمعـــادن الموجـــودة فـــي التربـــة ، وتعـــد البـــرك الصـــحراوية مـــن البيئـــات المهـــددة بـــالانقراض لأنهـــا تعتمـــد علـــى كميـــات الأمطـــار ، وهـــي تختلـــف فـــي صـــفاتها مثـــل مســـتوى الميـــاه ودرجـــات الحـــرارة وتراكيـــز الملوحـــة والمـــواد العضـــوية، وأنّ هـــذه البـــرك تحتـــوي علـــى تنـــوع أحيـــائي كبيـــر حيـــواني ونبـــاتي، وتكثـــر فـــي جنـــوب الكويـــت وخصوصـــا فـــي منطقـــة العريفجـــان ، إلا أنهـــا مهـــددة بـــالانقراض نتيجـــة التخـــيم وامتـــداد العمـــران[1] ، إذ ينســـاب إلـــى هـــذه المنخفضـــات (الخبـــرات) العديـــد مـــن المســـيلات والأوديـــة الصـــغيرة حاملـــة معهـــا عقـــب ســـقوط الامطـــار كميـــات مـــن الميـــاه لاســـيما فـــي ســـنوات المطـــر الجيـــد ، لكـــن لا تبقـــى تلـــك

[1] دولـــة الكويـــت ،إدارة المحافظـــة علـــى التنـــوع الاحيـــائي ، الاســـتراتيجية الوطنيـــة المتنـــوع الاحيـــائي لدولة الكويت ، 2011 -2020، ص170 .

المياه لمده طويلة، إذ لا تبقى تلك المياه لمدة طويلة، كما أنها لا تلبث أنّ تختفي تحت وطأة التبخر او التسرب نحو الطبقات التحتية، وتعد هذه المنخفضات من أغنى المناطق بالماء الباطني الذي يمكن الحصول عليه بحفر الابار الضحلة(1) .

خلاصة لما تقدم ،على الرغم من ان لخصائص السطح اثر كبير على الآقتصاد الكويتي ومنها قله الانتاج الزراعي وذلك بسبب الظروف المناخية القاسية والموارد المائية المحدودة في دولة الكويت التي كانت تعتمد بشكل كبير على مياه الآبار والمياه الجوفية الا ان لها بعض الخصائص التي تؤثر بشكل ايجابي على النشاط الاقتصادي وقوة الدولة من خلال استغلال الموارد الطبيعية وتطوير القطاعات البترولية والصناعية وتعزيز النشاط التجاري.

رابعاً – شكل الدولة ومساحتها:.

يقصد بمساحه الدولة بانها الحيز المكاني للأرض الذي تقام على ترابها الدولة[2]، وتعد احد العوامل التي تحدد مصيرها، يترتب على اتساع الدولة مزايا سكانية وعسكرية واقتصادية فهو يساعد على احتواء الدولة اعداد كبيرة من السكان ويمنحها وفرة وتنوع في مصادرها الطبيعية فضلا الإمكانية نشر قواتها العسكرية والصناعية والاقتصادية بشكل متباعد لمزايا امنيه[3]، لأنه ليس دائما تقاس مساحة الدولة بسعتها بل بالقيمة الاقتصادية الحقيقية لهذه الارض ،إذ تبلغ مساحه الكويت (17818)كم^2 [4]، وبضمنها مياهها الاقليمية وهي تأتي بالمرتبة 18 من حيث المساحة بالنسبة للوطن العربي ولا تصغرها مساحه سوى (قطر، لبنان، جزر القمر، البحرين)[5]، إذ تتجاوز مساحتها ما نسبته (0,126%) من مساحه الوطن العربي البالغة (14171097)كم^2 و بنسبة (0,67%) من مساحة دول مجلس التعاون الخليجي البالغة (2673235)كم^2 وبنسبة (0,49%) من مساحة شبه الجزيرة العربية والبالغة(3663283) كم^2[6] وتبعا لذلك وحسب ابرز تصنيفات الدول على أساس المساحة وهو تصنيف (نورمان باوندز) فان الكويت تعد دولة (متناهيه الصغر)، إذ ان مساحتها تقع ضمن الفئه التي تتراوح مساحتها ما بين(2500-فأقل)كم^2 [7] ، وبذلك فان

---

(1) زين الدين عبد المقصود ، محافظة الجهراء دراسة في التخطيط البيئي والتنمية الريفية ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، جامعة الكويت ، 1981 ، ص18 .

(2) محمد حجازي، الجغرافية السياسية، مصدر سابق، ص 101.

(3) محمد محمود الديب، الجغرافيا السياسية المعاصرة، مكتبه الانجلو المصرية ، القاهرة 2002، ص251-266.

(4) دولة الكويت، الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ، 2019 2020، العدد الرابع والخمسون ص3.

(5) الدول العربية ، حسب المساحة ، متوفر على الرابط: www.mawdoo3.com .

(6) عدنان كاظم جبار مصدر سابق ص 40-41.

(7) فايز محمد العيسوي، الجغرافية السياسية المعاصرة ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص63.

عامل المساحة يعد سلبياً بالنسبة للكويت اثر فيها من حيث قلة تنوع مواردها الطبيعية وخصوصا النبات الطبيعي والموارد الطبيعية الاخرى، وحرمها من ضعف المناورة والدفاع في العمق مما يدعوها الى ان تنفق الاموال الهائلة لأغراض الدفاع بدلا من ان تنفق تلك الأموال نحو التنمية بمختلف أنواعها الاقتصادية منها على وجه الخصوص[1].

أمّا شكل الدولة فيقصد به هيئة المنطقة السياسية او القالب الذي تنتظم في اطاره المساحة السياسية، وتفيد دراسته في التعرف على مدى تماسك الدول واتصال اجزائها بعضها البعض[2]، ويتظافر شكل الدولة مع مساحتها، فكلما كان شكل الدولة اكثر انتظاما كلما كانت صفة التماسك والقوة اكبر لاعتبارات اقتصادية وعسكرية على حد سواء، ان الشكل الملتئم يحظى بأقصر الحدود الدولية بالنسبة للمساحة ومن الناحية النظرية يعد الشكل الدائري هو الاكثر مثالية لاسيما اذا ما اقترن موقع العاصمة بمركز تلك الدائرة [3]. لان المسافات تكون متساوية ما بين المركز وباقي اطراف الدولة، وان ابرز المقاييس لبيان ذلك هو نسبة طول الحدود السياسية بالنسبة لمساحة الدولة الكلية ، إذ كانت نتيجة ذلك المقياس بالنسبة لمنطقه الدراسة هي (26:1) اي ان كل (1كم) من طول الساحل يقابله 26 كم^2 من مساحة الدولة.

$$\text{مقياس إندماج الدولة} = \frac{\text{الطول الفعلي لحدود الدولة}}{\text{محيط الدائرة التي تتوسط مساحة الدولة}} \times 100$$

أمّا عند رسم دائرة داخل حدود الدولة فقد بلغت النتيجة (2:1) بعد قسمة طول الحدود الحقيقية على طول محيط الدائرة بعد ضربها في مقياس الرسم، ووفقا لهذا المقياس بانه كلما كان الرقم صغيرا كانت النتيجة اقرب الى الشكل المثالي[4]، وفي حال رسم دائرة تحيط بخريطة الكويت وبمعالجة النتيجة بمقياس رسم الخريطة ستكون النتيجة (0.95:1). وبما ان في الحالة الاولى ستبقى مساحات كثيرة من دولة الكويت خارج حدود الدائرة المرسومة، وفي الحالة الثانية سوف تدخل ضمن الدائرة مساحات هي ليس ضمن خريطة الكويت، لذلك وجمع محيط الخريطتين وقسم الناتج على (2) ثم مقارنه الناتج مع الحدود الحقيقية للدولة، وكانت النتيجة وفقا لذلك هي (1.48:1)، وهذا يعني ان الحدود الحقيقية للكويت تساوي تقريبا مرة ونصف حدود معدل الدائرتين المرسومتين ، كما توجد بعض الجزر التابعة لها وهذا يمثل نقطه ضعف في هذا الجانب، خريطة (8) ومن نفس الخريطة يتضح بان الموقع العاصمة يبتعد كثيرا عن المركز الهندسي للدولة، وتقع على محيط الدائرة المرسومة في داخلها مما يجعلها في خطر تعرض الاعتداء بسبب موقعها المتطرف.

---

[1] محمد عبد السلام ، مصدر سابق، ص273.

[2] محمد ازهر سعيد السماك ، الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق، ط1،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان، 2011، ص65.

[3] فتحي محمد ابو عيانة، دراسات في الجغرافية السياسية، دار النهضة العربية، بيروت،2008، ص55.

[4] عدنان عبدالله حمادي الجميلي، الجغرافية السياسية والجيوبولتيك مع بعض التطبيقات، ط1، مكتبة زاكي للطباعة، بغداد، 2021،ص86.

يتضح ان شكل الدولة اقرب الى الشكل شبه المندمج ذات البروز أو الامتداد السلبي باتجاه الجنوب وهذا عامل ضعف في قوة الدولة لأنه لا يسمح باندماج السكان ولا بإقامة شبكة نقل متطورة مما يجعل بعض اجزاء الدولة عرضة للخطر الخارجي ويضعف على الدولة السيطرة على جميع أرجائها خاصة وان موضع العاصمة سلبي لا يتوسط مساحة الدولة.

خريطة (8) شكل دولة الكويت

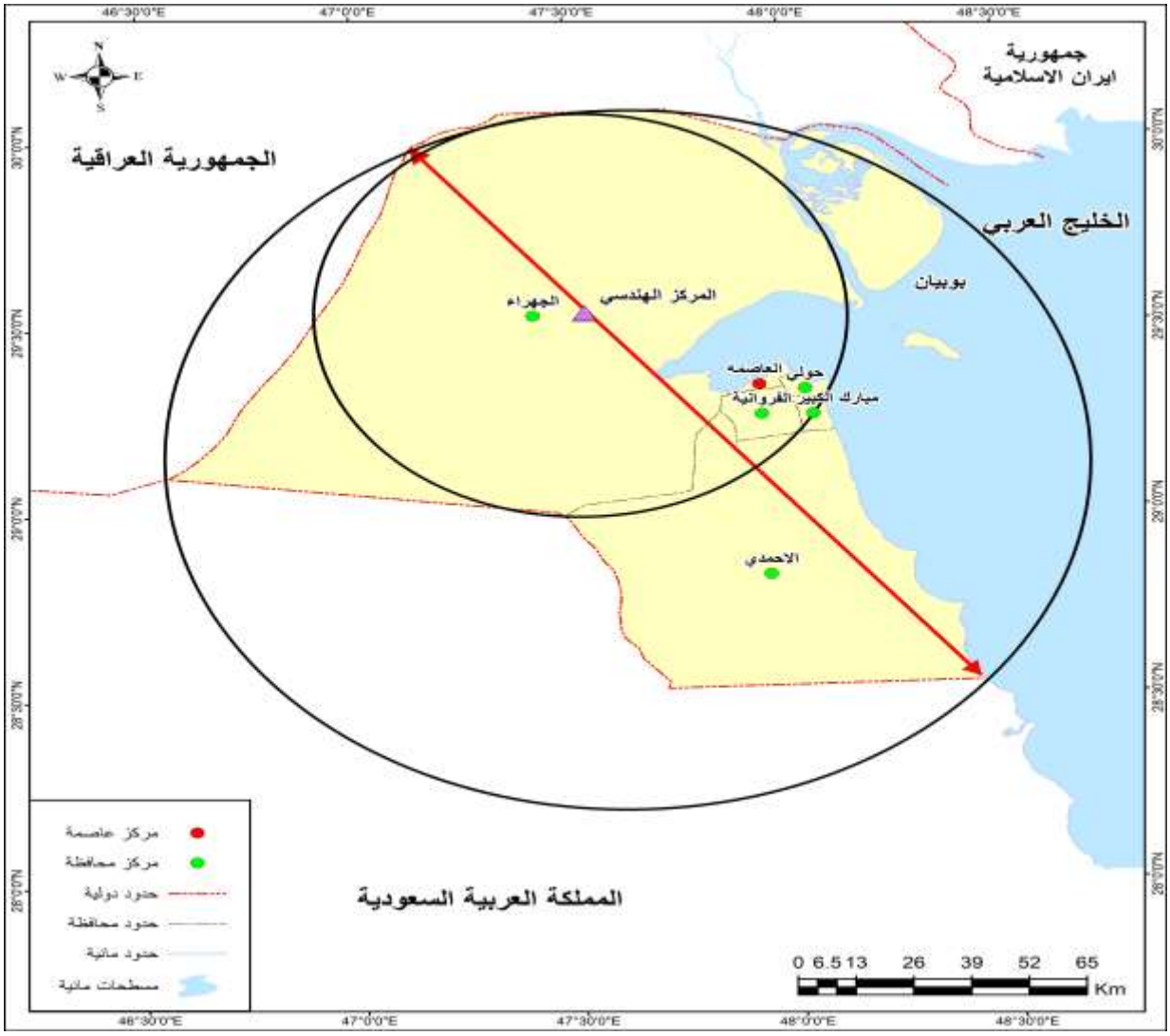

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج Arc map gis .10.8

خامساً- الموارد الطبيعية :-

تعد الموارد الطبيعية بشتى أنواعها من العوامل المهمة التي تؤثر في قوة الدولة سواء من النفط والغاز والمعادن الأخرى ، ام من الموارد المائية ، وان امتلاك النصيب الأكبر منها والقدرة على استغلالها يعد اكثر أهمية ، لأنها تعزز مكانتها

اقتصادياً وسياسياً [1] . ولغرض بيان مدى امتلاك دولة الكويت لتلك الموارد المؤثرة في نشاطها الاقتصادي سوف نتناولها بالدراسة وعلى الوجه الاتي :-

1- **الموارد المائية :** يعد وجود المياه وتوافرها من اهم عوامل تطور الانسان منذ وجوده على سطح الأرض ، وقد سعى بكل ما يملك من جهد ومال الى إيجاد أدوات السيطرة عليها والتحكم بها لتساعده على التقدم والتطور ، وبمرور الزمن أصبحت مسألة المياه من اكثر المسائل الحساسة اثارة للجدل والاختلاف والتصارع ، والى جانب كونها مسألة اقتصادية واجتماعية وقانونية فأنها مسألة امنية واستراتيجية في الوقت نفسه ترتبط المياه بسكان كل دولة [2] ، تعد مسألة المياه من الأمور الخطيرة التي تعاني منها دول الخليج – وبضمنها منطقة الدراسة – فأن أهمية المياه تأتي من ضرورة وجودها لسد متطلبات الزراعة وسد الحاجات السكانية ، فهي تخلو من مجاري المياه السطحية ، وان وجد البعض منها فهو مؤقت ويقتصر على فصل الشتاء نتيجة مياه السيول [3] ، تقل المياه الصالحة الشرب والاستعمال الزراعي في الكويت بسبب قلة الامطار وارتفاع معدلات التبخر والطبيعة الرملية الجافة للتربة الصحراوية ، فلا يوجد في الكويت أي بحيرات او انهار دائمة الجريان[4] ، ويزداد الطلب على هذه المياه نتيجة الزيادة في حجم السكان والتطورات الحضارية والحضرية، الجدول (2) ولذلك تعتمد الكويت في حصولها على المياه اللازمة لسد احتياجاتها المتعددة على ثلاث مصادر هي :

أ- المياه الجوفية :

تعد المياه الجوفية هي المصدر التقليدي للحصول على المياه في الكويت، وبشكلٍ عام، فإن موارد المياه الجوفية في الكويت قليلة الملوحة أو مالحة، إذ تقع المياه الجوفية معتدلة الملوحة في مجموعة الكويت وخزانات المياه الجوفية بتكوين الدمام وتتراوح درجة ملوحتها بين 4000-9000 ملجم/ لتر و3000-6000 ملجم/ لتر على التوالي، يتم عرض اختلاف جودة المياه في الخزان الجوفي لتكوين الدمام في الخريطة (7). وهي بدورها من حيث العمق على[5] :

---

[1] وائل شديد ،الجيوستراتيجي بين المفهوم والتطبيق ، ط1 ،سلسلة الإدارة التطبيقية ،2020 ،ص22 .

[2] صبري فارس الهيتي ، مشكلات المياه في الوطن العربي، دراسة جيبوليتيكية ، مجلة الدراسات الاجتماعية ،العدد6 ، 2000، ص20.

[3] سيروان عارب صادق سيان ، مصدر سابق ،ص 92 .

[4] الموارد المائية في الكويت ، متوفر على الرابط : www.water.fanack.com.

[5] سيروان عارب صادق سيان ، مصدر سابق ،ص 92 .

1- المياه الجوفية القريبة من السطح :وتتراوح أعماق هذه المياه بين (5-10م) وتغذيها مياه السيول وتعوض ما يفقد منها بسبب الاستهلاك ، ويميز هذا النوع بارتفاع نسبة الاملاح في مياها صيفاً وقلتها شتاءً[1].

2- المياه الجوفية العميقة : وقد أزداد استثمار هذا النوع من المياه في الفترة الأخيرة نتيجة قلة المياه الجوفية القريبة من السطح بسبب الزيادة المستمرة في السكان والتوسيع في مجالات الصناعة والزراعة، اما من حيث نوعية المياه الجوفية فهي تتراوح ما بين المياه قليلة الملوحة والمياه المالحة وتتوزع الأولى منها في شمال الكويت في منخفضي الروضتين وام العيش وتسمى بـ(المياه العذبة)، اما المياه الجوفية معتدلة الملوحة فتقع في خزانات المياه الجوفية في مجموعة الكويت وتكوين الدمام ،اما باقي المياه الجوفية فهي مالحة، إذ تبلغ نسبة المياه المنتجة في الكويت التي مصدرها المياه الجوفية (20%) الشكل (1) و(2). [2].

ب- تحلية المياه :

توجهت الكويت الى تحليه مياه البحر لأنها لم تستطيع تحقيق اكتفائها الذاتي من المياه ولم يتحقق لها الامن المائي بالإعتماد على المياه الجوفية فقط ، ولكن ما يؤخذ على تحلية مياه البحر ارتفاع تكاليفها مقارنة بالحصول على المياه التقليدية ، ولا تستطيع تحمل تكاليف هذه العملية الا الدول الغنية [2] ، ولكن نتيجة لان ما يسحب من المياه الجوفية سنوياً يتجاوز إعادة التغذية قلت احتياطات المياه وزادت نسبة ملوحتها، فتقدر التغذية السنوية للمياه الجوفية بحوالي (160) مليون متر مكعب ، الا ان ما يسحب منها يفوق هذا المقدار وقد أنشأت الكويت اول محطة لتحلية المياه عام 1951 وتزايدت المحطات حتى أصبحت المصدر الرئيسي لمياه الشرب ، اذ توفر (92%) من الاحتياجات المنزلية والصناعية و(60%) من اجمالي امدادات المياه التي تبلغ (90و77) مليون متر مكعب عام 2019 [3].

جدول (2) صافي انتاج واستهلاك المياه العذبة وقليلة الملوحة في الكويت للمدة (2010-2019) (مليون جالون)

السنوات	المياه العذبة		المياه المالحة	
ت	الإنتاج	الاستهلاك	الإنتاج	الاستهلاك
2010	125279	125204	22628	18456
2011	128236	128026	21622	19265
2012	130423	129888	21231	19046
2013	130616	133014	18964	16705
2014	130463	136451	17996	15797

[1] مصادر المياه في دولة الكويت ،شكل (1) توزيع موارد المياه في الكويت ، متوفر على الرابط : water-resources-in-kuwait/kuwait/ar/www.water.fanack.com

[2] Fahad. M.Alkelibi Possible effects of global warming on agricultur d water resources in Saudia Arabia sifact and responses, climate change unted in the nether-land, 2002, P.230.

[3] Ministary of, statistical yearbook Water Edition, 2019 ،2020 .

14302	16438	141348	140931	2015
1424	17189	146478	146922	2016
12842	15006	148643	150216	2017
12828	15127	149309	149064	2018
12001	13956	149760	149527	2019

المصـــدر : مـــن عمـــل الباحـــث بالاعتمـــاد علـــى : دولـــة الكويـــت ، الإدارة المركزيـــة للإحصـــاء ، المجموعة الإحصائية السنوية (2019-2020) ، العدد الرابع والخمسون ، ص192.

الخريطة (9): جودة المياه وملوحة المياه (ملجم/ لتر) في خزانات المياه الجوفية بتكوين الدمام.

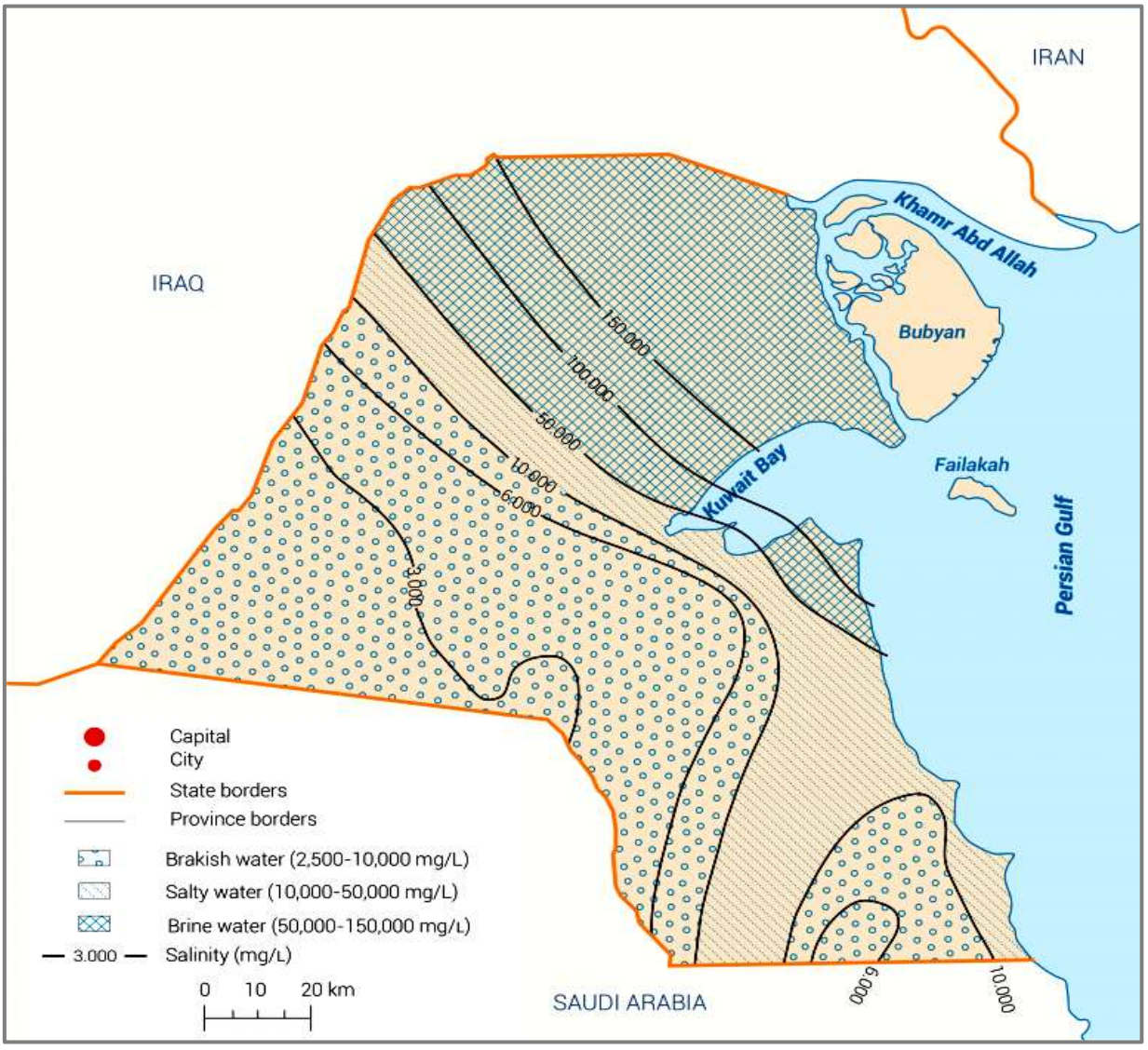

المصدر :من عمل الباحثة بالاعتماد على:

جودة المياه في الكويت متوفر على الموقع : www.water.fanack.com

شكل (1) انتاج المياه في الكويت للمدة (2010 – 2019)

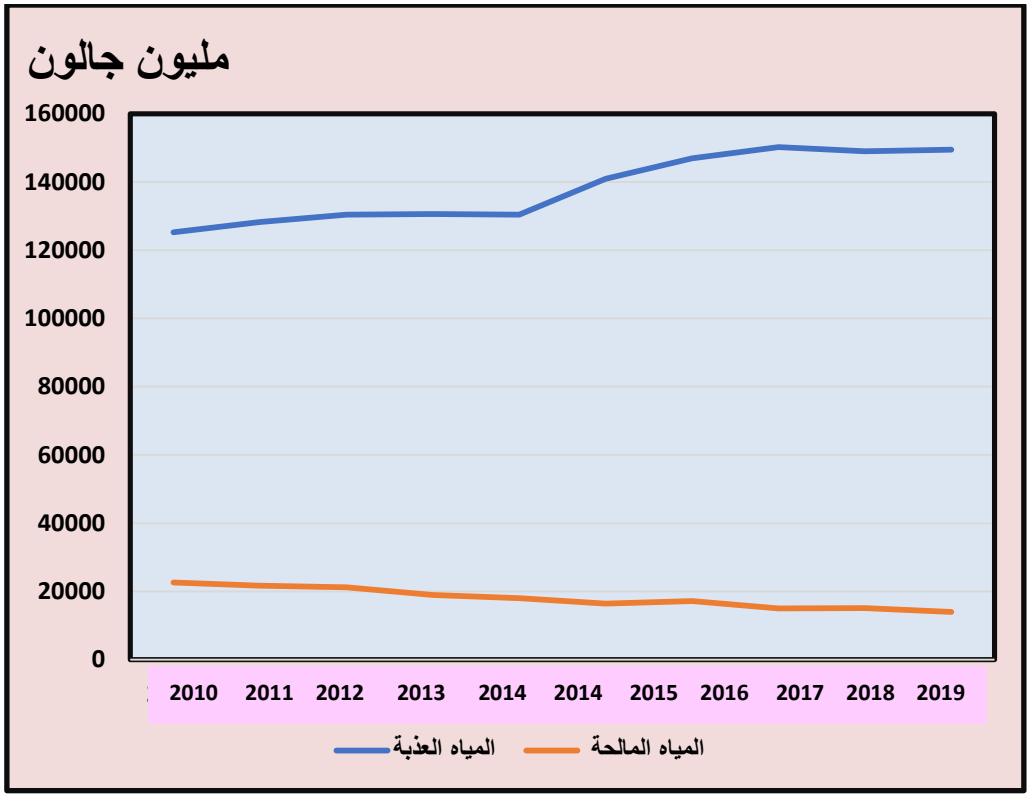

الشكل (2) استهلاك المياه في الكويت للمدة (2010 – 2019)

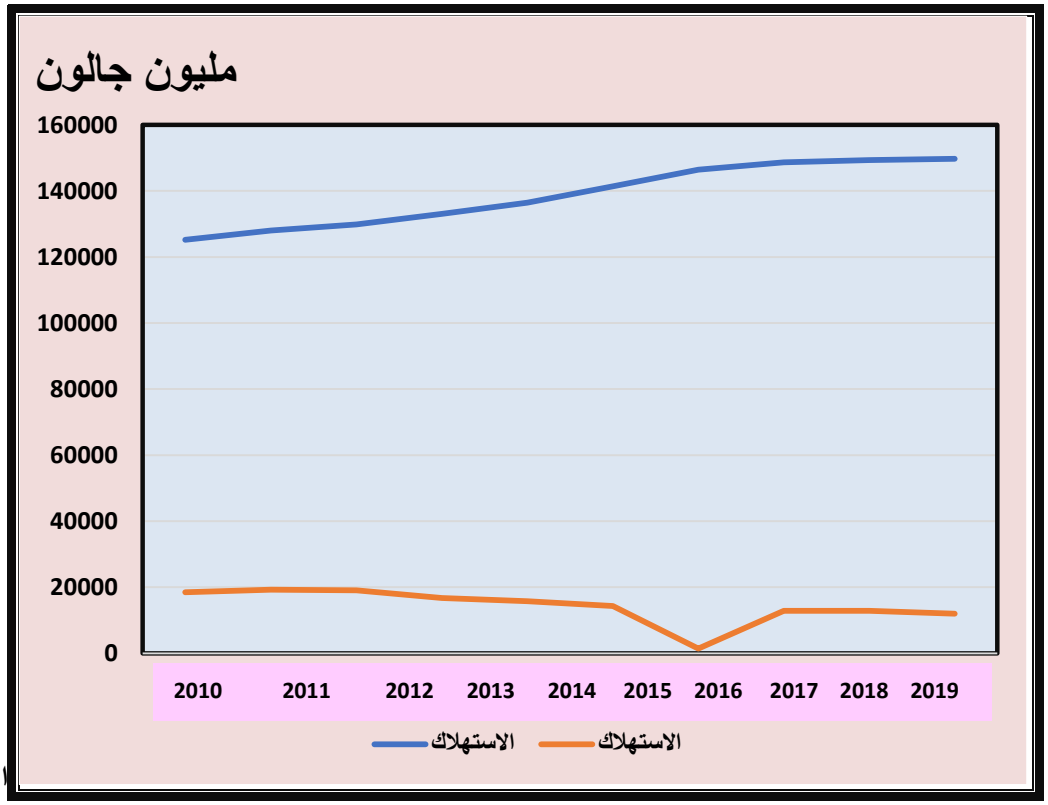

المصدر :من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

ج- مياه الصرف الصحي المعالجة:

يقصد بها اعادة مياه الصرف الصحي ومعالجتها ليتسنى الاستفادة منها في مجال الزراعة والصناعة، وهي مصدر مهم من مصادر المياه التي يعول عليها لتخفيف السحب من المياه الجوفية، وعلى اية حال فما زال استعمالها محدودا في الدول العربية-ومنها دولة-الكويت- نتيجة كثرة المشاكل البيئية والصحية التي تنتج عنها، فضلا عن النقص في شبكات الصرف الصحي التي ما تزال دون المستوى المطلوب[1]. وقد أنشئت اول شبكة صرف صحي في الكويت في عام 1965، وشغلت اول محطة محلية لمعالجة مياه الصرف الصحي في عام 1970 بطاقه 100 متر3/ يوم 6 وبحلول عام 1994 اصبحت هناك(3) محطات محلية معالجة مياه الصرف الصحي ولمواجهة الزيادة الإضافية في معدل استهلاك المياه لكل فرد الى (275لتر/يوم) بنيت المزيد من محطات معالجة مياه الصرف الصحي مما جعل عددها يصل في عام 2019 الى (7) محطات معالجه وهي (الطليبية، الجهراء، الرقة، ام الهيمان، الوفرة، مدينه صباح الاحمد البحرية، مدينه الخيران) وبتوافق تصميمي يبلغ (11,812) الف متر مكعب في اليوم، وفي السابق لم تكن المناطق الصناعية في الكويت متصلة بشبكة من الصرف الصحي، مما ادى الى تصريف المياه المستعملة في الصناعة مباشرة الى البيئة دون معالجة، وفي عام 2010 أنشئت محطات صناعية لمعالجة مياه الصرف الصحي في منطقة الوفرة بطاقة (8,500)م^3 يوميا، مع امكانيه زياده الطاقة الاستيعابية الى حوالي (15) الف متر مكعب يوميا، ومع صدور قانون البيئة رقم (42) في عام 2014 الزمت المادة (35) من جميع الجهات الحكومية والقطاع الخاص بمعالجة مياه الصرف الصحي الصناعية، وبناء على ذلك عينت المحطة المركزية لاستقبال مياه الصرف المعالجة الصناعية من مختلف القطاعات [2]، وتشير بعض الاحصائيات الى ان مياه الصرف الصحي المعالجة تفوق كمياتها ما يتم الحصول عليه من جميع الابار الجوفية وان النسبة الاكبر منها تستخدم لري مشاريع الزراعة التجميلية وري المحاصيل العلفية[3]

سادساً - الموارد المعدنية :

تعد الموارد المعدنية من ابرز الموارد الضرورية لبناء اقتصاد قادر على رفع المستوى المعاشي لأفراد المجتمع، تبعاً للطرائق والاساليب التي تتبعها الدول في استثمار هذه الموارد[4] إذ ان الموارد المعدنية لأي دولة تحدد المستوى الاقتصادي

[1] عدنان كاظم جبار ، مصدر سابق ، ص 62.

[2] دولة الكويت، البلاغ الوطني الثاني، مصدر سابق، ص50-49.

[3] مصادر المياه في الكويت، متوفر على رابط : www.aspdkw.com

[4] Agsoup of authors,mineral resources management information sgstem ,European jornal of computer scince and information sgstem,vol 103,no.2,2015 ,p.13.

لسكانها و تتوقف عليها قوه الدولة و وزنها السياسي [1] فهي تمنح الدولة قوه تساومية جيدة لصالح اقتصادياتها ،وتنعم الكويت بمكانة مميزة في مجال الموارد المعدنية[*] والتي تأتي وبشكل رئيس من معدني النفط والغاز الطبيعي والتي يمكن بيان دورها وأهميتها بدراستها وبشكل منفرد وكالاتي:.

1-النفط : يعد النفط معدناً عضويا استراتيجيا مهماً في النشاط الاقتصادي فهو مؤثر في سياسة الدولة وفي علاقاتها وكينونتها فضلا عن قوتها وضعفها[2] يعود تاريخ الاهتمام بالنفط في الكويت الى العقد الثاني من القرن العشرين وعندما قامت البعثة البحرية الملكية البريطانية بإجراء اول مسح جيولوجي للكويت عام 1913 واجرت بعدها عدة مسوحات في سهل البرقان للمدة (1917-1934) وفيها احتدم الصراع بين الشركات العالمية للحصول على الامتيازات النفطية ،إذ أجرت شركة الخليج عن طريق ممثل الوكالة الشرقية العامة محادثات بترولية مع حاكم الكويت، ولكن ظهر لهذه الشركة منافس وهو الشركة الإنجليزية الفارسية المعتمدة على تأييد الحكومة البريطانية، وبعد مفاوضات فيما بين الحكومة البريطانية والأمريكية اعلنت بريطانيا عن تنازلها عن دخول شركة الخليج للتنقيب في الكويت الا انه في النهاية اتفقت على توحيد الشركتين في شركة واحدة باسم (شركة نفط الكويت المحدودة) في 1933 ومنحت الشركة امتياز التنقيب عن النفط واستثماره في الاراضي الكويتية لمدة (75)عاما وقد تمكنت الشركة من العثور على النفط عام 1938 وقد توالت بعدها شركات عدة وبفترات متعاقبة للتنقيب عن النفط في ارجاء الكويت[3].

تشير اخر الاحصائيات الى ان الاحتياطي الكويتي من النفط للمدة (2016-2020) قد ثبت على (101,50) مليار برميل ، جدول (3) وبنسبة (14,29) % من اوابك، وبنسبة (14.11) ٪ من اجمالي الدول العربية ، وبنسبة (14.95) ٪ من اجمالي لدول العالم، جدول(4) وبذلك فان الكويت تتمتع باحتياطي نفطي كبير.

---

[1] صفاء عبد الأمير رشم الاسدي ، جغرافية الموارد الطبيعية ، دار المعارف للكتب الجامعية ، العراق البصرة ، 2017 ، ص 11-17 .

[*] اعتمدت الدراسة على احتياطي الموارد الطبيعية على اعتبارها ثروة طبيعية في حين عدت استخراج تلك الموارد نشاط بشري

[2] عبد المنعم عبد الوهاب وصبري فارس الهيتي ، الجغرافية السياسية ، طبقة بين الحكمة ،1988 ،ص110.

[3] محمد زباري مؤنس السبتي ، النفط وتأثيره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدولة الكويت ، مصدر سابق ، ص36- 38 .

جدول (3) احتياطي الدول العربية من النفط الخام

الدولة	2016	2017	2018	2019	2020
الامارات	97.80	97.80	97.80	97.80	107.00
البحرين	0.12	0.10	0.09	0.10	0.09
تونس	0.43	0.43	0.43	0.43	0.43
الجزائر	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20
السعودية	266.21	266.26	267.03	258.60	261.60
سورية	2.50	2.50	2.50	2.50	2.50
العراق	148.40	147.22	148.40	148.40	148.40
قطر	25.24	25.24	25.24	25.24	25.24
الكويت	101.50	101.50	101.50	101.50	101.50
ليبيا	48.36	48.36	48.36	48.36	48.36
مصر	3.39	3.33	3.19	3.15	3.11
الأردن	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
السودان	1.50	1.50	1.50	1.50	1.50
عمان	4.74	4.74	4.74	4.79	4.79
المغرب	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
موريتانيا	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02
اليمن	2.67	2.67	2.67	2.67	2.67
أوابك	706.15	704.94	706.74	698.28	710.43
الدول العربية الأخرى	8.93	8.93	8.93	8.98	8.98
دول اوبك العربية	699.72	698.59	700.53	666.86	679.06
اوبك	956.37	952.82	953.86	932.00	980.70
اجمالي العالم	1242.60	1269.00	1276.00	1272.00	1336.00

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول التقرير السنوي ،2021 ،ص 10 .

جدول (4) الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام

الدولة	بيانات عام 2020 (مليار متر مكعب)	الحصة من دول أوابك	الحصة من الدول العربية الأخرى	الحصة من اجمالي الدول العربية	الحصة من الدول العربية في اوبك	الحصة من دول اوبك	الحصة من اجمالي العالم
الامارات	10700	15.06	-	14.87	15.76	10.91	8.01
البحرين	0.09	0.01	-	0.01	-	-	0.01
تونس	0.43	0.06	-	0.06	-	-	0.03
الجزائر	1220	1.72	-	1.70	1.80	1.24	0.91
السعودية	26160	36.82	-	36.36	38.52	26.67	19.58
سورية	2,50	0.35	-	0.35	-	-	0.19
العراق	148.40	20.89	-	20.63	21.85	15.13	11.11
قطر	25.24	3.55	-	3.51	-	-	1.89
الكويت	101.50	14.29	-	14.11	14.95	10.35	7.60
ليبيا	48.36	6.81	-	6.72	7.12	4.93	3.62
مصر	3.11	0.44	-	0.43	-	-	0.23
السودان	1.50	-	16.72	0.21	-	-	0.11
عمان	4.79	-	53.32	0.67	-	-	0.36
اليمن	2.67	-	29.72	0.37	-	-	0.20
أوابك	710.43	100.0	-	98.8	-	-	53.2
الدول العربية الأخرى	8.98	-	100.0	1.2	-	-	0.7
اجمالي الدول العربية	719.41	-	-	100.0	-	-	53.8
دول اوبك العربية	679.06	-	-	-	100.0	69.24	50.8
اوبك	980.70	-	-	-	-	100.0	73.4
اجمالي العالم	1336.00	-	-	-	-	-	100.0

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول التقرير السنوي ،2021 ،ص 10 .

2- الغاز الطبيعي: يعرف الغاز الطبيعي بانه خليط من المكونات الهيدروكربونية وغير الهيدروكربونية ونسب متباينة يتحدد على اساسها صفات الغاز الموجود في مكامنه حت سطح الارض او في اعماق البحار وهو على انواع منها مصاحب للنفط ومنها غير مصاحب له (حر)، وتتجلى اهميه الغاز الطبيعي في تعدد مجالات استعمالاته، فهو مصدر مهم من مصادر الطاقة الحرارية ويستغل جزءاً منه في توفير احتياجات الطاقة للصناعات النفطية و في الصناعات البتروكيميائية. ذات الأهمية الكبيرة في جوانب الحياة المختلفة فهي من اهم الصناعات التي يعتمد عليها في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية [1] ومن ثم التأثير على قوة الدولة، تشير

[1] **زينب جبار فرج الزركاني، الغاز الطبيعي والمكونات الإستمارة انتاج الطاقة في العراق، (رسالة ماجستير) جامعه القادسية، كليه الآداب، 2013، ص 20- 24.**

الاحصاءات إلى أن احتياط الكويت من الغاز الطبيعي قد بلغ للمدة (2016 - 2022) حوالي 1984 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي ، جدول (5).

على الرغم من تباين الكميات المكتشفة من الاحتياطي للغاز الطبيعي عبر الفترة الممتدة من بدء التنقيبات عن النفط والغاز الطبيعي المرافق له احياناً والغاز الحر احياناً أخرى، وكان ابرزها في عام ،2022 إذ كشفت المصادر عن اكتشاف احتياطي غاز طبيعي في شمال الكويت يبلغ (35) تريليون قدم مكعب[1] وقد بلغت نسبة حصة الكويت من الغاز الطبيعي بالنسبة لدول اوابك (3,29 ٪) .

أمّا بالنسبة لحصتها من اجمال الدول العربية فقد بلغت نسبتها (3,23%)،في حين بلغت نسبتها من الدول العربية في اوبك (6,42٪) وحصتها من اجمالي دول اوابك فقد بلغت نسبتها (2,41٪) في حين بلغت نسبة احتياطيها من جمال العالم (0,87٪)، جدول (6) وقد تبدو تلك الاحتياطيات غير كبيرة لأول وهلة الا ان هذا الموارد قد حظي باهتمام المسؤولين والدراسات والتحريات حتى تم اكتشاف احتياطيات هائلة منه وخصوصاً ضمن مياه الكويت في الخليج العربي والتي تسعى دولة الكويت الى إستغلالها الشكل الأمثل .

3- موارد معدنية أخرى : تمتلك الكويت الكثير من الثروات المعدنية الفلزية منها (كالحديد والنحاس والالمنيوم والزئبق والذهب والفضة وبكميات محدودة) ومواد معدنية لا فلزية وبكميات كبيرة بالمقارنة مع الاولى واهمها (الاحجار المختلفة المستخدمة في صناعه الاسمنت والاملاح.

جدول (5) احتياطي الدول العربية من الغاز الطبيعي

الدولة	2016	2017	2018	2019	2020
الامارات	6091	6091	6091	6091	7730
البحرين	224	210	193	81	68
تونس	65	64	64	64	64
الجزائر	4504	4505	4505	4504	4504
السعودية	8618	8720	9074	9423	8438
سورية	285	285	285	285	285
العراق	3820	3744	3820	3820	3820
قطر	24073	23861	23846	23831	23831
الكويت	1784	1784	1784	1784	1784
ليبيا	1505	1505	1505	1505	1505

[1] **الفهد: 35 تريليون قدم غاز في الكويت متوفر على الرابط التالي : www.u.pw/BACGib**

مصر	2221	2221	2221	2209	2209
الأردن	6	6	6	6	6
السودان	25	25	25	25	25
عمان	705	705	677	674	674
الصومال	6	6	6	6	6
المغرب	1	1	1	1	1
موريتانيا	28	28	28	28	28
اليمن	266	266	265	265	266
أوابك	53190	52990	53387	53597	54238
الدول العربية الأخرى	1037	1037	1008	1005	1006
اجمالي الدول العربية	54226	54026	54396	54601	55243
دول اوبك العربية	50395	50210	50625	27127	27781
اوبك	95679	72263	72667	73243	74062
اجمالي العالم	195388	197196	201651	205022	205580

المصـــدر مـــن عمـــل الباحثـــة بالاعتمـــاد علـــى : منظمـــة الأقطـــار العربيـــة المصـــدرة للبتـــرول التقرير السنوي 2021 ،ص 11 .

جدول (6) الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي من اجمالي العالم لعام 2020

الدولة	بيانات عام 2020 (مليار متر مكعب)	الحصة من دول أوابك	الحصة من الدول العربية الآخرى	الحصة من اجمالي الدول العربية	الحصة من الدول العربية في اوبك	الحصة من دول اوبك	الحصة من اجمالي العالم
الامارات	7730	14.25	-	13.99	27.82	10.44	3.76
البحرين	68	0.13	-	0.12	-	-	0.03
تونس	64	0.12	-	0.12	-	-	0.03
الجزائر	4504	8.30	-	8.15	16.21	6.08	2.19
السعودية	8438	15.56	-	15.27	30.37	11.39	4.10
سورية	285	0.53	-	0.52	-	-	0.14
العراق	3820	7.04	-	6.91	13.75	5.16	1.86
قطر	23831	43.94	-	43.14	-	-	11.59
الكويت	1784	3.29	-	3.23	6.42	2.41	0.87
ليبيا	1505	2.77	-	2.72	5.42	2.03	0.73
مصر	2209	4.07	-	4.00	2209	-	1.07
الأردن	6	-	0.60	0.01			0.00
السودان	25	-	25	25	-	-	0.01

عمان	674	-	67.03	1.22	-	-	0.33
الصومال	6	-	0.56	0.01	-	-	0.00
المغرب	1	-	0.14	0.00	-	-	0,00
موريتانيا	28	-	26.43	0.48	-	-	0.13
اليمن	266	266	265	265	-	-	
أوابك	54238	100.0	-	98.2	-	-	26.4
الدول العربية الأخرى	1006	-	100.0	1.8	-	-	0.5
اجمالي الدول العربية	55243	-	-	-	100.0	37.51	13.5
دول اوبك العربية	27781	-	-	-	100.0	-	
اوبك	74062	-	-	-	-	100.0	36.0
اجمالي العالم	205580	-	-	-	-	-	100.0

المصـــدر مـــن عمـــل الباحثـــة بالاعتمـــاد علـــى : منظمـــة الأقطـــار العربيـــة المصـــدرة للبتـــرول التقرير السنوي ،2021 ،ص 13 .

الفصل الثاني : المقومات البشرية المؤثرة في الامكانات الاقتصادية لدولة الكويت

تعني المقومات جميع الانشطة أو العناصر أو المرتكزات الاساسية التي تسهم في تحقيق ما تطمح اليه الدولة بنجاح وفاعلية كبيرة، إذ أن للمقومات البشرية أهمية لا تقل عن المقومات الطبيعية في إعطاء الدولة وزنها السياسي وقيمتها وتحدد علاقاتها على الصعيدين الإقليمي والدولي ، فالإنسان هو الذي يسكن الأرض ويستثمر جميع ما تحويه من موارد صالحة اذ تؤثر في قيام الدولة وبناء قوتها من خلال تفاعله المؤثر والمتأثر مع الأرض ، لذا تعد دراسة المقومات البشرية لها أهمية كبيرة في تقدير الوزن السياسي للدولة ، اذ يتوفر فيها عامل النوع والكم الى جانب صفات ثابتة التجانس القومي واللغوي والسلالي والديني[1] وتعدد العوامل البشرية المؤثرة بشكل مباشر في اقتصاد دولة الكويت ومن ثم في قوتها ووزنها لذلك يمكن دراستها بشيء من التفصيل و كما يأتي:

المبحث الأول : الخصائص الديموغرافية لسكان الكويت:

يمثل السكان ثروة الدولة البشرية والباعثين للحياة فيها كما ان اغلب المشكلات التي تعاني منها دول العالم في الجانبين السياسي والاقتصادي سببها عوامل بشرية، فلا وجود للدولة، إذا انعدم وجود السكان فوجودها يتحقق بسكانها وانشطتهم الاقتصادية فضلاً عن مدى التوافق والانسجام العقائدي والاجتماعي وعلاقاتهم لان السكان هم المعنيون اولاً واخيراً باهتمام الدولة إذا ركزت الدراسات على خصائصهم و مدى تأثيرهم على قوة الدولة [2] ويمكن تقسيم الخصائص السكانية الديموغرافية الى ما يأتي-:

أولاً : حجم السكان ومعدل نموهم:

يمثل السكان الثروة الحقيقية للدولة فهم المنتجون و المستهلكون في الوقت ذاته و هم المحركون لجميع اوجه النشاط البشري فتظافر حجم السكان مع مستوى تعليمي عالٍ وصحة جيدة سوف يؤثر ايجابياً على ادائهم الاقتصادي الذي يؤثر بدوره على مكانة الدولة وثقلها[3]، أشار ارسطو (الفيلسوف اليوناني) إلى أن افضل حجم الدولة الذي لا يترك فراغات فيها ويوفر فرص الدفاع عنها ويتناسب مع حجم الدولة ومساحتها ومواردها.[4]،وأن للنمو السكاني أهمية خاصة فيما يتعلق بدراسة القوة السكانية و خصائصها السياسية من خلال تأثيره في قوة الدولة او إضعافها فازدياد اعداد السكان وتناقصهم خلال مدة زمنية معينة يؤثر في مجمل الوضع السكاني واتجاهاته المستقبلية فضلا عن مساهمة النمو السكاني في معرفة مقدار التغير في

---

[1] محمد الحمادي واخرون ، الجغرافية السياسية ، منشورات جامعة دمشق ، كلية الآداب والعلوم السياسية ، 2011،ص216.

[2] صباح محمود محمد واخرون ،الجغرافية السياسية ، مصدر سابق ، ص19.

[3] جمال محمد السيد هنداوي ، التنمية البشرية وتفاوتها الجغرافي في سلطنة عمان ، رسائل جغرافية ، العدد (311) الجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت ،2006 ،ص 6-7 .

[4] قاسم الدويكات ، الجغرافية السياسية ، مصدر سابق، ص 151-152.

حجم السكان داخل الدولة[1]، اجري اول تعداد سكاني في دوله الكويت عام 1965 ثم استمر سنوات لاحقة للمدة (1965 - 2005م) ، بمقدار عشر سنوات بين كل تعداد ثم تباينت تلك الاعداد في السنوات اللاحقة يتبين من خلال الجدول (7) ان التعداد السكاني في دولة الكويت لعام 1965 بعد استقلال دولة الكويت (467339) نسمه، ثم بدا حجم السكان بالتزايد حتى وصل عام 1975 الى(994837) نسمة و يبلغ معدل النمو بين التعدادين من عام 1965- 1975 اي بحوالي(7,8) ٪، كما ان تحسن المستوى الصحي بعد ذلك عمل على تخفيض معدل معدلات الوفيات، فضلاً عن عوامل اخرى ،كالعامل الديني و العامل القبلي المشجعة لزيادة الإنجاب واستمر سكان دولة الكويت بالتزايد ، ولكن بمعدلات نمو اقل نسبيا حتى بلغ حجمهم في عام 1985 (1697301) نسمة ، وبمعدل نمو بلغ (5.4%) الا ان معدل نمو السكان انخفض وبشكل واضح، انه بلغ في عام 1995 (-0,74)٪ ولم يتجاوز حجم السكان المستوى العام عند (1575570) نسمة وذلك يرجع الى حرب الخليج الثانية التي كان من نتائجها حدوث هجره خارجية وبنسبة كبيرة من السكان غير الكويتيين بسبب أحداث سياسية، الا ان معدل النمو بدأ بالزيادة مرة اخرى حتى بلغ عام 2005 ما يقارب (3.3%) إذ وصل عدد السكان الى 2193651 ، في عام 2011 بلغ حجم السكان(3065850) نسمة وبمعدل نمو 3.4%،واستمر معدل نمو الزيادة حتى بلغ عام 2020 3.8% وبحجم سكان يبلغ 4 ملايين و(4464521)،جدول (7)، شكل(3).

جدول (7) حجم سكان دولة الكويت(الكويتيين وغير الكويتيين) ومعدل نموهم للمدة(1965-2020)%نسمة

السنوات	حجم السكان ذكر /نسمة	حجم السكان انثى / نسمة	مجموع السكان/ نسمة	معدل النمو(*)
1965	286313	181027	467340	-
1975	543768	451069	994837	7.8
1985	965297	732004	1697301	5.4
1995	913402	662168	1575570	-0.74
2005	1300347	893304	2193651	3.3
2011	1,738,372	1,327,478	3065850	3.4
2020	2743617	1720904	4464521	3.8

المصدر من اعتماد الباحثة على :

1- دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء ، الإحصاءات السنوية للسكان ، 1965-2021 ،ص ص 1، 6، 22.

---

[1] فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان،ط5،دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ،2000،ص 127.

(*) يستخرج معدل النمو من المعادلة الاتية : $R = (\sqrt[T]{\frac{pt}{po}} - 1) \times 100$ **حيث ان R= معدل النمو السكاني ، المدة الفاصلة بين التعدادين T، التعداد السابق=po، التعداد اللاحق=pt (ينظر في :- عبد علي الخفاف، العالم الاسلامي واقع ديموغرافي ومؤشرات تنموية، ط1، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف، 2005، ص56).**

الشكل (3) معدل نمو السكان في دولة الكويت للمدة (1965-2020)

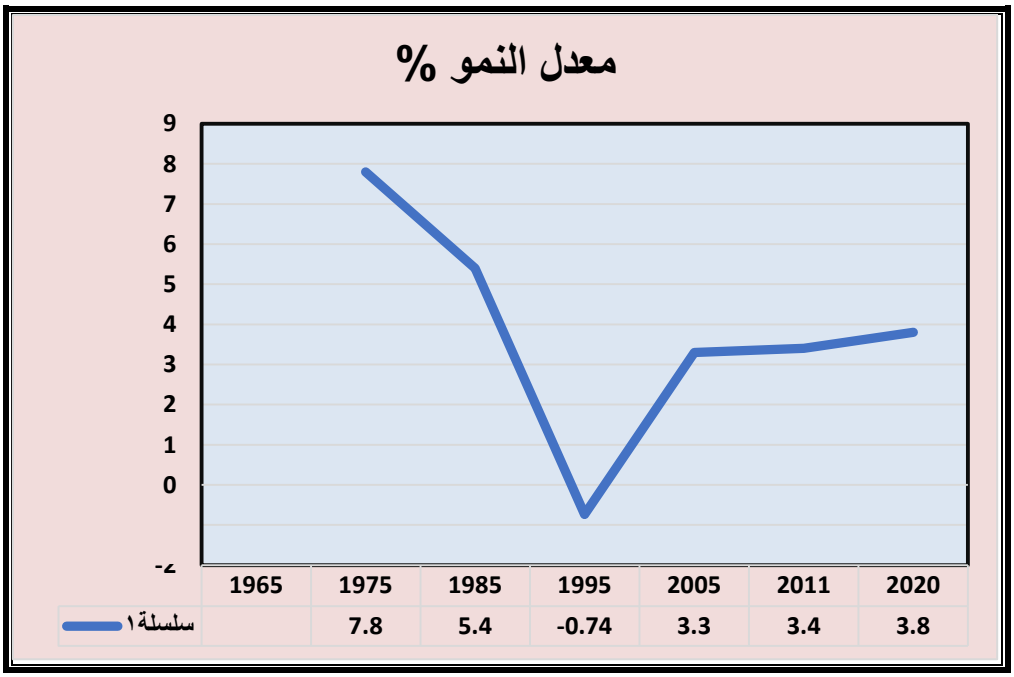

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على: بيانات الجدول (8)

ثانياً : التوزيع الجغرافي للسكان :

تُعد دراسة التوزيع الجغرافي للسكان وأنماط كثافتهم على غاية كبيرة من الأهمية نظرا للعلاقة الوثيقة بين توزيع السكان ونموهم من جهة والتنمية من جهة أخرى، وهذه العلاقة تتخذ مقياساً لمعرفة حجم التنمية ومدى انتشار الخدمات التي ترتبط بتوزيع السكان، وأن تركزهم في مكان دون آخر يعكس مقدار المساحة الجغرافية المستغلة وغير المستغلة و تحديد حجم التنمية اللازم تقديمها للوصول الى المستوى المطلوب[1] .

وخلاصه لما تقدم إن حجم السكان له تأثير كبير على الاقتصاد الكويتي، حيث يسهم في زيادة الاستهلاك والإنفاق وتعزيز الأعمال وتوفير اليد العاملة وتطوير البنية التحتية، ولكي يتحقق ذلك يجب أن يتم إدارة هذا النمو بشكل جيد وتوجيهه نحو التنمية المستدامة وتحقيق التوازن بين العرض والطلب والاستدامة البيئية.

1- التوزيع العددي والنسبي للسكان : يلاحظ من خلال جدول (8) ، والشكل (4) ، إن التوزيع العددي والنسبي لسكان دولة الكويت لعام (2020) اظهر ان هنالك تبايناً بعدد السكان وتوزيعهم بين المحافظات الكويتية نتيجة تباين الظروف الطبيعية والبشرية والاقتصادية في الدولة ، اذ احتلت محافظة (الفروانية) المرتبة الأولى بعدد السكان في تقديرات عام (2020) فبلغ عدد السكان

[1] محمد رفعت المقداد ، النمو الديموغرافي و أثره في السكان في سلطنة عمان ما بين عامي 1993 – 2003، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد (23)، العدد الثاني، 2007 ، ص215.

فيها (1168931) نسمة ، وبنسبة (26,1%) من إجمالي السكان بالدولة ، اما محافظة الاحمدي فقد احتلت المرتبة الثانية بعدد السكان البالغ (979960) نسمة ونسبة (21,9%)، اما المرتبة الثالثة فقد كانت من نصيب محافظة حولي بعدد سكاني بلغ (941295) نسمة وبنسبة (21,1%) وقد احتلت الكويت العاصمة المرتبة الرابعة حيث بلغ سكانها (567481) نسمة وبنسبة (12,8%) ، وفي المرتبة الخامسة جاءت محافظة الجهراء إذ بلغت (550469) نسمة وبنسبة (12,3%)، اما المرتبة الأخيرة فقد كانت من نصيب محافظة مبارك الكبير فقد بلغت (256385) وبنسبة (5,8%) من سكان دولة الكويت.

جدول (8) التوزيع العددي لدولة الكويت حسب الوحدات الإدارية لعام 2020

الوحدة الإدارية	السكان /نسمة	2020%	المرتبة السكانية لعام 2020
الفروانية	1168931	26,2	1
الاحمدي	979960	21,7	2
الحولي	941295	21,1	3
الكويت العاصمة	567481	12,7	4
الجهراء	550469	12,3	5
مبارك الكبير	256385	5,7	6
المجموع	4464521	100	-

المصدر من عمل الباحثة اعتماداً على : دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء ، البيانات الإحصائية السكانية ، 2020، 2021 ، جدول 2 ، ص 25.

الشكل (4) التوزيع النسبي لسكان دولة الكويت للعام 2020 .

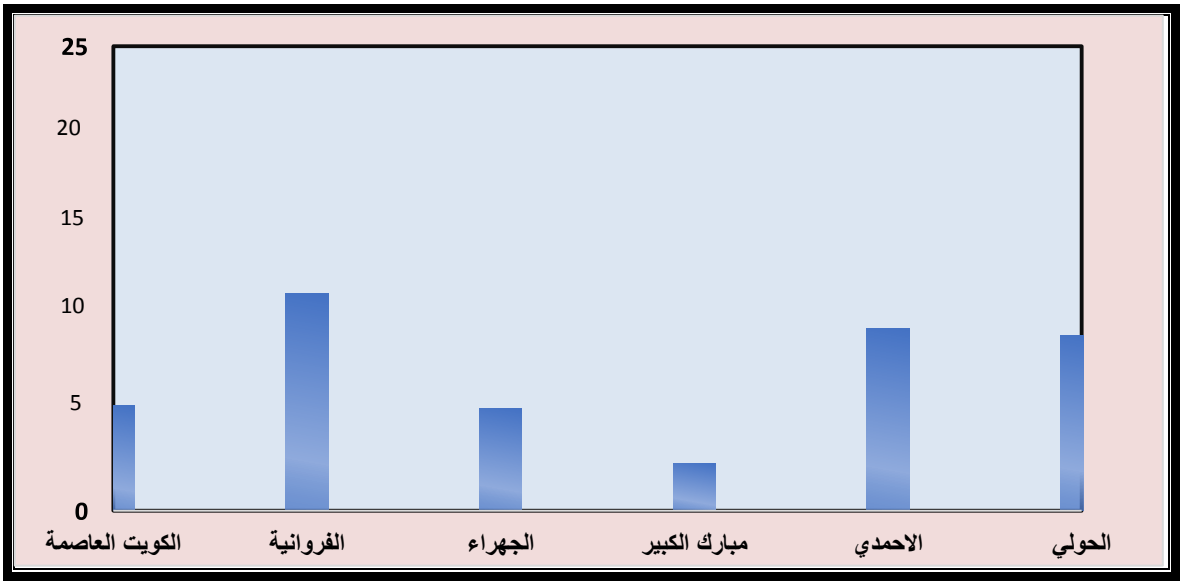

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (9) .

2- التوزيع الكثافي للسكان :تعرف الكثافة العامة للسكان بالكثافة الحسابية ، وتعبر الكثافة السكانية عن العلاقة العددية بين السكان والمساحة التي يعيشون عليها.

وتحسب بقسمة مجموع السكان على المساحة لمعرفة عدد السكان في الكيلو متر المربع الواحد[1] ، وتكون الكثافة الحسابية في دولة الكويت مرتفعة لمناطق مبارك الكبير والكويت العاصمة والفروانية ومنخفضة بالمقارنة مع المناطق الاخرى، وقد بلغت فيها لجملة السكان (2456,24، 3242,74 ، 5730,05) نسمة / كم^2 على الترتيب، اما بالنسبة للسكان الكويتيين فقد بلغت (45,3807 ، 191,398،1174,06) نسمة / كم^2 وعلى الترتيب لكل من الجهراء والاحمدي وحولي[*]، جدول (9) ، خريطة (8) .

مجموع سكان منطقة ما / نسمة

الكثافة العامة للسكان= ----------

مساحة المنطقة الإجمالية /كم^2

جدول (9) الكثافة الحسابية لجملة السكان الكويتيين حسب إحصائية عام 2020.

المحافظة	عدد السكان /نسمة	المساحة كم^2	الكثافة العامة (نسمة / كم)^2
الجهراء	550469	12130	45,3807
الاحمدي	979960	5120	191,398
الفروانية	1168931	204	5730.05
الكويت العاصمة	567481	175	3242,74
مبارك الكبير	256385	104	2456,24
الحولي	941295	85	1174,06
المجموع	4464521	17818	250,56

المصدر من عمل الباحثة اعتماداً على : دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء، البيانات الإحصائية السكانية ، 2020 ، جدول 2 ، ص 25 .

يتضح مما تقدم ان هناك تبايناً كبيراً في توزيع السكان من منطقة إلى أخرى مما انعكس على الكثافة العامة لسكان دولة الكويت وهذا يعد مؤشراً سلبيا في وزن الدولة الجيوبوليتيكي ، اذ أن هناك مناطق ذات تركز سكاني كبير تؤدي الى ضغط شديد على مواردها الاقتصادية ومناطق قليلة السكان تشكل عامل ضعيف فيها.

3- التركيب السكاني :

إن لعبارة (تركيب السكان) مفهوم واسع يشمل جميع الحقائق المتعلقة بالسكان التي يمكن قياسها، وغالبا ما تحدد طبيعة البيانات التي يمكن الحصول عليها من التعدادات دراسة هذه الخصائص من زواياها المختلفة الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الخصائص التي تكسب المجتمع شخصية تميزه عن غيره من المجتمعات ، وهي دراسة خصائص السكان النوعية والعمرية و الاثنية وغيرها

[1] علي لبيب ،جغرافية السكان الثابت والمتحول ، الدار العربية للعلوم ، ط1 ، تونس 2003 ،ص53 .

[*] اقتصرت دراسة كثافة السكان على اجمالي سكان الكويت دون تقسيمهم الى كويتيين وغير كويتيين.

،ويوضح التركيب السكاني الاختلافات النوعية للمعلومات الكمية التي توفرها الاحصاءات السكانية بما يمكن الافادة منها في التخطيط وفي الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية التي تهم حياة السكان ومستقبلهم [1]، وتعد البيانات التركيبية لأية مجموعة سكانية مؤشرات أساسية ومحورية معتمدة لفهم خصائص البناء السكاني واتجاهاته العامة ، لهذا ركزت الجغرافية السياسية كثيراً على تأثيرات وانعكاسات التركيب السكاني في كشف مكامن القوة السكانية التي تتمتع بها الدولة وتحديد موقف الدولة واتزانها سكانياً وسياسياً داخلياً وخارجياً. ولغرض الوقوف على هذه الاعتبارات [2]. يمكن دراسة التركيب السكاني لدولة الكويت على النحو الاتي :

خريطة (10) التوزيع الكثافي لسكان دولة الكويت لعام 2020

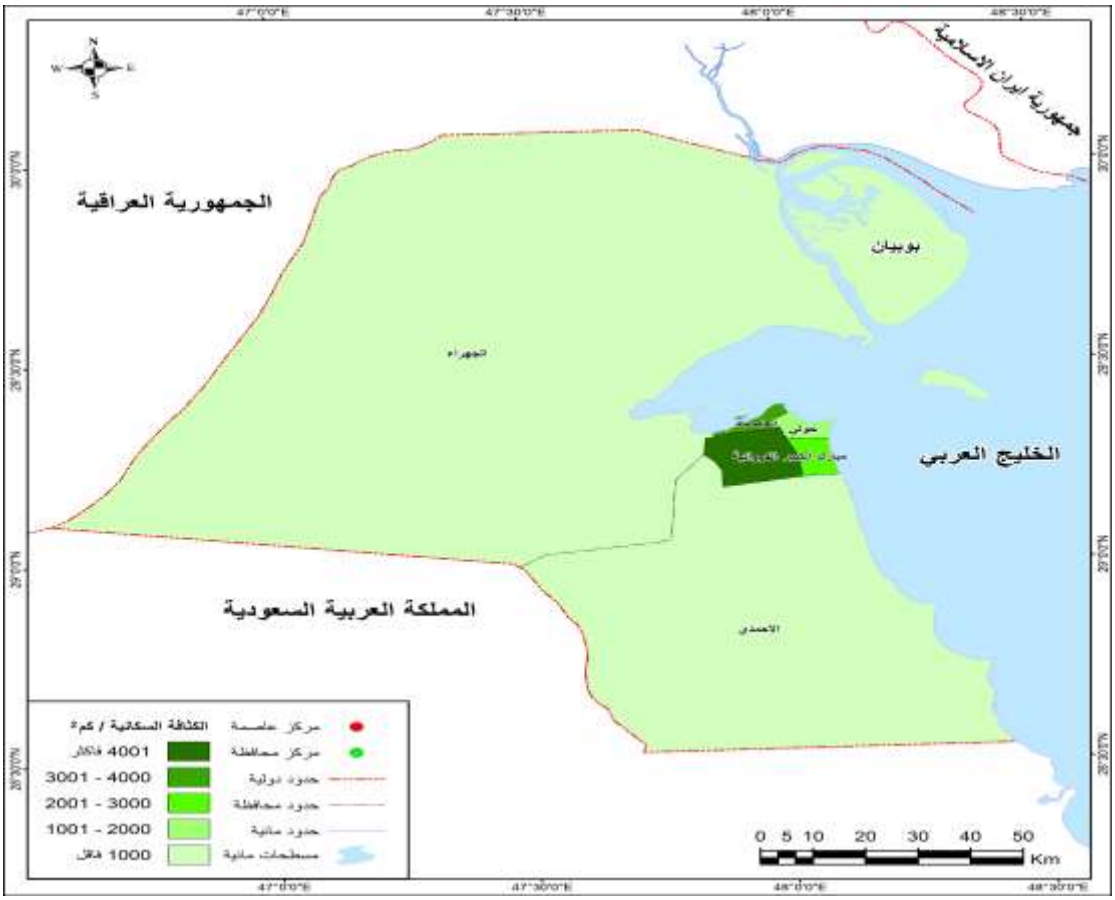

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (9)

أ- التركيب العمري:

ويقصد به دراسة الأعمار للذكور والإناث بحسب الفئات العمرية وتكمن أهمية دراسته في معرفة قوة السكان الإنتاجية وحيويتهم، فضلا على أنه يشير إلى

[1] علي سالم حميدان، محمود حبيس، جغرافية السكان (مدخل الى عالم السكان) ، دار صفاء، عمان، 2001، ص24.

[2] علي عبد الرزاق الحلبي، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1989، ص 34 .

إتجاه نموهم ، فمن خلاله يمكن التعرف على الفئات العمرية لصغار السن والشباب والكهول وكذلك المساهمين في العملية الإنتاجية والإستهلاكية والقادرين على حمل السلاح[1] ولغرض إعطاء صورة مفصلة عن طبيعة التركيب العمري للسكان الذي يعد أفضل وسيلة لمعرفة التباين في التركيب العمري والنوعي بحسب فئات العمر. وحتى تسهل دراسته سوف نشرع بتقسيمه على ثلاث فئات عمرية رئيسة تضم التقسيمات الثانوية [2]و بحسب الجداول (10) و(11):-

1- فئة صغار السن (0-14سنة): تمثل هذه الفئة قاعدة الهرم السكاني، إذ بلغت نسبتها (19,7%) في عام 2020 من اجمالي السكان في دولة الكويت، ويعزى ذلك إلى الزيادة الطبيعية في عدد الولادات وقلة الوفيات نتيجة التحسن الصحي الذي تشهده دولة الكويت .

2 - فئة متوسطي السن (15- 64 سنة): وهي الفئة ذات الأهمية الإنتاجية والمعول عليها تنمويا واقتصاديا وعسكريا، وهي التي تقوم بإعالة الفئتين صغار وكبار السن ، وبلغت نسبتها من جملة السكان نحو (76,4%) ، من جملة السكان.

3- فئة كبار السن (65 سنة فأكثر): تعد فئة مستهلكة غير منتجة في الغالب، وتضم أعداداً كبيرةً من الإناث والأرامل، ويشكل افراد هذه الفئة نسبة ضئيلة نحو (3,8%)من جملة السكان في الدولة ، وقد تبين ان غالبية المجتمع الكويتي هم ممن تقع أعمارهم في الفئات الوسطى وبالتحديد في فئة الشباب البالغين (15-64 سنة) جدول (10)، وهو مؤشر جيد من حيث الخصوبة السكانية والنشاط الاقتصادي وتحمل أعباء أفراد المجتمع واعالتهم ، كما ارتبط التركيب العمري للسكان بدولة الكويت بنسبة الإعالة وهي النسبة المئوية للمستهلكين إلى فئة الاعمار الداخلة في سن العمل المنتجين (15-64 سنة) ، اذ يمكن اعتبارها إحدى المؤشرات التي تكشف عن إمكانية السكان النشيطين اقتصادياً، وقد بلغت هذه النسبة لدولة الكويت عام (2020) بنحو(32) ، اذ يعني أن كل مئة فرد في الفئات العمرية (15-64 سنة) مسؤولون عن إعالة (32) شخصا الفئات العمرية (0-14 سنة) و(65 سنة فاكثر).

إن انخفاض نسبة الاعالة عام (2020) يبين أن هناك توجه في زيادة أعداد العاملين يقابله تناقص بأعداد غير العاملين لينعكس ذلك ايجابياً على التقليل من الخطر الذي يشكله هؤلاء المعالين على اقتصاد الدولة.

[1] عبد الفتاح محمد وهيبة ، جغرافية السكان ، دار النهضة للنشر ، ط1 بيروت ، 1979 ، ص 120.

[2] H. J. De Blij: Alex pander B. Murphy, Human Geography, John Wiley and Sons, Inc., New York, 2001, P. 261.

جدول (10) التركيب العمري لسكان دولة الكويت (للعام 2020) .

ت	فئة العمر	الذكور كويتي/ نسمة	الاناث كويتي/نسمة	مجموع النسمة	النسبة %
1	4-0	123863	111800	235663	5,3
2	9-5	190736	153412	344148	7,7
4	14-10	160820	129882	290702	6,5
5	مجموع الفئات	475419	395094	870513	19,5
6	19-15	135324	111798	247122	5,6
7	24-20	126687	102773	229460	5,2
8	29-25	113416	93183	206599	4,6
9	34-30	205555	157101	362656	8,2
10	39-35	341766	192989	534755	12,1
11	44-40	368799	180249	549028	12,4
12	49-45	342307	165443	507750	11,5
13	54-50	234060	112764	346824	7,8
14	59-55	158989	76976	235965	5,3
15	64-60	105746	46617	152363	3,4
16	مجموع الفئات	2132649	1239893	3372522	76,4
17	69-65	59345	27921	87266	1,9
18	74-70	26885	15982	42867	0,9
19	79-75	11984	8711	20695	0,4
20	80+	10839	7912	18751	0,42
21	مجموع الفئات	109053	60526	169579	99.9
22	الاجمالي	2717121	1965513	446452	100

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على : دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء ، التقرير السنوي لتعداد السكان ، 2020 ، ص 1 .

الخلاصة ان التركيب العمري لسكان الكويت بفئاته الثلاثة يتباين بارتفاعه النسبي بين الفئة الأولى وهي التي دون 15 سنة والفئة الثانية من (15-65) يتوفر لها ميزة الاعداد التي تعد القوة العاملة والفاعلة في المجتمع والتي تعد الوزن الاقتصادي لها وكذلك اعتماد القوة العاملة عليها في القطاع العام والخاص.

ب- التركيب النوعي :

ويقصد به تقسيم المجتمع ذكوراً واناثاً ويعبر عن ذلك بنسبة النوع (Sex Ratio) التي تحسب نسبة عدد الذكور لكل 100 من الاناث[1] وتستخرج وفق الصيغة الرياضية الآتية :

النسبة النوعية

$$\text{النسبة النوعية} = \frac{\text{عدد الذكور}}{\text{عدد الاناث}} \times 100$$ [2]

الجدول (11) التركيب النوعي لسكان دولة الكويت للعام 2020

ت	الفئة (سنة)	عدد الذكور /سنة	عدد الاناث /نسمة	المجموع نسمة	نسبة النوع
1	صغار السن0-14	475419	395094	870513	120,3
2	متوسط الاعمار15-64	2132649	1239893	3372522	172,002
3	كبار السن 65 فأكثر	109053	60526	169579	180,1
4	المجموع	2717121	1695468	4464521	160,2

المصدر من اعتماد الباحثة على بيانات الجدول (11) .

إن دراسة التركيب النوعي (البنية حسب الجنس) من الخصائص الأساسية للتركيب السكاني لأنها تظهر طبيعية الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لمجتمع ما، فضلا عن انها تؤثر على الهيكل السياسي لأي دولة اذ إن توزيع السكان حسب الجنس (ذكر وأنثى) له دور في تحقيق التنمية الشاملة والتخطيط للاحتياجات المجتمعية من خدمات تعليمية وصحيه وغيرها[3]، التي عمادها النشاط الاقتصادي، إذ بلغت نسبة النوع للكويت في لعام 2020 (99,9%) من الذكور لكل (100) أنثى، وهذه النسبة تتباين من فئة عمرية لأخرى، اذ نلحظ انها بلغت للفئة العمرية الأولى (الأقل من 15) سنة حوالي (104,4 %) ذكر لكل (100) انثى، وللفئة الثانية فئة النشطين اقتصاديا فقد بلغت(96,8%) ذكر لكل (100) انثى، في حين بلغت للفئة الأخيرة فئة كبار السن (78,7%) ذكر لكل 100 أنثى، جدول(11)، ويتضح أن التركيب النوعي هو العلاقة ما بين الذكور والاناث في الوقت الحاضر تحظى باهتمام كبير من قبل السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين كونها تتناول قضية التساوي في الفرص ما بين الذكور والاناث، فاذا تساوى كليهما قلت المشاكل في المجتمع وتم استثمار الاناث كقوة إضافية مساهمة في بناء الدولة[4].

---

[1] أحمد علي أسماعيل، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، ط 8 ، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص141.

[2] Stan Becker, Population Composition ,Johns Hopkins University ,Blooberg school of public Health, USA, 2008,p5.

[3] BASANTA DHAKAL, An Analytical Study on Present Status of Age-Sex Structure of Nepal, Asia Pacific Journal of Education, Arts and Sciences, Tribhuvan University, Nepal Commerce Campus, Kathmandu NEPAL, | Vol. 1, No. 3 | July 2014 ,p22.

[4] المصدر نفسه ، ص 22 .

المبحث الثاني الخصائص الاثنوغرافية :

ويقصد بها حالة الشعوب والقوميات التي توجد داخل إطار الوحدة السياسية ويتمثل بالتكوين العرقي و القومي و الديني ولهذا التركيب أهمية كبيرة في الوزن السياسي للدولة ، يعد التكوين الإثني بأوجهه الثلاثة (العرقي - الديني - اللغوي) من مواضيع القرن الواحد والعشرون لما له من انعكاسات جيوبولتيكية على واقع الدولة السياسي كما يعد من المظاهر السكانية المؤثرة في البناء الداخلي للدولة باعتباره يتعامل مع متغيرين لهما أولوية بالغة الأهمية في اكتساب القوة السكانية التي تترجم قوة الدولة بشكل عام وهما مدى تجانس النسيج السكاني في الدولة أو تنافره، فضلا عن الكشف عن تفاصيل الخصائص الأثنية إذ تحدد نسبهم وآلية انتشارهم وأدوارهم السياسية والتي لها دور فاعل في قوة الدولة ومدى تماسكها، وفي طبيعة التعامل مع التكوين الأثني لسكان الدولة للكشف عن محددات أساسية في هيكلية بناء قوة الدولة الآنية والمستقبلية، فإن تحقيق الانسجام بين السكان مسنود الى التفاهم وتقبل الآخر[1] . مع وجود أرضية ومجال واسع للحوار والتخاطب السلمي ينشر السلام ويقوي مبدأ التعايش السلمي بين سكان الدولة الواحدة على اختلاف أثنياهم ويجنبها صراعات لها انعكاسات سلبية كبيرة على السكان والدولة، وانعدام الانسجام السكاني بصوره كافة التي تشد السكان، تظهر وبلا شك مشاكل عدة على الساحة لتؤدي دورا أساسيا ومحوريا في تدهور الدولة سياسياً وعدم استقرارها. لذلك فإن الإطار الاثني الايجابي بين السكان يضمن الدعم والإسناد المتواصل لقوة الدولة ويقلل من فرص التنافر ليعزز ذلك من قدرة الدولة على مواجهة مشاكلها الداخلية والخارجية[2] .

1– اللغة :

لما كانت اللغة العربية هي لغة دستور الإسلام،(القرآن الكريم)، جاء نص المادة الثالثة لدستور الكويت أن اللغة الرسمية لدولة الكويت هي اللغة العربية، نبع هذا النص من شعور واضعي دستور دولة الكويت بأهمية اللغة العربية كعنصر وحدة وانتماء للوطن العربي وترابط بين أفراد الأمة، فضلاً عن كونها وسيلة لظهور الحضارة العربية وانتشارها .ويتحدث أهل دولة الكويت بلهجة كويتية خاصة ، لها خصائصها وصفاتها اللغوية المتمثلة في لغة الخطاب الدارج بين أفراد الشعب الكويتي وهي تقترب من العربية الفصحى في الكثير وان اختلفت بعض الشيء[3] .

---

[1] علي احمد هارون ، اسس الجغرافية السياسية ، دار الفكر العربي،ط1 ،اميره للطباعة ، القاهرة ، 1998 ، ص1 .

[2] محمد عبد المجيد عامر ، الجغرافية السياسية والدول اسس وتطبيقات ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، بلا – ت ، ص244 – 245 .

[3] البوابة الرسمية لدولة الكويت متوفر على الرابط التالي : www.aH1m2u.pw/r2https.

2- التكوين الديني

لما كانت الجغرافية السياسية تركز في دراستها على الوحدة السياسية (الدولة) فإنها تدرس الدين بوصفه أحد العناصر التي تسهم في قوة الدولة أو ضعفها ، فعلى الرغم من سيطرة العوامل الاقتصادية والسياسية على الدين ، الا أن تعدد الطوائف الدينية داخل الدولة يكون عاملا مهددا لأمنها القومي بسبب الخلافات الدينية بين الطوائف والتي تكون على أشدها في الدول النامية ويكون الدين عامل قوة للدولة إذا تجاوزت الدولة تلك الخلافات ووصلت إلى مرحلة النضج في فهم الدين[1]. ومن ثم توفير بيئة مشجعة للتنمية الشاملة في الدولة .

الإسلام هو الدين الرسمي لدولة الكويت بحسب المادة الثانية من الدستور التي نصت على أن (دين الدولة هو الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع)، والمجتمع الكويتي واحد من هذه المجتمعات الإسلامية التي تأثرت بالدين الإسلامي الحنيف ، فالكويتيون مسلمون بالأصل، وأرضهم أرض إسلامية، وهي من ضمن حدود جزيرة العرب التي تعد المهد الأول للإسلام وعلى الرغم من وجود ديانات أخرى (كالمسيحية مثلاً) تسمح بممارسة طقوسها بحرية تامة في ظل القانون الكويتي ، وكذلك يوجد في الكويت بين المواطنين أقل من 150 إلى 400 مواطن مسيحي وتبلغ أعداد الطائفة المسيحية بين الوافدين والأجانب نصف مليون مسيحي، وتمارس الطائفة المسيحية شعائرها الدينية بحرية تامة وإلى جانب يحملون أكثر من 70 جنسية إذ لا يجدون أي صعوبة في أداء شعائرهم وإضافة إلى الكتب المقدسة المترجمة بأكثر من 35 لغة لجميع الجاليات جدول (12)[2] .

جدول (12) النسبة المئوية للديانات في الكويت

ت	الديانة	النسبة المئوية
1-	المسلمين	%74.6
2-	المسيحيين	%18.2
3-	أخرى	%7.2

من عمل الباحثة اعتماداً على : دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، 2019-2020 ،ص74 .

[1] صبحي محمد ابراهيم الدايني ، تحليل جيوستراتيجي لخارطة توزيع الأديان في العالم دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (43) ، 2005 ، ص 431-432.

[2] البوابة الرسمية لدولة الكويت متوفر على الرابط التالي: www.aH1m2.pw/r

3- التركيب السلالي :

وهو مصطلح له مدلول سياسي يقصد به شعور الفرد بانتمائه الى أمة تربطه بها عوامل مشتركة تؤدي الى نمو مشاعر المحبة والاعتزاز وتقوية رابطة الولاء والانتماء بين افراد هذه الامة[1] الذين تربطهم روابط اللغة والمصير والتاريخ المشترك والتراث وتمثل القومية احدى الدعامات التي يرتكز عليها بناء الوحدة السياسية [2].

جدول (13) حجم المقيمين (غير الكويتيين) في الكويت

مجموعات الدول	2020	%
دول عربية	947282	34,49
دول آسيوية غير عربية	1729171	62,96
دول افريقيا غير عربية	36718	1,34
دول أوروبا	12101	0,44
دول أمريكا الشمالية	17882	0,65
دول أمريكا الجنوبية	1934	0,07
مجموعة استراليا والمحيط الهادي	1350	0,05
مجموعة جنسيات أخرى	1	0.00
أجمالي	2746439	100.0

المصدر : من عمل الباحثة اعتماداً على : دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، 2019-2020 ،ص74 .

نستنتج من جدول (12) ان الدول العربية تصدرت في الإقامة في دولة الكويت إذ بغلت نسبة الإقامة فيها خلال العام 2020 (34,49) % اما الدول دولة دول أمريكا الشمالية فقد بلغت نسبتها (0,65) % واما مجموعة الجنسيات الأخرى فقد بلغت نسبتها (1) % وبقية الدول موزعة على النسب البقية كما موضحة في الجدول لقد قسم عرب الكويت على أسس طبقية أو قبلية أو وطنية أو طائفية أو عائلية؛ وفي قمة الهرم، تقع العائلة المالكة (عشيرة الصباح) ومنذ القرن الثامن عشر، قدمت عائلة الصباح (العائلة الحاكمة) حكام الكويت، إلا أنه لم يتطور الواقع السياسي في الكويت سوى بعد مبارك الكبير الذي حكم من 1896م حتى 1915م، إذ أبرم اتفاق حماية مع البريطانيين عام 1899م، خشية امتداد النفوذ الألماني الذي كان يسعى لمد سكة حديد من برلين إلى كاظمة شمال الكويت وتأتي بعد عائلة الصباح في المكانة

[1] عبد المنعم عبد الوهاب ، جغرافية العلاقات السياسية ، وكالة المطبوعات للنشر ، الكويت ، ب. ت ،ص 25.

[2] صلاح الدين الشامي، ، دراسات في الجغرافية السياسية ، منشأة المعارف للنشر الإسكندرية ، ط2 ، 1999ص106 .

الاجتماعية مباشرة قبائل بني عتبة، الاسم المطلق لمختلف القبائل البدوية التي هاجرت من منطقة نجد في وسط الجزيرة العربية إلى سواحل الخليج خلال القرن الثامن عشر أو ما قبل، من بينهم عشائر البحر والحمد والبابطين، وبينما تخصصت قبيلة الصباح في المجال الدبلوماسي والشكل البدائي من الإدارة، تخصصت العشائر النجدية الأخرى في التجارة والتبادل التجاري، وسيطروا على صناعات صيد الأسماك واللؤلؤ وكانت ثرواتهم ومكانتهم الاجتماعية مماثلة لتلك التي لعائلة الصباح، وكان التزاوج بين النخبة التجارية من بني عتبة والأسرة الحاكمة شائعاً حتى العصر الحديث، ونأت بنفسها عن حلفائها السابقين إلى حد ما في النصف الأول من القرن العشرين، شكلت النخبة التجارية في الكويت المجتمع المدني. وهذا ما أدى إلى تحريك التمثيل السياسي في الكويت تقليدياً ، أقام التجار والحرفيون في الكويت لقرون وكانت خلفياتهم متنوعة كان بعضهم من العرب المهاجرين من منطقة إقليم البحرين التاريخية، والتي تتألف في الوقت الحاضر من البحرين وقطر والمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية وكان غيرهم من الفرس الإيرانيين الأصليين أو العرب من بلاد فارس/إيران. وجاء بعضهم الآخر إلى الكويت من سوريا ولبنان أو جنوب العراق، مثل عائلة المطوع العراقية المعروفة وفرعها عائلة صالح.

الفصل الثالث : النشاط الاقتصادي للكويت ومراحل تطوره

المبحث الأول : مراحل تطور الاقتصاد الكويتي

المبحث الثاني : القطاعات الاقتصادية للكويت

المبحث الأول : مراحل تطور الاقتصاد الكويتي

كان اقتصاد الكويت قبل اكتشاف النفط اقتصادا بدائيا وكانت السيادة فيه لقطاعي التجارة واستخراج اللؤلؤ وصيد الاسماك وكان النشاط الاقتصادي قبل عام 1946 يكاد يفي باحتياجات البلاد الاساسية من دون ان يحقق فوائض تذكر يمكن استثمارها في تحقيق تنمية للقطاعات الاخرى. لعبت الظروف الطبيعية السائدة في الكويت دوراً في لجوء سكان الكويت الى ركوب البحر، لان جدب الصحراء وقلة الاراضي الصالحة للزراعة دفع الكويتيين الى استثمار مقومات الموقع الجغرافي الذي تتمتع به الكويت[1]، ووضعهم امام خيارين وهما أما الصحراء بجدبها، واما البحر بخطورته وقساوته ويبدو ان الكويتيين قد اختاروا البحر، لذا كان الاقتصاد الكويتي قبل النفط يعتمد اساساً على البحر وما يتصل به من انشطة التجارة وصناعة السفن والغوص على اللؤلؤ وصيد الأسماك والمتجارة بهما، وقد وصفهم (كارستن نيبور) الذي زار الكويت في عام 1765 بقوله لديهم ثمانمائة مركب ومنها يعيشون على التجارة وصيد الاسماك والغوص على اللؤلؤ[2].وهذه النشاطات تعد الاساس للاقتصاد الكويتي في مرحلة ما قبل النفط.

تعد التجارة عماد الحياة بالنسبة للكويتيين بسبب عدم وجود امكانيات تساعد على اعتمادهم على نشاطات أخرى كالزراعة مثلاً ما عدت عليها العوامل الجغرافية الطبيعية التي كانت سائدة في الخليج العربي والبحر العربي والمتمثلة بحركة الرياح الموسمية الشتوية والصيفية التي تساعد على حركة السفن صيفاً وشتاء من الخليج العربي الى الهند وشرق أفريقيا فضلاً عن أنها بحار دافئة لا تتعرض الى التجمد على مدار السنة[3]. .وقد كانت التجارة التي تجلبها السفن الكويتية الى الكويت يعاد تصديرها إلى البصرة ومنها الى انحاء العراق ودول البحر المتوسط كافة عبر الطريق البري المحاذي للفرات وتشمل البضائع أنواع الاقمشة والتوابل والأخشاب والحبال والسكر واللبن والمسامير والارز والتمور والاسلحة والذخيرة و الذهب[4] الا ان افتتاح قناة السويس عام 1869 ادى الى التقليل من الطريق البري بين الخليج العربي والبحر المتوسط وقد حققت الكويت علاقات تجارية واسعة بين تجارها وتجار المناطق المختلفة وخاصة وصول التجار الكويتيين الى مصادر التجارة في الهند وشرق افريقيا وظهرت عوائل تجارية كويتية استطاعت ان تكون قيادات سياسية واجتماعية للبلاد،

فيما بعد وتدهورت التجارة بعد الحرب العالمية الاولى بسبب دخول السفن التجارية التي تعمل بمحركات الاحتراق الداخلي التي تختلف من حيث الحمولة والسرعة من السفن الشراعية وظهور النفط ليقضي على صناعة السفن انتعاش التجارة كسلعة تجارية وموورود

([1]) MoneimAbdulwhab-petrolum and the economic Development in Kuwait, U.S..A October.1959p .58

[2] غرفة تجارة وصناعة الكويت، دليل الكويت، الكويت، 1965، ص68.

[3] بيتر ساولر، نظرة تاريخية غربية على تطور الاقتصاد الكويتي، مجلة دينار، العدد 1، 1980، ص60.

[4] احمد حسن ابراهيم ، مدينة الكويت دراسة في جغرافية المدن، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت،2009،ص33.

مالي يساعد على جلب الإيرادات المالية يظهر مما تقدم ان الكويت وسكانها قد ركبوا البحر لقساوة الظروف الطبيعية على اليابسة واستغلوا الموقع الجغرافي والمرافئ الطبيعية والتطورات السياسية في المنطقة ليكونوا وسطاء تجاريين بين الهند وشرق افريقيا والخليج العربي، فضلاً عن نشاط صيد اللؤلؤ والاسماك الى ان ظهر النفط الذي كان فاتحة عهد جديد للكويت والخليج العربي بصورة عامة الذي انعكس على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لسكان المنطقة.

يعود تاريخ الاهتمام بالنفط في الكويت إلى العقد الثاني من القرن العشرين عندما قامت البعثة البحرية الملكية البريطانية بإجراء أول مسح جيولوجي للكويت عام 1913 وأجرت بعدها عدة مسوحات في سهل البرقان للأعوام 1917-1924-1926-1932-1934[1]، وكان التنافس شديدا فكلتاهما تملكان قدرات مالية وخبرة صناعية، وفي النهاية اتفق على توحيد الشركتين في شركة واحدة إذ تأسست شركة باسم (شركة نفط الكويت المحدودة K.O.C) وذلك في عام 1933 [2] ،إذ بدأت أعمال الكشف في عام 1934 ولكن الشركة لم توفق في العثور على النفط حتى عام 1938 حينما عثرت على حقل البرقان الذي يعد في حينها من أغنى الحقول النفطية في العالم ولم يستأنف العمل به حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية وخرجت أول شحنة للنفط من الكويت في عام 1946[3] وفي عام 1951 منحت شركة نفط الكويت امتيازا آخر في شمال الكويت وجزره وجرى تحديد الامتياز إلى عام 2026 [4]، وبالرغم من هيمنة شركة نفط الكويت على عمليات التنقيب في الكويت فقد دخلت شركات أخرى ميدان المنافسة. ووقعت الكويت امتيازا جديدا مع شركة الزيت الأمريكية المستقلة (امينويل) في 1948/6/28 للتنقيب عن النفط والغاز في المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية[5]، وضمن نطاق الامتياز الذي كان 60 عاما وتلاه عقد آخر في عام 1949 شمل جزر (كبر، قاروه ، وأم المرادم) وفي عمق المياه الإقليمية على امتداد (3) أميال بحرية وظلت الشركة تعمل بالاشتراك مع شركة (جيتي اويل) حتى تحولت حصة الشركة إلى الحكومة الكويتية عام 1978 [6].

في عام 1958 وقعت الحكومة الكويتية اتفاقية ثانية مع شركة الزيت العربية المحدودة (اليابان) حصلت بموجبها الأخيرة على الامتياز والبحث والتخزين في منطقة الجرف القاري للمنطقة المشتركة السعودية الكويتية ، وتعد فترة الخمسينات

---

[1] وكالة الأنباء الكويتية (كونا) مسيرة 25 عاما من عمر النهضة الكويتية الحديثة، إدارة المعلومات والأبحاث، 1986، ص30.

[2] حسن سليمان محمود، الكويت ماضيها وحاضرها، المكتبة الأهلية، بغداد 1968، ص96.

[3] طارق شكر محمود، اقتصاديات الاقطار المصدرة للنفط أوابك ، الدار الوطنية للتوزيع والاعلان ، 1979 ، ص319.

[4] صبري فارس الهيتي، الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة دراسات 72.

[5] عبد الرضا أسيري، النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات، مطابع الوطن ، الكويت 1994 ص266.

[6] وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، مصدر سابق، ص366.

بداية لدخول اليابان ميدان التنقيب والبحث عن النفط في منطقة الخليج العربي عند ما حصلت إحدى الشركات اليابانية شركة الزيت العربية المحدودة (اليابان) في عام 1957 على امتياز للبحث والتنقيب عن النفط من قبل السعودية في المنطقة المغمورة أمام المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت.

في مطلع الستينيات تقدم ما لا يقل عن ثماني شركات للحصول على امتياز نفط شواطئ الكويت وقد تمكنت شركة (كويت شل) لاستثمار البترول المحدودة من الحصول على الامتياز النفطي الجديد ووقعت عقدا مع الشيخ عبد الله السالم في عام 1961 ومنحت بمقتضاها الحق في الكشف عن النفط واستخراجه من داخل منطقة الامتياز وحق تكريره ونقله وبيعه داخل الكويت وخارجها ولمدة (45) عاماً في بداية اكتشاف النفط وإنتاجه وتصديره لم يكن للكويت دوراً أو تأثيرا في سياسة التسعير أو الإنتاج أو الإدارة أو غير ذلك من الأمور فهذه الأمور كانت من اختصاص شركة نفط الكويت وكانت الحكومة تتلقى مبلغ (13) سنت لكل برميل نفط منتج ولكنها اتفقت في الامتيازات اللاحقة مع شركة البترول الأمريكية المستقلة وشركة الزيت العربية المتحدة للحصول على مردود أفضل من عائدات النفط مما زاد في دخل الدولة[1].

في عام 1951 أجريت تعديلات في امتياز شركة نفط الكويت حيث وافقت الأخيرة على اتفاقية المناصفة(50%) بمعنى منح الحكومة نصف أرباح شركة نفط الكويت ، وفي عام 1955 وافقت الشركة على التنازل عن (50%) من مناطق امتيازها الأساس وكان هذا التنازل والاتفاق بين الحكومة والشركة ناتج من الظروف الإقليمية والدولية وعلاقات شركات النفط مع الدول المصدرة وكذلك محاولات هذه الشركات التهرب من دفع ضريبة الدخل والحصول على إعفاء من دولها الأم[2].

[1] عبد الرضا اسيري ، مصدر سابق ، ص 266 .

[2] المصدر السابق ، ص267 .

مراحل تطور الاقتصاد الكويتي

المرحلة الاولى : (1961-1990)

شهدت هذه المرحلة بروز مجموعة من التحديات ، التي من أهمها ترسيخ الاستقلال الوطني والحياة النيابية ، وتأكيد مكانة الكويت دولياً ،وقد اعتمدت الدولة فيها التخطيط كأسلوب علمي لأداره الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وكذلك تنظيم الموارد إدارتها واستغلالها والارتقاء بعوائدها وكذلك استيراد المزيد من السلع فقد بلغت قيمة الصادرات النفطية من (466) مليون دينار كويتي في العام 1966 [1].وكذلك شهدت هذه المرحلة التي اعد فيها الخطة الخمسية الأولى التي كانت من العام 1967 وحتى عام 1972 ، بعد ان استطاعت الحكومة في العام 1974تأميم (60%) من اسهم شركة نفط الكويت ، وبالفعل تم ذلك في كانون الأول من عام 1975 عندما قامت الحكومة بشراء الأسهم ال (40) المتبقية ، وكذلك في عام 1975 ضغط البرلمان الكويتي على الحكومة مطالباً إياها بالتأميم الكامل للنفط بعد ما كان تحت سيطرة البريطانيين والامريكيين [2]، كما قامت الحكومة الكويتية في العام نفسه بتوقيع اتفاقيتين مع شركتي (البترول البريطانية) (وغالف الزيت) وهكذا اصبح النفط الكويتي خاضعاً بالكامل للسيطرة الإدارية للحكومة الكويتية ، وكذلك الخطة الخمسية الثانية من عام 1976 وحتى عام 1981 ، إذ لم يكن تشهد هذين الخطتين الالتزام الفعلي ، اذ كانت الجهود الإنمائية مستمرة من خلال البرامج والموازنات السنوية دون الالتزام بالخطط متوسطة الاجل . وفي عام 1983 وحتى العام 1990 شهدت هذه المدة نقلة مهمة في الجهد التخطيطي والتنموي ، فقد اعدت في العام 1983 اول خطة تنموية تشهد التنفيذ الفعلي كما حصل في العام 1986 حيث صدر قانون رقم (60) لسنة 1986 في شأن التخطيط الاجتماعي والاقتصادي ، وكذلك تشكيل المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية استناداً الى المادة (12) من هذه القانون ، وكذلك شهدت هذه المرحلة اعداد وزارة التخطيط الكويتية لأول خطة تنموية بعيدة الاجل وهي خطة تنمية من عام (1990 والى عام 2015) ، إلا ان هذه الخطة لم تشهد التنفيذ الفعلي بسبب التدهور الذي أصاب الوضع السياسي في البلاد والمتمثل في حرب الخليج الثانية [3].

---

[1] صحيفة الرأي الكويتية ، محطات من تاريخ النفط الكويتي : التأسيس -التأميم – المحنة ،العدد11131 ، كانون الأول 2009 ،ص 40 .

[2] هادي عايض العجمي، تنمية قدرات النظام السياسي الكويتي ، دراسة في المعوقات والأزمات ، المكتب العربي للمعارف، القاهرة ،2016 ،ص99 .

[3] علي الزغبي ، السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي ،حالة الكويت ، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ،2015 ، ص35-36 .

المرحلة الثانية : (1991-2011)

بدأت عام 1999 حيث أدّى الارتفاع الحاصل في أسعار النفط إلى تراجع العجز في الميزانية من 5.5 مليار دولار أمريكي إلى 3 مليارات ، ومع ذلك العجز تعد الكويت من اغنى الدول العربية والإسلامية ، فالكويت أحدى أغنى الدول في العالمين العربي والإسلامي. فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أعلى معدلاته في سبعينات القرن العشرين عندما سجّل 439%، لكن هذه السرعة في النمو الاقتصادي ظهرت على أنها غير ملائمة، إذ إن النسبة عادت وانكمشت لتبلغ 58% في الثمانينات، إلا أن الطلب المتزايد على النفط ساعد على رفع المعدل مجددا إلى 91% خلال التسعينات. يُعد التنويع مسألة طويلة الأمد بالنسبة لهذا الاقتصاد المكشوف المعرّض[1]. وقد سجل الاقتصاد الكويتي أداءً متميزاً خلال هذه الفترة كما ورد في التقرير الوطني للتنمية البشرية لدولة الكويت ووفقاً للمعايير التقليدية للأداء على المستوى الكلي- حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (3,7٪) مما يعني أن متوسط معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد قد بلغ 1.3٪ في السنة، كما بلغ متوسط معدل تضخم أسعار المستهلك نحو (5,2٪) سنوياً (مما يعني استقراراً نسبياً للاقتصاد) وسجل رصيد المالية العامة لدى الحكومة فائضاً بلغ متوسطه السنوي (28,3٪) من الناتج المحلي الإجمالي ، وسجل رصيد الحساب الجاري (37,2٪) من الناتج المحلي الإجمالي؛ وعلى الرغم من كل ذلك فإن الاقتصاد الكويتي يعاني خللاً كبيراً فلم يشهد أي. فلم يشهد أي تحولات هيكلية يعتد بها منذ عام 2000م ، حيث يهيمن قطاع النفط والغاز على الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الكويتي ، ويسهم بنحو (54%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق ، كما تمثل إيرادات النفط والغاز نحو (83٪) من إجمالي الإيرادات التي قدرت بنحو (26,9) مليار دينار كويتي لعام (2011- 2012م) ، وبنسبة بلغت (66,2٪) من الناتج المحلي الإجمالي ، كما قدر إنتاج النفط للعام نفسه بنحو (2,9) مليون برميل يومياً [2].

المرحلة الثالثة (2012-2020) :

شهدت هذه المرحلة انجازاً استراتيجياً عاماً تضمن الرؤية المستقبلية والأهداف الاستراتيجية لغاية عام 2035 م ، بعد وضع الخطة الإنمائية متوسطة الاجل (2011 / 2012م – 2013 / 2014م) ، والتي تمثلت مرحلة مهمة من مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في دولة الكويت بمباركة المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في الدولة . وتمثل الخطة نقلة نوعية وعلامة فارقة في المسيرة التنموية والتخطيطية. من خلال عديد من المشاريع التي أدرجت ضمن الخطة

---

[1] ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، اقتصاد الكويت متوفر على الرابط التالي: www.B5nP7u.pw/2.

[2] علي الزغبي ، مصدر سابق ص44 .

الإنمائية (2015 /2016–2020/2019). منها على سبيل المثال؛ تطوير المنطقة الشمالية للبلاد كقاعدة للمركز التجاري للدولة، توفير الشروط اللازمة للتحول إلى مركز مالي إقليمي، استمرار الاهتمام بالمشروعات الاستراتيجية وتفعيل مشاركة القطاع الخاص فيها. حيث تشكلت هذه الخطة الاستغلال الأمثل لمكامن القوة في الدولة وتحويل الميزات النسبية الى ميزات تنافسية لدعم تحقيق الرؤية التنموية ، وتعزيز التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية في ظل الضغوط الإقليمية ، وكذلك تفعيل الدور التنموي لمؤسسات المجتمع المدني واستكمال البنية التشريعية والمؤسسية[1] .

[1] محمد عمر باطويح واخرون ، التخطيط التنموي في دولة الكويت التحديات وسبل مواجهتها ،2020 ،ص 43 .

المبحث الثاني : القطاعات الاقتصادية للكويت

تتنوع الخطط الاقتصادية والاستراتيجيات التنموية في الكويت والتي حملت في طياتها إجراءات لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال تقسيمها الى قطاعات محددة تتمثل بيئية الاعمال بشكل عام ،وبالقطاعات الاقتصادية الفرعية بشكل خاص ،اذ ترتبط الكثير من الاستراتيجيات بالقطاع التجاري وتعمل على تحفيزه من خلال ادراج حيز له ضمنها، ومن الأمثلة عليها، البرامج التنموية التنفيذية وخطة تحفيز النمو الاقتصادي، وغيرها من الاستراتيجيات الخاصة بالتجارة الخارجية بشكل عام والصادرات بشكل خاص [1].

1- الناتج الإجمالي المحلي :

يقصد به قيمة الانتاج من السلع والخدمات النهائية المتحققة خلال سنة، وهو من المؤشرات المهمة التي يحتاج اليها المخططون ومنفذو القرارات الاقتصادية من اجل رسم السياسات الكفيلة بالنهوض الاقتصادي للدولة [1]، القيمة النقدية الاجمالية لما تنتجه الدولة المجتمع ما من السلع والخدمات المباعة في الاسواق خلال مدة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة واحدة، و يعد مؤشر الناتج المحلي الاجمالي أحد المؤشرات الدالة على مستوى النمو الاقتصادي لأي دولة ،لذا فإن هذا المؤشر هو من أكثر المعايير الاقتصادية أهمية على الاطلاق لبيان مجمل الانتاج الاقتصادي لأي دولة[2].

يشير الجدول (14) ان خدمات الأنشطة السلعية جاءت اعلى ترتيب للعام 2019 حيث شهدت اعلى ارتفاع ، اذ سجل (0.7 %، 77.6 %، 11.9%، 4.8 %، 4.8%، 4.8%) التي تمثل حجم ومساهمة الاقطاعات الاقتصادية الرئيسية ممن الناتج المحلي وقد سجلت مجموعة الخدمات الإنتاجية بعد ترتيب الخدمات الاجتماعية لعام 2020 اذا سجلت (33.8 % ، 40.8 % ، 25.3 %، 25.3%) مليون دولار امريكي، اما من جانب الخدمات الاجتماعية فقد سجلت (4.1%، 3.7% ، 4.09% ، 12.04% ،37.9% ،-2.2% ، 35.6%) مليون دولار امريكي.

---

[1] **المجلس الاقتصادي والاجتماعي الكويتي ،تقرير حالة البلاد ، الشميساني ،عمان، الأردن ، 2018 ،ص29.**

[2] **آيات عبد الخالق ، التحليل الجغرافي لانعكاسات التبعية الاقتصادية على قوة الدولة في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة المثنى ، 2021 ، ص 91 .**

جدول (14) حجم ونسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية من اجمالي الناتج المحلي الكويتي لسنة 2019 -2020 (مليون دولار)

الأنشطة	القيمة	النسبة المئوية %
الأنشطة السلعية		
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	586	0.7
الصناعات الاستخراجية	60,414	77.6
الصناعات التحويلية	9287	11.9
البناء والتشييد	3782	4.8
الكهرباء والغاز والماء	3742	4.8
مجموع الأنشطة السلعية	77810	99.8
الخدمات الإنتاجية		
التجارة والمطاعم والفنادق	6763	33.8
النقل والمواصلات والتخزين	8162	40.8
البنوك والتأمين	5066	25.3
مجموع انشطة الخدمات	19991	99.9
الخدمات الاجتماعية		
الإسكان والمرافق	15770	4.1
الخدمات الحكومية	14272	3.7
الخدمات الأخرى	15443	4.09
مجموع الخدمات الاجتماعية	45484	12.04
الناتج بسعر التكلفة	143286	37.9
صافي الضرائب	- 8531	-2.2
الناتج المحلي الإجمالي	134755	35.6
مجموع الأنشطة الاجتماعية	377541	95.23

المصـــدر : الأمانـــة العامـــة لجامعـــة الـــدول العربيـــة ، التقريـــر الاقتصـــادي العربـــي الموحـــد ، ملحق (2/1) لسنة 2019 2020-،ص 286.

2- القطاع الزراعي :

تعد الزراعة من القطاعات الاقتصادية المهمة في كثير من الدول العربية نظرا لما توفره من فرص عمل لشريحة كبيرة من السكان، ومنتجات اذ تسهم في تلبية حاجات الاستهلاك الغذائية، ومن سلع ومواد أولية للعديد من الصناعات التحويلية[1]، لذلك عملت الحكومة الكويتية منذ ثمانينات القرن الماضي على التركيز على مشاريع تثبيت الكثبان الرملية وذلك من خلال الاهتمام بالمراعي الطبيعية وانشاء محطات لإكثار بذور نبات المراعي ، ومراكز خاصة لتربية الجمال والاغنام ،كما قامت بإنشاء (الهيئة

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ملحق الفصل الثالث ، 2005 ، ص41 .

العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية) في عام 1983 تضمنت أربعة قطاعات رئيسية وهي قطاع الثروة النباتية قطاع الثروة الحيوانية ، قطاع الثروة السمكية ،قطاع الزراعة التجميلية ، وقامت بدعم التنمية الزراعية في البلاد بمساعدة مراكز الابحاث العلمية الكويتية، وذلك من خلال هيئات البحوث التابعة لمعهد الكويت للأبحاث العلمية [1] ، وعلى الرغم من كل الصعوبات التي تعاني منها التنمية الزراعية في دولة الكويت وفي مقدمتها قلة خصوبة التربة الكويتية وملوحتها ، وقلة سقوط الامطار ، وندرة المياه الصالحة للري والارتفاع الشديد في درجات الحرارة [2] ، الا انها مازالت تصر على المضيّ في طريق التنمية الزراعية المستدامة عن طريق مدها بالوسائل التكنلوجية، وتوسيع رقعة الأرض المزروعة ومدها بالمزارعين الأجانب والحرص على تغطية احتياجاتهم كافة [3] وتوجد في دولة الكويت (3923) حيازة للإنتاج الزراعي ، و(15) حيازة للمزروعات التجميلية [4] .الا ان الإنتاج الزراعي يعاني من تقلبات واضحة وهذه التقلبات فهي بالتأكيد ترجع الى المشاكل التي ذكرناها ، اذ نلاحظ ان قيمة الإنتاج الزراعي قد ارتفعت من (125156006) دينار كويتي في الموسم الزراعي 2013 /2014 الى نحو (150337979) ثم تراجع بالانخفاض الى نحو (110274227) دينار كويتي في الموسم 2107/2016 ويلاحظ في الموسم الزراعي فارق كبير جداً في ارتفاع الموسم الزراعي 2019/2018 بنحو (178458057) [5]. جدول(15).

جدول (15) قيم الإنتاج الزراعي للمدة (2011-2019) (بالدينار الكويتي)

الإنتاج الزراعي	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015	2017/2016	2019/2018
المسطحات الخضراء	2156000	1821000	1699000	1529500	717250	825000	143600
المحاصيل الشتوية	220379606	27939861	30637791	18857922	17374530	22687995	4389148
المحاصيل الصيفية	33201142	4814375	70063865	5540302	5867630	6550010	1893011
محاصيل مستديمة	13952538	14925263	17311088	26622620	17333079	18367139	33904314
محاصيل الأشجار المثمرة	65396571	61396292	61533231	49630794	24947658	23438743	61300742
محاصيل المزروعات المحمية	9118130	17308045	22167944	16102188	28132185	27654552	65856277
محاصيل المزروعات التجميلية	8834079	12147471	9952060	11239460	6340700	10705788	12867481
مجموع الإنتاج	353038066	140352307	213364979	129522786	100713532	110229227	51304543

المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على :
دولة الكويت ،الإدارة المركزية للإحصاء، النشرة السنوية للإحصاءات الزراعية 2016-2018،2017 ، ص163 ، 266، 271.

---

(1) ناظم نواف إبراهيم ، يسرى احسان داود ، الكويت بين الامس واليوم ، ط1 ، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية ،بغداد ، 2020، ،ص 152 .
(2) محمد عبد الفتاح القصاص ،التصحر :تدهور الأراضي في المناطق الجافة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت ،1999،ص133.
(3) فرح إبراهيم ، الزراعة في الكويت وأسباب تدهورها ،مجلة بيئتنا ، الهيئة العامة للبيئة ،الكويت ،العدد100،أيلول 2008،ص40 .
(4) الكويت الأولى عربياً والـ28 عالمياً في تحقيق الامن الغذائي، صحيفة الرأي – الكويتية ،العدد 13332 ،23 كانون الأول 2015 ،ص20 .
(5) دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء ،النشرة السنوية للإحصاءات الزراعية ،2017 ،2018 ،ص 9 .

الشكل (5) يوضح قيم الإنتاج الزراعي للمدة (2011-2019) (بالدينار الكويتي)

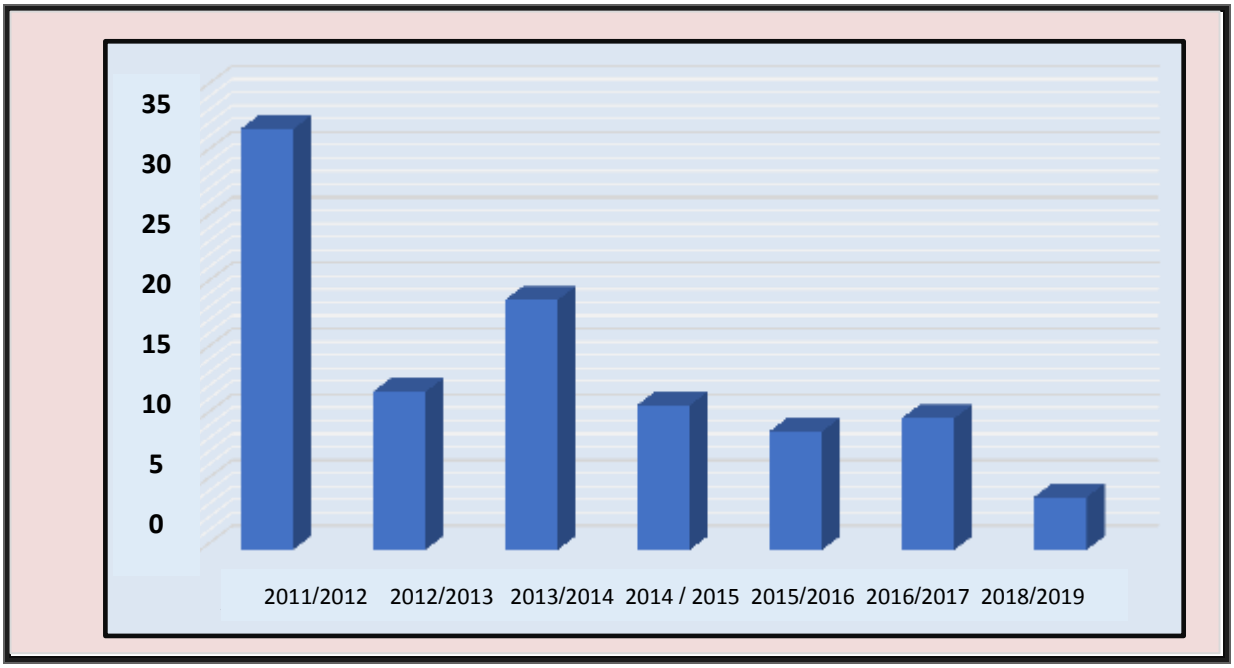

المصدر من اعتماد الباحثة على بيانات الجدول (15)

1- الإنتاج الزراعي النباتي :

يزداد الطلب على الغذاء في دولة الكويت يوما بعد يوم، وذلك نتيجة طبيعية لزيادة السكان، وزيادة الاستهلاك وتنوعه، وتسعى دولة الكويت لزيادة الإنتاج المحلي من الغذاء والتقليل من الاستيراد وتضييق الفجوة الغذائية، ولكن الظروف الطبيعية في دولة الكويت تحول دون ذلك، لا يلبي إنتاج الغذاء حاجات السكان سوى بنسبة تقل عن 5%، ولا يبلغ إنتاجها من الحبوب سوى 11 ألف طن تسد نسبة 1٪ من الاستهلاك المحلي لعام 2018 ، وإنتاجها من اللحوم يبلغ 65 ألف طن، والأسماك 208 مليون كجم لا يسد سوى 33٪ من الاستهلاك المحلي، لذا تعتمد دولة الكويت على سد النقص في إنتاج الغذاء بالاستيراد من الخارج ، اذ تستورد 95٪ من جملة حاجاتها من الغذاء، ولا تكتفي ذاتيا من أي أنواع الغذاء سوى من البيض، الذي انضم إلى قائمة الواردات في نهاية عام 2020م بعد ما تفشي مرض إنفلونزا الطيور في مزارع الدجاج، مما أدى إلى ارتفاع أسعار البيض واستيراده من الدول المجاورة مثل السعودية والأردن والإمارات لتلبية طلب السوق المحلي منه[1].

يتضح ان دولة الكويت غير مكتفية ذاتياً من الغذاء وتعاني عجزاً غذائياً كبيراً يجعلها تعتمد على دول الجوار الاخرى لسد احتياجات السكان، وهذا من ناحية الجغرافية السياسية يعد عامل ضعف في قدرات الدولة على انتاج الغذاء بسبب ضعف قطاعاتها الاقتصادية خاصة الزراعة ويعرض امنها الغذائي للخطر ويجعلها دولة ضعيفة تعتمد على دول الخارج لسد احتياجات سكانها.

[1] رجب عباس سيد احمد ، توزيع الغذاء في دولة الكويت ، جامعة جنوب الوادي ، كلية الاداب بقنا ، العد 55، 2022، ص822 .

أ- التوزيع الجغرافي للمناطق الزراعية :

تتوزع المناطق الزراعية المحصولية والحيوانية في 26 منطقة زراعية، تتركز معظمها كالاتي :

1- محافظة الجهراء بمساحة قدرها 94651 دونم بنسبة 65% من المساحة المزروعة، وتضم 3913 حيازة، تنتج 65% من حجم الإنتاج الزراعي لدولة الكويت.

2-محافظة الأحمدي بمساحة قدرها 51803 دونم، نسبتها 35٪ من المساحة المزروعة لدولة الكويت، تنتج 35% من حجم الإنتاج الزراعي لدولة الكويت، وتضم 1896 حيازة زراعية [*] وتبلغ مساحتها 121384 دونم موزعة بين قسائم زراعية و قسائم لتربية الحيوان من أبقار وماعز وأغنام

3- منطقة الصليبية الزراعية التي تقع على مسافة 30 كم جنوب غرب مدينة الكويت[1]، وتضم 146454 دونم مساحة مزروعة لعام 2019 بنسبة 821٪ من إجمالي مساحة القسائم بالكويت وتعتمد المنطقة على مياه الصرف الصحي المعالجة وحقل الصليبية الذي ينتج مياه جوفية قليلة الملوحة، كما يوجد بها أكبر المشروعات الزراعية بالكويت، (مشروع الري الزراعي) والذي تبلغ مساحته 9200 دونم، ويتم ريه بمياه الصرف الصحي المعالجة ويزرع فيها محاصيل البرسيم ، الطماطم ، والبصل ، والبطاطس ، والباذنجان والملفوف ، والشعير، والخيار، والخضروات الورقية، ويساعد قرب المشروع من المناطق العمرانية على سرعة وصول هذه الخضروات إلى السوق المحلي[2] الجدول (15).

جدول (16) المناطق الزراعية لدولة الكويت حسب المحافظة لعام 2018

المحافظة	المدينة	المساحة الزراعية بالدونم
محافظة الاحمدي	الوفرة	41972
محافظة الجهراء	الخويسات	194
	الصبية	240
	الصليبية	4549
	العبدلي	55549
	ام الشقايا	386
	الإجمالي العام	102890

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على : دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء ، النشرة الإحصائية الزراعية السنوية ، 2018 ، ص4.

[*] الحيازة الزراعية الكويتية : هي مساحة من الأرض تخصص للإنتاج الزراعي النباتي أو الحيواني. وتتراوح مساحتها بين 20و50 ألف متر^2، ويتم توزيعها على الكويتيين عن طريق الهيئة العامة للزراعة.

[1] رجب عباس سيد احمد ، توزيع الغذاء في دولة الكويت ، مصدر سابق ، ص822.

[2] صبحي عبد الله المطوع ، التنمية الزراعية في منطقة الوفرة الزراعية ، رسائل جغرافية (106) قسم الجغرافية ،جامعة الكويت ،1998 ، ص54 .

ب - منطقة الوفرة الزراعية:

تقع أقصى جنوب دولة الكويت وتضم 1690 قسيمة زراعية تمثل نسبة 35.5% من إجمالي القسائم الزراعية بالكويت، وتتميز المنطقة بوفرة المياه الجوفية من حقل الوفرة الجوفي بالإضافة للمياه المحلاة من محطة أم الهيمان وتسود المنطقة التربة الصحراوية، وتتميز بعمق التربة الذي يصل عمقها ما بين 50 إلى 100 سم وتنتشر بها مزارع الأبقار والأغنام والماعز والإبل [1] .

ج - منطقة الشقايا الزراعية:

تقع في شمال غرب البلاد على مسافة 85 كم، بها ما يقرب من 20 ألف دونم صالحة للزراعة، وبها خزان كبير للمياه قليلة الملوحة، وتعد منطقة الكويت الأولى للثروة الداجنة حيث يوجد بها ثلاث قسائم زراعية كبيرة لتربية الدواجن بمساحة 9.3 مليون م^2 [2]، وتعمل بها شركتان لتربية الدواجن هما الشركة الكويتية المتحدة للدواجن، وشركة المباركية الوطنية للدواجن.

خريطة (11) المناطق الزراعية في دولة الكويت

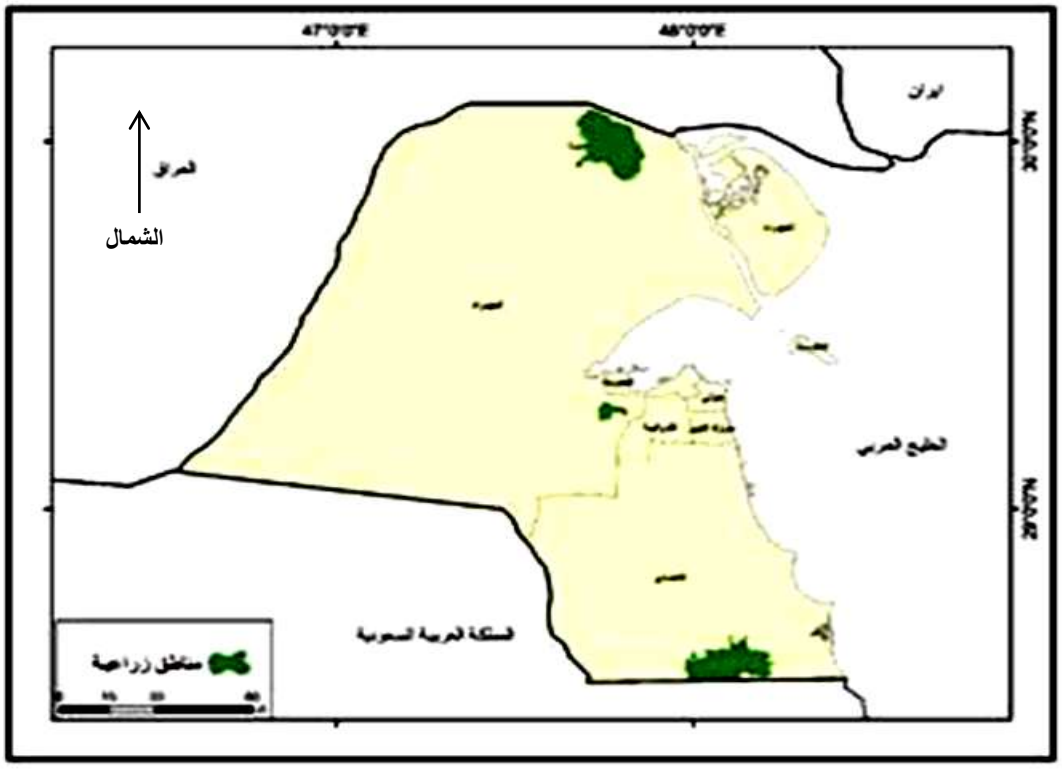

المصدر : موقع نظام معلومات المراقبة البيئية بدولة الكويت : www.epa.org.kw

ب – المحاصيل الحقلية (الحبوب) :

[1] محمد الخزامي والكندري عبد الله، النمذجة المكانية الزمنية لمسببات التصحر في مزارت الصليبية بالكويت، دراسة تطبيقية في الجيومعلوماتية، الكويت، 2010، ص 11.

[2] محمد الخزامي ، والكندري، عبد الله، مصدر سابق ،ص11.

بلغت المساحة المزروعة بالحبوب 19 ألف دونم عام 2019م، وان نسبتها 1.3% من المساحات المزروعة الكلية وإنتاجها ضعيف جدا؛ حيث بلغ 32 ألف طن الذي بلغت نسبته 3.7% ؛ بسبب الظروف الطبيعية والبيئية غير الملائمة، وتشمل مجموعة الحبوب كل من: القمح، والشعير، والذرة الصفراء، والذرة الشامية، والشوفان، وتناقصت المساحة المزروعة إلى نسبة 8% عام 2019م، كما قل الإنتاج 2٪ في نفس العام [1].

1- الخضروات المثمرة :

تعد الخضروات بصورة عامة من الزراعات الرئيسية في الكويت، على الرغم من قسوة البيئة الطبيعية فيها، وتسهم الزراعة المحمية بنسبة كبيرة في إنتاجها على مدار العام، لتلبية الطلب عليها من السوق المحلية وتزرع بالكويت أنواع كثيرة منها ، وهذه المجموعة ذات أهمية غذائية كبيرة لاحتوائها على مركبات غذائية ضرورية مثل الكربوهيدرات والأملاح والفيتامينات والسكريات[2]. وقد بلغت المساحة المزروعة بالخضروات المثمرة لعام 2019 نحو 177393 دونم وتمثل هذه المساحة نسبة 31.5% من المساحة المزروعة بدولة الكويت، والخضروات من المحاصيل التي تتأثر بارتفاع درجات الحرارة صيفا وندرة وتذبذب سقوط الأمطار في فصل الشتاء، ويبلغ إنتاج الكويت من الخضروات المثمرة نحو 3155طن ، وتنتج الزراعة المحمية منها 51803 طن، ويتم سد العجز في الإنتاج بالاستيراد من الخارج من دول الجوار الجغرافي السعودية والأردن وسوريا كما تستورد الخضروات المثمرة من مصر ولبنان وسوريا[3] .

2- الخضروات الورقية:

من المحاصيل المهمة التي يحتاج إليها السكان بصورة يومية ولها قيمة غذائية كبيرة وتحتوي على الفيتامينات والمعادن، ، وبلغت المساحة المزروعة بالكويت لعام 2018م 17274 دونم منها 3049 دونم زراعة محمية، وبلغ إنتاج الكويت من الخضروات الورقية عام 2018م نحو 66908 طن منها 8489 طن إنتاج الزراعة المحمية، ويصعب استيراد الخضر الورقية من الخارج لكونها سريعة التلف ولا تتحمل النقل لمسافات طويلة، أما الاكتفاء الذاتي من الخضروات متذبذب، بسبب العوامل المناخية وارتفاع درجات الحرارة خلال الخمس سنوات الأخيرة، ويغطي الإنتاج ما يزيد عن نصف حاجة السكان من الخضروات، وترجع الزيادة

[1] رجب عباس سيد احمد ، مصدر سابق ، ص826 .

[2] صبحي عبد الله المطوع ، مصدر سابق ، ص 103 .

[3] دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء ، النشرة السنوية للإحصاءات الزراعية ،2019-2020 ، ص5-13- 36.

الطفيفة في عامي 2018، 2019م إلى إقبال المزارعين على الزراعة في البيوت البلاستيكية أو المحمية، مما ساعد على وجود زيادة في إنتاج الخضروات[1].

جدول (17) مساحة المحاصيل الزراعية وإنتاجها حسب المحافظة لعام 2019 م

المحافظة	نوع المحصول	المساحة بالدونم	نسبة من المساحة %	كمية الإنتاج بالطن	نسبة من الإنتاج	القيمة بالدينار
الاحمدي	الخضراوات المثمرة	16493	14,2	161699	21.4	23588080
	الخضروات الورقية	7621	6,5	28328	3.7	4713004
	الدرنات والابصال	5693	4,9	24097	3.1	3787350
	البقوليات	1616	1,3	4653	6 .0	725088
	محاصيل حقلية	2132	1,8	3705	4.0	862880
	محاصيل اعلاف	959	0,8	85479	11.3	4576645
	جملة المحافظة	115715	100	753958	40.5	56567417
الجهراء	الخضراوات المثمرة	16980	17,7	165816	68,2	24686960
	الخضروات الورقية	3766	3,9	16029	6,5	2562132
	جملة المحافظة	95689	100	2428929	74.7	45563462

المصدر من عمل الباحثة اعتماداً على : دولة الكويت الإدارة المركزية النشرة السنوية للإحصاءات السنوية ،2019-2020،ص 6-8.

يتضح من خلال الجدول ان الخضروات المثمرة تتسم بأن كميتها (161699)طن ونسبتها 21.4% من كمية الإنتاج النباتي للعام 2019 تعد اعلى المنتوجات حيث بلغت قيمتها الإنتاجية (23588080) مليون دينار كويتي تخص محافظة الاحمدي ، وكذلك نلحظ ان الخضروات الورقية والدرنات والابصال قد ساهمت في كمية الإنتاج بحوالي 14930 من المساحة المزروعة، وبقيمة إنتاجية بلغت 57078 ، وكما نلحظ ان الخضروات المثمرة والخضروات الورقية ساهمت في كمية المساحة المزروعة أي بحوالي 20746 توزع هذه المساحة على كل من النخيل والخضروات المثمرة والخضروات الورقية لمحافظة الجهراء وكانت بقيمة إنتاجية 181845.

3- الأشجار المثمرة:

ويقصد بها أشجار الفاكهة بأنواعها؛ حيث يقل إنتاجها بدولة الكويت، ويزرع منها بالكويت، أشجار السدر والبرتقال والليمون والعنب والرمان والجوافة والزيتون، وقد بلغت أعداد الأشجار المثمرة عام 2013 نحو 127723 شجرة مثمرة تناقصت أعدادها عام 2017 إلى 124840 شجرة وأكثرها من أشجار السدر والزيتون التي تصل أعدادها عام 2017 إلى 103733 شجرة ؛ لأنها تتحمل الظروف المناخية والبيئية الصعبة، وبلغ إنتاج الكويت من السدر والزيتون 3630 طن ويعني ذلك بأن إنتاج الأشجار المثمرة في الكويت معظمه من السدر والزيتون.

[1] رجب عباس السيد احمد ، مصدر سابق ، ص 829 .

أما باقي الأشجار المثمرة من العنب والبرتقال والرمان والجوافة قليلة جدا لا يتعدى إنتاجها سوى 27755كيلو غرام في عام 2017 [1]، اما في عام 2019 فقد بلغت الاحصائيات من أشجار الفاكهة المتمثلة بالجوافة والزيتون 7742 شجرة مثمرة وكذلك بلغ انتاج دولة الكويت من السدر 7016205 كيلو غرام.

اما باقي الأشجار المثمرة فهي من العنب والليمون والبرتقال والرمان فهي قليلة اذ بلغت احصائيات انتاجها 651769 كيلو غرام[2]. وكما هو موضح في الجدول(17) .

جدول (18) احصائيات أشجار الفاكهة للمدة 2013-2019 (بالكيلو غرام)

الفاكهة	عام 2013	عام 2017	عام 2019
السدر	6615600	2954245	157325
ليمون	120000	165655	157325
بمبر	20790	3740	12228
برتقال	144235	257080	175320
رمان	47525	11444	26948
عنب	96230	143990	146088
زيتون	440550	676410	809010
جوافة	16540	27755	59970
الإجمالي	7501470	4240319	1544214

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على :

1- دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء ، النشرة السنوية للإحصاءات الزراعية ، 2013 -2014، ص243 .

2- دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء ، النشرة السنوية للإحصاءات الزراعية ، 2017 - 2018، ص239 .

3- دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء ، النشرة السنوية للإحصاءات الزراعية ، 2019 - 2020، ص36 .

4 - نخيل التمر:

وهي من الأشجار التي تنتشر انتشارا واسعا بدولة الكويت لأنها مثالية لظروف مناخ الكويت وتربته، وتتحمل الجفاف وارتفاع درجة الحرارة وارتفاع نسبة الملوحة في مياه الري وتزرع في الأجواء كافة ، وبلغ عدد أشجار النخيل عام 2017م نحو 873908 نخلة بزيادة 13% عن أعداد النخيل عام 2013م، وقد بلغت كمية إنتاجها 87391 طن من التمر، وبلغ أعداد النخيل عام 2017 نحو873908 نخلة مثمرة بنسبة 87٪ وبلغ إنتاجها نحو87390800 كيلو غرام بقيمة

[1] رجب عباس السيد احمد ، مصدر سابق ، ص 830 .

[2] دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء ، النشرة السنوية للإحصاءات الزراعية ، 2019 - 2020، ص 36 .

21847700 مليون دينار كويتي، ويبلغ معدل إنتاج شجرة النخيل بالكويت 100كجم من التمر[1]،

وفي عام 2019 فقد بلغت احصائيات اعداد النخيل الى 1056476 شجرة مثمرة أي بنسبة 80% من الاشجارة المثمرة في الدولة وبلغ انتاجها الى نحو 105647600 كيلو غرام اما قيمها الإنتاجية كانت 31694280 [2]. وكما هو موضح في الجدول (18).

جدول (19) احصائيات أشجار النخيل وكمية الإنتاج وقيم انتاجها للمدة لسنوات 2013-2019-2107 بالدينار الكويتي .

السنوات	اعداد النخيل	كمية الإنتاج بالكيلو غرام	قيم الإنتاج بالدينار كويتي
2013	770568	104026680	57214674
2017	873908	87390800	21847700
2019	1056476	105647600	31694280
الإجمالي	2700952	297065080	110756654

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على :

1- دولة الكويت الإدارة المركزية للإحصاء ، النشرة السنوية للإحصاءات الزراعية ،2013 - 2014،ص .243.
2- دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء ، النشرة السنوية للإحصاءات الزراعية ، 2017 - 2018 ، ص .239.
3- دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء ، النشرة السنوية للإحصاءات الزراعية ، 2019 - 2020، ص 36.

يتضح مما تقدم ان القطاع الزراعي في دولة الكويت غير مستقر لكنه يحاول المساهمة في الناتج الاجمالي، لذا اوضح لنا الجدول التوزيع القطاعي ان نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي للكويت (0.7) وهي اضعف نسبة مساهمة بالنسبة لبقية القطاعات في الدولة.

5-الثروة الحيوانية:

تعد الثروة الحيوانية احد مقومات التنمية الاقتصادية في الدول النامية وترتبط ارتباط وثيقاً بالتنمية الزراعية إذ تكون مكملة لها وكذلك تتطلب التنمية في هذا المجال تحسين السلالات الموجودة ، وإدخال سلالات جديدة ، تكون مقاومة للأمراض التي تصيب الحيوانات ، والتغذية الجيدة ، وتوفر الخدمات البيطرية[3].

[1] النخيل في الكويت ، نشرة صادرة من الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية ، دولة الكويت ، 2017 ،ص73.
[2] النخيل في الكويت ، نشرة صادرة من الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية ، دولة الكويت ، 2019 ،ص47.
[3] ناظم نواف إبراهيم ، يسرا احسان داود ،مصدر سابق ، ص157-158.

تدعم الحكومة الكويتية مربي الثروة الحيوانية بصورة مباشرة عن طريق مدهم بالأعلاف المركزية والرعاية الطبية ، فضلاً عن الدعم النقدي للعجول المولودة حديثاً بقيمة (150 دينار كويتي) تدفع للمربي ، وتعويض المربين للأبقار وكذلك صرف الادوية والعلاجات البيطرية دورياً على مدار العام ،وكذلك عقد الندوات والمحاضرات الارشادية لمربي الثروة الحيوانية للحفاظ على مخزونها الطبيعي[1] وترتبط جميع القطاعات التي ذكرناها الزراعة ،والثروة الحيوانية والثروة السمكية بموضوع الامن الغذائي والذي يعني قدرة الدولة على توفير الغذاء لمواطنيها ، وهو الامر الذي اكدت على أهميته منظمة الأمم المتحدة في خطتها للتنمية المستدامة للعام 2030 ، وقد احتلت الكويت المرتبة الأولى عربياً وعالمياً لعام 2014 ، اما نسبة مساهمة الإنتاج فأن الثروة الحيوانية توفر نسبة حوالي 38% عام 2014 من القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي في الكويت وإنتاج الثروة الحيوانية في ظل الظروف المناخية القاسية في الكويت ونقص المياه العذبة ذات النوعية الجيدة بتكلفة معقولة يجعل إنتاج الأعلاف والإنتاج الحيواني في الكويت أمرًا صعبًا. ويتم دعم جميع الإنتاج الحيواني المحلي، وخاصة صناعة الألبان، والذي يعتمد بشكل كبير على استيراد معظم الأعلاف الحيوانية، مما يعني ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يتطلب دعمًا لمعظم منتجات الثروة الحيوانية المحلية للتنافس مع المنتجات المستوردة ، حيث تشارك المواشي من الأغنام والماعز والجمال والابقار والدواجن[2] التي وفرّت عام 2017 لسد حاجة الامن الغذائي لمواطنيها ، وذلك حسب مؤشر الأمن الغذائي الذي تصدره مؤسسة (ايكونوميست انتلجنس) للأبحاث، ويعود ذلك الى الدعم الحكومي للمزارعين، وتوفير الآلات الحديثة لهم واتباع أسلوب الزراعة المحمية واطلاقها المشاريع في مجال الثروة الحيوانية، مثل مشروع الجهراء لتربية الابل ومشروع الوفرة لتربية الأغنام ، ومشروع الاستزراعي السمكي بالأقفاص البحرية واطلاق ملاين اليرقات من اسماك الهامور والعشم والسبيطي في مياها الإقليمية لإثراء مخزونها الطبيعي ومنها وحمايتها من النضوب وضمان استدمتها[3].

الجدول (20) أعداد الثروة الحيوانية للمدة (2009-2019)

الثروة الحيوانية	اجمالي الرؤوس لعام 2009-2010	اجمالي الرؤوس (2013-2014)	اجمالي الرؤوس لعام 2018-2019
الأغنام	460213	628041	684220
الماعز	178703	153391	209686
الابل	10327	9192	12225

المصدر من عمل الباحثة اعتماداً على :
1- دولة الكويت ،الإدارة المركزية الإحصاء السنوي الكويتي لعام 2018 - 2019، ص26 .
2- دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء ، الإحصاء السنوي للعام 2009 ،2010 ، ص140.

[1] علية حسن حسين ، التنمية نظرياً وتطبيقياً ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية ،1977 ص99 .

[2] خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 ، والتي تعم اعتمادها من قبل الأمم المتحدة بموجب قرار رقم 70/1 ، المؤرخ في 25 أيلول 2015 ،ص 17 .

[3] الكويت الأولى عربياً وال28 عالمياً في حقيق الامن الغذائي ، صحيفة الراي الكويتية ، العدد 13323 ، 23كانون الأول ،2015 ، ص 20 .

6- الثروة السمكية:

تعد دولة الكويت من الدول التي تطل على مياه الخليج العربي الغنية بالثروة السمكية ، وفضلاً عن مخزونها الطبيعي من الأسماك في مياها الإقليمية ، حيث تسعى في الوقت الحاضر الى توسيع انتاجها وتطويره في مجال الاستزراع السمكي من أجل الحفاظ على ثراء مخزونها الطبيعي من الأسماك في المياه الإقليمية ، حيث تشير تقديرات الإدارة المركزية للإحصاء الى تراوح حجم الأسماك المصطادة ما بين الارتفاع والانخفاض في الأعوام الأخيرة اذ تشير الإحصاءات الرسمية الى ارتفاع الإنتاج الكلي للإسماك المصطادة (9,164,327) مليون دينار كويتي في الموسم 2012/2011 الى (14,161,256) مليون دينار كويتي في الموسم 2016/2015 ، ،اذ نلاحظ بأن انتاجها من الأسماك المصطادة قد انخفض في الموسم 2016 /2017 الى (10,576,801) مليون دينار كويتي وذلك بعد تطور انتاجها في الاستزراع السمكي الذي وصل الى (3,007,910) مليون دينار كويتي في الموسم نفسه[1] ، إذ نلاحظ في الموسم 2018 /2019 قد انخفضت قيمة انتاج الاستزراع الزراعي الى (1198327) مليون دينار كويتي [2].

جدول (21) قيمة الإنتاج السمكي في دولة الكويت للموسم 2015-2019 (دينار كويتي)

الإنتاج السمكي	2016/2015	2017/2016	2019/2018	النسبة المئوية 2017-2015
الأسماك المصطادة	11094145	10576801	صفر	68
الأسماك المصدرة	16710	8626	صفر	0.09
الأسماك المستزرعة	303820	3007910	458146	14.8
المجموع	11414675	13593337	458146	100

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

1- الإدارة المركزية للأحصاء ،النشرة السنوية للإحصاءات الزراعية 2016-2017 ص266 .

2-دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء ، النشرة السنوية للإحصاءات الزراعية ، 2019 - 2020،ص38 .

[1] دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء ، النشرة السنوية لإحصاءات الثروة السمكية 2015-2016،ص9.

[2] الادارة المركزية للإحصاء ، النشرة السنوية لإحصاءات الثروة السمكية 2018-2019 ، دولة الكويت ،2019 ،ص38 .

3-القطاع الصناعي :

انطلاقاً من ان الصناعة عملية تنموية أساساً ، اذ تعرف بأنها "تلك العملية الهادفة الى تطوير مختلف فروع الاقتصاد الوطني عبر الاستفادة من احدث الوسائل التكنلوجية واستخدامها في شتى الميادين الإنتاجية ، وكما ان لهذه العملية أهدافاً إجتماعية للقضاء على التخلف والبطالة ورفع مستوى الناس المادي والثقافي [1] هناك مجموعة عوامل تعد بمثابة المقومات لقيام الصناعة وهي [2]:

1- **تواجد المواد الأولية** التي تدخل عنصراً رئيساً في الإنتاج الصناعي كالنفط.

2- **القوى المحركة** : كالنفط والغاز وطاقة الرياح والثروة المائية والطاقة الشمسية التي تمكن من توليد الكهرباء اللازمة لإدارة المصانع .

3- **رأس المال** : تحتاج الصناع الى أموال ضخمة لتوفير وانشاء الموارد الأولية والقوى العاملة لنقل المنتجات الى الأسواق الداخلية والخارجية .

4- **القوى العاملة** : تحتاج الصناعة الى القوى العاملة المهنية وقد تكون هذه القوى العاملة محلية او عالمية.

5- **البنى التحتية** : لا يمكن إقامة التنمية لمجال الصناعة من دون وجود بنية تحتية مثال على ذلك الطرق والجسور والموانئ و المطارات وغير ذلك.

لذا تقسم الصناعة حسب التعامل مع المادة الأولية الى الصناعة الاستخراجية هي التي تقوم على استخراج المادة الأولية وبدورها تقوم على استخراج الموارد من باطن الأرض وايضاً الصناعات التحويلية التي بدورها تقوم على تحويل المواد من قطاع الصناعات الاستخراجية وقطاعات الزراعي الى منتجات نهائية التي تساهم في سد الاحتياجات المختلفة للناس[3].

وعلى هذه الصدد تسعى الكويت الى تنويع مصادر دخلها وذلك من خلال تنمية القطاعات غير النفطية ولا سيما القطاع الصناعي غير النفطي ، اذ تنتج الكويت المواد الغذائية والملابس والاثاث وغيرها ، تشير الإحصاءات الرسمية بشأن المنشأت الصناعية في دولة الكويت الى التواجد (39) منشأة للمواد الكيميائية ، (655) للصناعات الغذائية ،(8) للمنسوجات ، (15) للملابس ، (130) للخشب والفلين ، (30) للورق ، (42) للطباعة والنشر ، (41) للدائن ، (62) للألات الغير كهربائية ، (8)للفلزات ،(888) للمعادن المشكلة ، (8) للأدوات الطبية ، (8) للمركبات ،(17) لمعدات وسائل النقل ،(457)

---

[1] طلال البابا ، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث ،دار الطليعة للطباع والنشر ، ط1983، بيروت ،ص79 .

[2] ناظم نواف إبراهيم ،يسرا احسان داود ، مصدر سابق، ص144 .

[3] حيدر صالح محمد ،الاستراتيجية المقترحة لتنمية الصناعة التحويلية في العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد15 ، كانون الثاني 2007 ،ص 4 .

للأثاث [1] ، وكل هذه الصناعات تبلغ نسبة مساهمتها في الناتج الاجمالي المحلي 11.9% وهي نسبة ضعيفة جداً تدل على أن دورها ضعيف في رفد اقتصاد الكويت وفي بناء قوة الدولة.

تؤكد تقارير دائرة الإحصاء المركزية الى ان الكويت استطاعت ان ترفع من حجم انتاجها لبعض الصناعات التجميلية في العام 2019 الى (المليون) دينار كويتي ، فقد وصل انتاجها من الصناعات الغذائية الى (583519) مليون دينار كويتي ، كما وصل انتاجها من المنسوجات الى (28157) مليون دينار كويتي ، وكذلك فقد وصل انتجها من الملابس (118474) مليون دينار كويتي، اما في مجال الطباعة والنشر فقد وصل انتاجها الى (91060) مليون دينار كويتي ، كما وصل انتاجها من الورق الى (116067) مليون دينار كويتي ، وقد وصل انتجاها من اللدائن الى (172148)، كما وصل انتاجها من الآلات الكهربائية (180417) مليون دينار كويتي، ايضاً وصل انتجاها من الآلات غير الكهربائية الى (245905) ، كما وصل انتاجها من المعادن اللافلزية الى (419286) مليون دينار كويتي ، وصل انتجاها من المعادن المشكلة الى (266485) مليون دينار كويتي ، وايضاً وصل الإنتاج الكويتي من الأدوات الطبية الى (114244) مليون دينار كويتي ، كذلك فقد تطور انتاجها من معدات وسائل النقل ووصل الى (155953) مليون دينار كويتي[2].

جدول (22) الإنتاج الكويتي لصناعات غير نفطية للعام 2019 (مليون دينار الكويتي)

نوع الصناعات	عام 2019	النسبة المئوية %
صناعات غذائية	583519	23,4
المنسوجات	28157	1,1
الملابس	118474	4,7
النشر والطباعة	91060	3,6
الورق	116067	4,6
اللدائن	172148	6,9
الآلات الكهربائية	180417	7,2
الآلات غير الكهربائية	245905	9,8
معادن فلزية	419286	16,8
المعادن المشكلة	266485	10,6
الأدوات الطبية	114244	4,5
وسائل النقل	155953	6,2
المجموع	2491715	99.4

المصدر من اعتماد الباحثة على : الإدارة المركزية للإحصاء ، النشرة السنوية للمنشأة الصناعية ،2019 -2020، ص 35-36.

[1] الإدارة المركزية للإحصاء ، الإحصاء السنوي للمنشأت للعام 2018 : الصناعة ، ص 6-187 .

[2] دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء ،النشرة السنوية للمنشأة الصناعية ،2019 ، ص35-36 .

نسبة العاملين في القطاع الصناعي :

يعد عنصر العمل ومن خلال توفر عمالة وطنية كفوءة من المنظورين الكمي والنوعي رأس مال بشري وطني من الناحية الإستراتيجية ودعامة أساسية في إنجاح برامج التنمية الشاملة والمستدامة ، وتمثل القوى العاملة في الكويت عدد الأفراد القادرين على العمل، وتتوزع القوة العاملة إلى ثلاثة قطاعات الحكومي والخاص والمشترك ويختلف توزيع العاملين على القطاعات الثلاثة بين الكويتيين، وقد أدى إقبال العمالة الكويتية على القطاع الحكومي إلى تكدس هذه العمالة في الوظائف الإدارية والخدمية مما أدى إلى ابتعاد هذه العمالة عن المهن الإنتاجية والوظائف الصناعية العلمية والفنية والتقنية الحديثة بينما يعمل أكثر من 90% من مجموع العاملين في القطاع الخاص الذي يتميز بتنوع هياكله الإنتاجية وتنوع مهنه ووظائفه وأنشطته الاقتصادية [1]، مما أدى إلى أن يبلغ حجم قوة العمل (163037عامل) في عام 2019 .ومن خلال جدول (22) يتبين ان اعداد العاملين في القطاع الخاص قد فاقت القطاع الحكومي فقد بلغت الإحصائية لأعداد العاملين في القطاع الخاص أي 138744 .

جدول (23) اعداد العاملين الكويتيين في القطاع الحكومي والخاص وقيمة الإنتاج لعام 2019 - 2020

الملكية		اعداد العاملين	الإنتاج الاجمالي
عام	(عام) 100 % حكومي	23546	24839561
	(عام مشرتك) 50 %فأكثر	747	664281
	المجموع	24293	25503842
خاص	خاص مشترك اقل من (50%)	10643	1382235
	خاص محلي 100%	127619	2937099
	اجنبي 100%	482	70595
	المجموع	138744	4389929
	المجموع الكلي	163037	29893771

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على : دولة الكويت الإدارة المركزية للإحصاء ،النشرة السنوية للمنشأة الصناعية ، 2019 - 2020 ، ص26 .

الصناعة الاستخراجية:

يمثل النفط والغاز الطبيعي المصدران الاساسيان للدخل القومي في الكويت، إذ مع بدء انتاج وتصدير النفط بدأت الكويت مرحلة جديدة في اقتصاد الدولة، إذ ادى النفط دوراً متزايد الأهمية في نمو الاقتصاد الوطني ، مما ساعد على بناء دولة الكويت الحديثة ، فمن

[1] حمدي مصطفى ، اختلال التركيب السكاني في دولة الكويت ، دراسة في جغرافية السكان ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ،2009 ،ص 240 .

خلال الجدول (23) تتباين كمية انتاج النفط في الكويت خلال المدة(2011-2020)، وقد كان اعلاها في عام 2012 وبلغت (1,086745) الف برميل ،في حين كانت ادنى كمية في عام 2020 وبلغت (889644) الف برميل ويعود ذلك التباين في كمية الإنتاج الى السياسة النفطية المتبعة ضمن الاوبك او الاوابك و من خلال الجدول (23) تتضح ايضاً صورة التباين السنوي قسم انتاج الغاز الطبيعي فقد بلغت أعلى قيمة في عام 2018 وقد بلغت (633020) مليون قدم مكعب أما أقل قيمة فكانت في عام 2011 وبلغت (485505) مليون قدم مكعب تقوم الكويت بتصدير ما يزيد على90% من انتاج النفط أما على هيئة نفط خام أو على شكل منتجات نقطية مكررة وما يتبقى من نسبة أنتاج يستهلك محليا لغرض انتاج الطاقة الكهربائية ووقور داخل الدولة، أما بالنسبة للغاز الطبيعي فتقوم الكويت باستهلاك 100% مما تنتجهُ داخل الدولة ومع ذلك فهي تقوم باستيراد كميات اضافية من الغاز الطبيعي من دول الجوار (ايران ،قطر ،السعودية).

جدول (24) انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي لدولة الكويت للمدة (2011 – 2020)

السنوات	انتاج النفط (الف برميل)	انتاج الغاز الطبيعي (مليون قدم مكعب)	المنتجات المقررة (الف برميل)
2011	984959	485505	268391
2012	1086745	547843	284253
2013	1066564	534373	271281
2014	1046294	530667	573884
2015	1043420	597643	253914
2016	1078261	610685	181927
2017	987046	596546	142331
2018	998860	633020	139553
2019	977344	618561	118645
2020	889644	618779	116180

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على : دولة الكويت الإدارة المركزية للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية 2019-2020 ، العدد الرابع ،ص 90 .

3-قطاع التجارة :

يحظى قطاع التجارة بأهمية كبيرة في مجمل النشاط الاقتصادي ، ويشار بأنهُ محرك النمو ويؤدي إلى دعم التخصص الذي يعمل بدوره على زيادة الإنتاجية ، وذلك في المدى القصير ، أما في المدى الطويل ، تفضي الزيادة فيه إلى تحسين مستويات المعيشة والحصول على التمويل اللازم لعملية التنمية من خلال عوائد الصادرات التي يُمكن من خلالها استعادة التوازن الخارجي والوصول بميزان المدفوعات إلى وضع قابل للاستقرار[1].

[1]حسن عبد الله الدعجة، ،واخرون ،اثر منظمة التجارة العالمية على السيادة الوطنية الكويتية ،2020 ،ص100-101 .

تُعد دولة الكويت من الدول ذات الاقتصاد المتين على المستوى العربي تحديداً، فهي دولة نفطية ذات مقدرات كُبرى على مستوى الموارد الطبيعية النفطية التي تجعل منها دولة مصدرة للنفط وذات قدرة في الاشتراك بالتجارة العالمية، وقد رحبت الكويت بوجود منظمة التجارة العالمية لما لها من مزايا مختلفة لمصلحة التجارة العالمية والدول الأعضاء وكان انضمام دولة الكويت إلى منظمة التجارة العالمية منذ النشأة الأولى لهذه المنظمة في 1 كانون الثاني سنة 1995 ، وتُعد الكويت خامس أكبر دولة في العالم أجمع من حيث امتلاكها أكبر مخزون نفطي إذ يبلغ مجمل الناتج المحلي من تجارة النفط 165.8 مليار دولار لعام 2020، بما يعني نحو 42100 دولار للفرد الكويتي، ناهيك عن كون الكويت من الدول التي تمتلك مساحة مناسبة على بحر العرب التي تسيرت جارتها البحرية، ومن الجانب الآخر فإن لها حدوداً برية مع المملكة العربية السعودية والعراق لما يسير تجارتها البرية، فهي بذلك من الدول ذات التأثير العالمي في التجارة العالمية كدولة مصدرة للطاقة ذات شأن تجاري في أعلى مستويات التجارة في مجال الطاقة [1] .

كما تعتمد الكويت وبشكل واضح على الأسواق الخارجية في تصريف سلعها الأولية والمصنعة او الحصول على ما يلزمها من السلع متنوعة ويظهر الخلل بوضوح من خلال ملاحظة نسبة الصادرات النفطية الى الإجمالي قيم الصادرات مما يرفع من درجة الانكشاف الاقتصادي فكلما ارتفعت هذه النسبة ارتفعت (الانكشاف الاقتصادي) [*] للدولة مع العالم الخارجي وازداد تأثيرها بظروف التجارية الدولية الخارجية وهذا ما ينطبق بشكل واضح على الدول الصغيرة سواء نامية او متطورة، إذ أن درجة الانكشاف الاقتصادي يرتبط بحجم الدولة ارتباطا عكسياً وعلى الرغم من هبوط درجة الانكشاف الاقتصادي في دولة الكويت من 92% عام 1980 الى 85% عام 1985 فأن ذلك لا ينفي سهولة التأثير في المتغيرات الاقتصادية العالمية خاصة.

ان هذا الهبوط ارتبط بالأساس بالتطورات السلبية في أسواق عالمياً [2]، ويتضح ان الاقتصاد الكويتي يعاني اختلالات عدة وان سبب هذه الاختلالات هو هيكلية السياسة الاقتصادية التي لم تستثمر العوائد النفطية بشكل صحيح منذ الثورة النفطية الأولى مما أدى الى جعل الاقتصاد الكويتي اقتصاداً تبعيا للسوق العالمية لارتباطه بتصدير سلعة واحدة ناضبة وسيطرة القطاع العام على الصناعة وضعف القطاع الخاص ناهيك عن الخلل السكاني وما يترتب عليه اقتصادياً وامنياً لان الكويتيون لا يشكلون سوى 39% من السكان ، فضلاً عن سياسة الرفاه الاجتماعي

---

[1] صادق زوير لجلاج ، واقع ومشكلات قطاع التجارة الخارجية في العراق للمدة (2003-2012)، مجلة دنانير ،العدد6 ،2012، ص 5 .

[*] الانكشاف الاقتصادي : وهو عبارة مجموع الصادرات والاستيرادات إلى اجمالي الناتج المحلي في 100.

[2] عبد الله رمضان الكندري، ، مصدر سابق ، 2008،ص59.

التي وضعتها الدولة مما جعل معظم السكان يأخذون اكثر مما ينتجون وهذا ما ولد بطالة عامة ومقنعة .

ادركت الكويت هذه الاختلالات الهيكلية في اقتصادها مما جعلها تضع خطة تنموية الأولى من نوعها في الدولة والتي تعالج المشكلات السابقة في ضوء الامكانات الاقتصادية التي تتمتع بها الكويت فقد حصلت المواقفة على تنفيذ هذه الخطة اعتبار من العام المالي 2009 -2010 والى العام المالي 2013-2014 وهي خطة غايتها دعم الاقتصادي الكويتي والحد من اعتماد الكويت على قطاع النفط وتعزيز المشارك القطاع الخاص في مشاريع وهما هدفان استراتيجيان بالخطة وبالرغم من ان مدة الخطة الربعة لسنوات والان رؤيتها تمت الى العام 2035 وتهدف الخاء التي بلغت قيمتها 10403 مليار دولار الى تحويل الكويت الى المركز المالي والتجاري يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي مع جهاز الدولة الداعم والحافظ على الهوية الوطنية وتحقيق التنمية البشرية والمتوازنة وتوفير البنية التحتية أساسية وتشريعه لتطور البيئة واعمال مشجعة [1].

ومن جانب الصادرات الكويتية الاخرى الغير نفطية نلاحظ من خلال جدول الإحصاءات للعامين 2018 و2019 الصادرات التجارية بين الكويت والدول الأخرى فأن دولة الصين الشعبية قد اتحلت المرتبة الأولى الصادرات التجارية وبقيمة مالية وصلت الى (563,870) مليون دينار كويتي، وبنسبة (17.9%).

اما في المرتبة الثانية فقد حصلت عليها هي دولة العراق حيث وصلت الصادرات التجارية الى (435,986) مليون دينار كويتي وبنسبة (13.8%) ، وكذلك الهند فقد وصلت القيمة الصادرات التجارية الى (591,447) مليون دينار كويتي وبنسبة (18.8%) ، وايضاً المملكة العربية السعودية فقد وصلت الى (363,184) مليون دينار كويتي وبنسبة (11.5)، وكذلك الامارات العربية المتحدة حيث وصلت الى (339,078) مليون دينار كويتي وبنسبة (10.7) ، وبنسبة (4.5%) وكذلك دولة الأردن قد وصلت الى (60,634) مليون دينار كويتي ،وبنسبة (1.9%) حيث وصلت قيم الصادرات التجارية لدولة الكويت مع جمهورية تركيا الى (76,726) مليون دينار كويتي ، وبنسبة (2.4%).

اما مع دولة البحرين فقد وصلت الى (43,109) مليون دينار كويتي ، وبنسبة (1.3%) ، وكذلك مع دولة فيتنام حيث وصلت الى (37,028) مليون دينار كويتي ، وبنسبة (1.1%) وكذلك مع دولة ايران فقد وصلت الى (39,698) مليون دينار كويتي، وبنسبة (1.2%) ،حيث وصلت القيمة التجارية من الصادرات مع دولة هونج كونج (وهي منطقة ادارية خاصة تابعة للصين) الى (40,027) وبنسبة (1.2%) ،وكذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية الى (48,529) مليون دينار كويتي وبنسبة (1.5%) . في الجدول (24).

---

[1] عباس غالي الحديثي ، مشكلات بناء القوة في الدولة الصغيرة ، دراسة تطبيقي في الجغرافية السياسية لدولة الكويت ، أطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة بغداد 1990، ،ص201.

جدول (25) قيم الصادرات التجارية الكويتية مع الدول الأخرى لعامي 2018-2019 بالدينار الكويتي

الدولة	2019	النسبة المئوية
الصين الشعبية	276551	17,9
العراق	247909	13,8
الهند	244583	18.8
المملكة العربية السعودية	197161	11,5
الامارات العربية المتحدة	170460	10,7
قطر	109163	7,5
سلطنة عمان	61988	3,9
باكستان	57105	4,5
الاردن	31196	1,9
تركيا	25907	2,4
البحرين	20118	1,3
فيتنام	18400	1,1
ايران	16907	1,2
هونج كونج (منطقة ادارية خاصة تابعة للصين)	16863	1,2
الولايات المتحدة الامريكية	15631	1,5
الاجمالي	1509942	99.2

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الإحصائية للصادرات الكويتية، للعام 2018-2019، ص 7 .

الجدول (26) قيم الواردات التجارية الكويتية من الدول الأخرى لعامي 2018-2019 بالدينار الكويتي.

الدولة	2018	% النسبة المئوية	2019	% النسبة المئوية
الصين الشعبية	1803268	21,8	1818138	23
الولايات المتحدة الامريكية	937014	11,3	921180	11,7
الامارات العربية المتحدة	936420	11,3	855579	10,9
اليابان	635346	7,6	641610	8,1
المملكة العربية السعودية	616646	7,4	629630	8,03
الهند	561807	6,8	578058	7,3
المانيا	617321	7,4	531555	6,7
ايطاليا	478488	5,7	44038	0,5
كوريا الجنوبية	425956	5,1	273795	3,4
المملكة المتحدة	272249	3,2	266921	3,4
البحرين	232541	2,8	140319	1,7
تركيا	209808	2,5	197298	2,5
فرنسا	230144	2,7	236781	3,02
سويسرا	177014	2,1	163931	2,09
تايلاند	124084	1,5	136723	1,7
الاجمالي	8258106	100	7831898	199.34

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على: بيانات الصادرة من مركز الإحصائية الكويتية للواردات ،لعام 2018-2019 ،ص8 .

يتضح من الجدول ان قيمة الواردات لدولة الكويت من الصين الشعبية كانت 1818138، اما دولة المملكة المتحدة (266921) دينار كويتي ، وكذلك من دولة تايلند فقد بلغت 136723 دينار كويتي ، اما بقية الدول فقد تمثلت بالقيمة الاجمالية المبقية 5213774 توزعت على بقية الدول من الولايات المتحدة الامريكية والامارات واليابان والسعودية والهند وألمانيا وإيطاليا وكوريا الجنوبية والبحرين وتكريا وفرنسا وسويسرا وتايلاند وكما هو موضح في الجدول (25).

4- قطاع السياحة

يمكن تعريف السياحة من وجهة نظر جغرافية بانها احدى نشاطات الانسان واستثماره للمقومات الطبيعية والبشرية المتوافرة في حيز جغرافي محدد لغرض قضاء وقت الفراغ من ناحية ولتنمية مورد اقتصادي يدعم الدخل القومي من ناحية أخرى[1] وبالنظر لما تعطيه صناعة السياحة من عائدات ضخمة من العملات الصعبة لذا اصبحت ذات جدوى اقتصادية مهمة لدى معظم دول العالم واصبحت احد المصادر المهمة للدخل ورفع مستوى معيشة المواطن وعنصر جذب للعلاقات الاقتصادية الخارجية[2] لان السياحة بسبب طبيعتها الدولية المتنامية عن حقل العلاقات الدولية فالسياحة جانب من جوانب السياسة الخارجية بقدر ماهي نشاط تجاري[3] فأصبحت السياحة لبلدان كثيرة حلا اقتصاديا سريعا خاصة تلك البلدان التي تمتلك مقومات طبيعية وبشرية تساعد على تطور هذا القطاع[4] لقد اصبحت السياحة تمثل المصدر الثالث بعد قطاع النفط وقطاع السيارات من حيث الدخل فهي تعتبر رافدا اقتصاديا يصب في خانة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعمل على تحقيق وتعجيل التنمية المستدامة عن طريق زيادة العوائد المالية للنشاط السياحي[5] فقد اعلنت منظمة السياحة العالمية عام 2020 . تقوم السياحة على مجموعة من العناصر اهمها المنتج السياحي الذي يتضمن كل ما توفره الطبيعة من مظاهر فضلا عن نشاط الانسان الحضاري مدعوما براس مال ينظم عملية السياحة ويسهلها ويساعد على تنشيطها من خلال توفير البنى الاساسية والكوادر البشرية التي تتعامل مع مثل هذه الصناعة مع توفر وسائل الدعاية والاعلان ووسائل النقل. والسياحة

---

(1) سناء صالح مهدي، جغرافية الصناعة الترويحية في دولة الامارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2004، ص 20.

(2) محمد مرسي الحريري، جغرافية السياحة، دار المعرفة الجامعية بالاسكندرية، 1991، ص 228.

(3) كولن مايكل هول، السياحة والسياسة مدخل الى التنمية السياحية الرشيدة، ترجمة محمد فريد حجاب، المجلس الاعلى للثقافة، دمشق، 2003، ص 83.

(4) صلاح الدين عبد الوهاب، دور الدولة في قطاع الاعمال العام والقطاع الخاص في تسيير العمل السياحي، منشاة المعارف، الاسكندرية، 1998، ص 43.

(5) علي بن معاضة الغامدي، نموذج مقترح لتقويم الاماكن السياحية بالمملكة العربية السعودية، الجمعية الجغرافية الكويتية،العدد 263، الكويت، 2002، ص 3.

انواع ولها دوافع فمنها سياحة ترفيهية ومنها ثقافية واجتماعية ورياضية وسياحة معارض ومؤتمرات وسياحة دينية وصحية لأجراء الفحوصات والعلاج والنقاهة.

لقد وضعت الكويت مجموعة من الأهداف التنموية لصناعة السياحة في البلاد منها الاهداف الاقتصادية وتتمثل بجعلها مصدر للعملة الصعبة والنقد الاجنبي وايرادات نقدية حكومية وتصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكويتي لان السياحة تنشط القطاعات الانتاجية الاخرى وتوفير فرص عمل للقضاء على ظاهرة البطالة المقنعة وزيادة ايرادات القطاعات غير النفطية والمساعدة على جذب الاستثمار وراس المال الاجنبي. فضلا عن الاهداف الثقافية والبيئية[1].

تقوم السياحة على أربعة اركان رئيسية وهي[2]:

أ. الأماكن والمناطق السياحية وهي من الثروات الطبيعية مثلها مثل النفط وكذلك الخامات الطبيعية الأخرى ، حيث تشمل المعالم الاثرية التاريخية والأماكن الطبيعية الجميلة و والمعالم الدينية وغيرها .

ب. الاستثمار السياحي الذي يوجد في الفنادق والمنتجعات السياحية وشركات النقل والمواصلات وخدمات النقل وكذلك الارشاد وكون هذه الاستثمارات اما محلية او اجنبية .

ت. البنية التحتية التي تشمل الطرق والجسور والصرف الصحي وغيرها .

ث. الموارد البشرية المبنية على القوى العاملة والكوادر الهندسية والعمالة غير الماهرة.

ان الكويت تمتلك العديد من المقومات السياحية تتمثل بالشواطئ البحرية، والبيئة الصحراوية وايضاً البنى التحتية المتطورة، والفنادق والمطاعم ، والمراكز التجارية التسويقية ، وايضاً الكويت تمتلك الجزر الخلابة، وكذلك تعد من الدول الأمنة، حيث توفر الأمان التام للسياح، حيث عقدت الكويت مؤخراً اجتماعات في العاصمة الاسبانية مدريد مع منظمة السياحة العالمية لدراسة موضوع تطوير القطاع السياحي في الكويت ورفد الكويت ببرامج موجهة لدعم القطاع السياحي[3]. يلاحظ من خلال جدول(26) ان تزايد اعداد السياح لسنة 2016 اكثر مما هو في

---

[1] عبدالله رمضان الكندري ، مصدر سابق، ص 221-222 .

[2] يحيى سعيدي ،مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، حالة الجزائر ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ع36 ، كانون الثاني 2013 ص97.

[3] نوفل قاسم علي شهوان ، تقرير الساحة العربية في التنمية الاقتصادية والبشرية ، دراسة مقارنة على الصعيد العالمي ،مجلة الدراسات الإقليمية ،مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ،ع28 ، 28 أيلول 2012 ، ص5 .

السنوات التي بعدها، إذ كانت سنة 2016 هي اكثر السنوات اقبالاً للسياح حيث وصل عدد السائحين الى نحو (1,308,514) سائح ، اما في سنة 2017 فقد كانت اقل من السنة السابقة بفارق (284,896) سائح وبذلك تعد الإحصائية الكلية للسائحين لعام 2017 هي (1,023,623) سائح ، وكذلك يلاحظ ان في سنة 2018 كان عدد السائحين اقل بكثير من السنتين السابقتين أي (802,916) سائح وذلك يعود السبب الى اغلاق بعض الأماكن السياحية لأجل الصيانة، اما في سنة 2019 فقد كانت الإحصائية هي (775,286) سائح وهذا يعد تراجع الإحصائية السياحية لهذه السنة وذلك يعود السبب الى انتشار فايروس كورونا ، اما في سنة 2020 فقد قلت اكثر بكثير من السنوات السابقة حيث كانت الإحصائية الكلية هي (312,102) والتراجع يعود الى سبب انتشار فايروس كورونا في البلاد واغلاق السياحة في مدن العالم[1]، الجدول (26).

جدول الرقم (27) أعداد السائحين لدولة الكويت للمدة 2016-2020

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
السائحون (نسمة)	1308514	1023623	802916	775286	312102

المصدر : من اعتماد الباحثة على: البيانات الإحصائية لشركة السياحة الكويتية، لعام 2020 ،ص2 .

5- قطاع الخدمات :

حيث عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) قطاع الخدمات انه مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي ترتبط ارتباطاً مباشراً مع تصنيع السلع او التعدين او الزراعة. يعد قطاع الخدمات أحد أهم الاتجاهات الحديثة للاقتصاديات المعاصرة بالنظر إلى الحصة التي يستحوذ عليها في ميدان الشغل وكذا مساهمته المهمة في الإنتاج الإجمالي، بعد ما كان هذا القطاع يعاني الإهمال ويرتب في المرتبة الثالثة كونه لا يساهم في خلق الثروة بسبب لامادية منتجاته. بعد الثورة الصناعية والتطور الصناعي نما قطاع الخدمات بسرعة فائقة وحولت معظم الاقتصاديات إلى اقتصاديات خدمية واصبح يعد قطاع الخدمات قلب الاقتصاد المعاصر مثل ما كانت الصناعة قلب الاقتصاد الصناعي والزراعة قلب الاقتصاد التقليدي. لقد تأكد للاقتصاديات المعاصرة ضرورة تطوير هذا القطاع الحساس لما له من تأثير ايجابي على التنمية الاقتصادية، اذ إن أي اختلال في هذا القطاع ممكن أن يؤدي إلى تدهور معدلات التشغيل والاستثمار، ونظرا لظهور العولمة والشركات المتعددة الجنسيات وتنافسها على الأسواق أصبح السوق المحلي محل انتباه مما تعين على اصحاب القرار اتخاذ تدابير من شانها

[1] دولة الكويت ،الإدارة المركزية للأحصاء ، شركة المشروعات السياحية ،2020 ،ص2 ..

تحرير وعصرنة قطاع الخدمات لتفعيل دوره في دفع عجلة التنمية[1]. وسوف نركز على اهم مكونات قطاع الخدمات التفصيل وكالاتي:

أ. قطاع النقل والمواصلات :

يُعد هذا القطاع من القطاعات الحيوية التي تقدم الدعم والاسناد الى مختلف القطاعات والانشطة الإقتصادية الاخرى وبالتالي فان هذا القطاع يُعد الشريان الذي يربط الدولة مع كافة اجزائها وتوفر لها كافة احتياجاتها وتمكنها من السيطرة على نواحي البلاد وخدمتها اقتصاديا واجتماعيا وعسكرياً وتنبع أهمية طرق المواصلات من كونها حجر الزاوية في التطور والنمو الاقتصادي واستغلال الموارد الطبيعية المتوفرة فضلاً عن الأهمية الاستراتيجية لتطور وسائل وطرق المواصلات، فان وجود شبكة نقل متطورة تؤدي الى تطور وتحسن التبادل التجاري والاتصال الحضاري بين مناطق الدولة بينها وبين الدول المجاورة[2].

1. النقل البري :

بشبكة طرق برية حديثة داخلية وكذلك ربطت تلك الطرق بطرق خارجية تربطها مع دول الجوار كالعراق والسعودية لغرض تسيهل نقل البضائع والسكان بينها وبين الدول المجاورة وللتقليل من الزخم الحاصل في موانئ الكويت وخاصة بعد التطور الاقتصادي الذي رافق الفورة النفطية . اذ تمتلك الكويت ثلاث طرق معبدة مع الدول المجاورة لها ، الطريق الأول وهو الذي يتمد من العاصمة الكويت ويتجه شمالاً عند الحدود العراقية الكويتية في منطقة العبدلي والذي يبلغ طوله حوالي 118 كيلو متر وعرضه 24 متر لكلا الاتجاهين . اما الطريق الثاني فيتجه غرباً بنحو منطقة (السالمي) على الحدود مع السعودية والذي يبلغ طوله 95 كيلو متر ، اما الطريق الثالث والذي يتجه نحو الجنوب حتى (النويصب) مع الحدود السعودية والذي يبلغ طوله 107 كيلو متر وهو الامتداد الواصل بين الكويت وميناء عبد الله أما اكثر الطرق نشاطاً هو طريق الكويت – العراق لكون ذلك يعد الطريق الذي تعتمد عليه الكويت في صادراتها وارداتها التي تأتي عن طريقه من العراق وبلاد الشام وتركيا وأروبا ، فضلاً عن فترات ومواسم السنة التي ابرزها الحج والعمرة والاجازات الصيفية [3] وقد سعت الكويت لبناء سكة حديد تربط مدن الكويت بالعاصمة والذي بلغت كلفتها (11) بليون دولار وذلك من خلال مشاركة ثلاث شركات فيها وهي شركة الكويت للنقل العام وشركة سيتي باص ، وشركة رابطة الكويت والخليج للنقل[4] فضلاً عن شركة مترو للانفاق ودراسة إمكانية الربط مع دول الخليج لتخفيف الضغط على الطرق البرية الحالية وتسهيل حركة الركاب والبضائع ، فضلاً عن تعزيز التعاون الاقتصادي بين الكويت ودول مجلس

---

[1] سفيان أبو صالح ، عبد الناصر أبو ثلجة ، دور قطاع الخدمات في التنمية المستدامة ،مجلة البديل الاقتصادي،2015 ،ص81-93..

[2] داليا موسى الصيرفي ، اثر قطاع الخدمات على القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي في فلسطين ،رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ،2016 ، ص 25.

[3] دولة الكويت ،وزارة الاعلام، اطلس الكويت الوطني ،2001 ص49.

[4] رامز العسار ، سكة الحديد بين مجلس التعاون نظرة نحو المستقبل ، مجلة التعاون ، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربي ، العدد72، 2010 ،ص73-74.

التعاون الخليجي والتي تمت مناقشتها في دورة المجلس الثلاثون في عام 2009،حيث طلب ربط دول المجلس بالجمهورية اليمنية وتمتد هذه السكة من مدينة الكويت شمالاً والى مدينة مسقط في عمان ولمسافة 2177 كم وتبلغ كلفته 15 مليار ومن المؤمل ان يبدأ تشغيله عام 2028[1]، إذ تشير الإحصائية ان العدد الكلي لطرق المرصوفة لعام 2020 قد بلغ (8288) كيلومتر وبالمقارنة مع عام 1983 الذي بلغ فيه عدد الطرق المرصوفة (500) كيلومتر مربع نلاحظ ان سنة 2020 قد ازدادت بفارق كبير جداً وهذا ما يساعد على النمو الاقتصادي للدولة وقوة الخدمات فيها [2]. حسب الجدول (28) .

جدول (28) الطرق الرئيسية المرصوفة بدولة الكويت حسب الطول والمساحة للمدة (2000-2020)

السنة	المنفذ سنوياً		المساحة الكلية كم2
	المنفذ سنوياً	الطول الكلي	
2000	17	5230	61495000
2001	53	5283	62078000
2002	191	5474	63655300
2003	62	5536	6475300
2004	213	5749	66405300
2005	45	5794	66855300
2006	165	5959	70212300
2007	142	6101	72555636
2008	242	6629	76185485
2009	182	6525	764554850
2010	84	6609	770568550
2011	387	6696	80785172
2012	184	7180	83159854
2013	141	7321	84706011
2014	95	7416	86118616
2015	102	7518	87411674
2016	102	7620	88850584
2017	137	7757	91340068
2018	237	7994	97682704
2019	186	8180	99567531
2020	108	8288	105050060

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على :

1- دولة الكويت وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية السنوية 2006 - 2007، ص 261.
2- دولة الكويت، وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية 2008، العدد 45، 2009، ص 252.
3- دولة الكويت، وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية ، 2019-2020، ص22.

[1] ويكيبيديا الموسوعة الحرة ،الكويت ، 2010 : www.u.pw/mCwjxo2.

[2] دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء ،الهيأة العامة للطرق والنقل البري النقل والمواصلات ،2020،ص23 ..

2- النقل البحري :

وهو من الوسائل التي تسهل عملية التبادل التجاري الدولي اذ يعد من اهم وسائل النقل العالمي للبضائع وارخصها ،وبذلك يعد ثلثي التجارة العالمية تنقل بحراً إذ يتكون النقل البحري من قسمين وهما الموانئ البحرية وما تتوفر فيها من تجهيزات ، والقسم الاخر وهي السفن والبواخر وكلاهما يحددان هذا القدر من هذا النوع من النقل وكفايتهما ، وعلى هذه الأساس اخذت الموانئ الكويتية التجارية بتطوير طاقاتها الاستيعابية ولتلبية العدد المتزايد من السفن قامت الكويت ببناء مجموعة من الموانئ المهمة .حيث سعت دولة الكويت الى توسيع تلك الموانئ وتزويدها بوسائل وأساليب النقل البحرية ،كذلك زيادة المستودعات وتطويرها لحماية السلع المستوردة من الظروف الطبيعية[1] ، ويمكن بيان الموانئ التجارية وحسب الأهمية من حيث البضائع وعمق الغاطس والتجهيزات :

أ - **ميناء الشويخ** : ويعد اقدم الموانئ التجارية في الكويت وقد أسس عام 1960 ، وهو من الموانئ الرئيسية في الكويت إذ يحتوي على 34 رصيفاً رئيساً وقد بلغت اطوالها الإجمالي (4000) م وتتراوح اعماقها من 6-10م وتبلغ مساحتهما حوالي (4,4) مليون م^2 و يحتوي على ارصفة لمناولة سفن الحاويات وسفن البضائع العامة ، ويبلغ مجموع طاقته الكلية 6 مليون طن في الظروف العادية وبتشغيل محطة الحاويات 400 الف حاوية[2].

ب-ميناء الشعيبة : ويحتل هذا الميناء المرتبة الثانية بعد ميناء الشويخ حيث يبعد 45 كم جنوب مدينة الكويت (العاصمة)، و يحتوي على أربعة ارصفة للبضائع العامة ،و15 رصيفاً مخصصة للحاويات ورصيف للمنتجات البترولية و تبلغ عدد الأرصفة 20 رصيفاً ويبلغ اطوالها (406,8) م ويتراوح اعماقها من 10 -14 م .

ج- ميناء الدوحة : وهو اصغر الموانئ الكويتية ويقع في منطقة الدوحة الكويتية أسس عام 1978 ويستقبل السفن العامة بين اطوال الخليج والذي تبلغ اعماقه من (3-4) م ويمتد اطواله الى 2600 م ويحتوي على مخازن ومستودعات بلغ عددها 15 مخزن يبلغ مساحتها الاجمالية 12200م[3].

د- ميناء الاحمدي : أنشئ هذا الميناء عام 1949 جنوب مدينة الكويت في محافظة الاحمدي وعمله مخصص لتصدير النفط وهو قادر على استيعاب الناقلات الضخمة وكذلك يعد اكبر ميناء لتصدير النفط في العالم ، حيث يحتوي على مصفأة

---

[1] مجلس الوزراء الكويتي ،الخطة الإنمائية الخمسية ،جزء 4،1985، ،ص85-86 .

[2] دولة الكويت ،وزارة الاعلام ، حقائق وأرقام ،2007 ،ص117 .

[3] ويكبيديا الموسوعة الحرة - الكويت، مركز المعلومات الدولية 2010: Boomc0u.pw/2

للنفط تطل مباشرة على الخليج العربي حيث تبلغ المسافة التي انشأت عليها حوالي 10,534م^2 [1].

هـ - ميناء مبارك الكبير : هو ميناء قيد الإنشاء يقع في شرق جزيرة بوبيان الواقعة شمال الكويت، ويمر إنشاء الميناء بأربعة مراحل تنجز المرحلة الأولى في عام 2015 بـ 4 أرصفة مع وجود مخطط هيكلي مستقبلي يصل إلى ستين رصيف ليكون واحداً من أكبر الموانئ في الخليج العربي. جاء انشاء ميناء مبارك في موقعه الحالي، كذلك الكويت ليست بحاجة اقتصادية لانشاء الميناء المذكور وفي موقعه هذا بالذات، فلديها موانئ عدة تزيد عن حاجتها، أن انشاء ميناء مبارك في موقعه المذكور سيؤدي إلى اجهاض ميناء الفاو الكبير أو التأثير عليه بصورة كبيرة، فضلا على انه سيقلص العرض المائي لخور عبد الله، ويزيد من زحام البواخر، ويؤثر سلبا على الموانئ العراقية القائمة (أم قصر، خور الزبير ، ميناء الفاو)[2] .

خريطة (11) موانئ الكويت

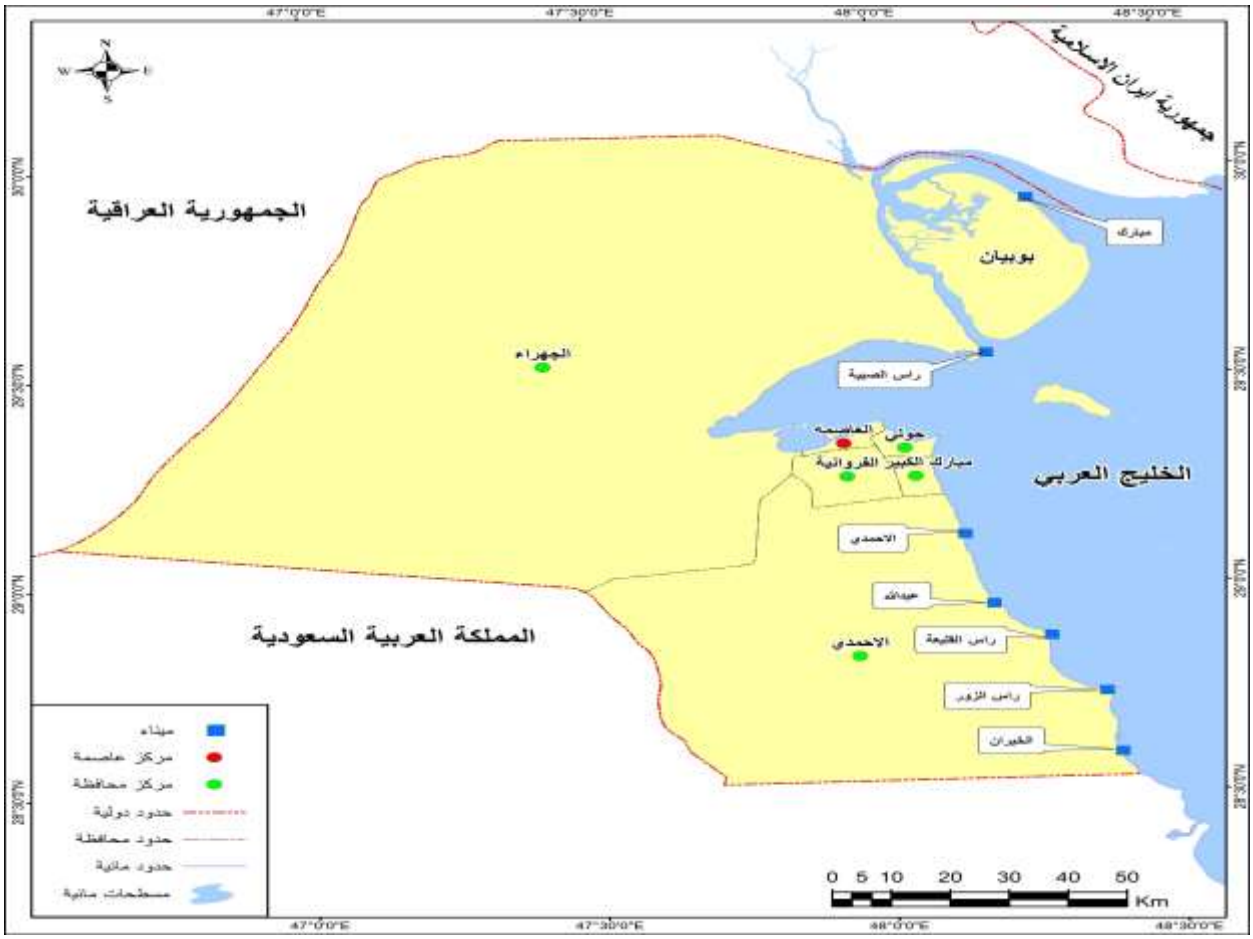

المصدر : موقع العراق للإحصاء والمسح: www.iraqsurveys.net

[1] **ويكيبديا الموسوعة الحرة - الكويت، ميناء الاحمدي 2016،: www.u.pw/DWtYYC2**
[2] **طالب حسين حافظ ، ميناء مبارك وآفاق العلاقات العراقية-الكويتية ،مجلة الدراسات الدولية،ع 53 ، 2012، ص180**

3-النقل الجوي :

لقد كان للعوائد المالية النفطية دوراً كبيراً في جعل الكويت منطقة جذب لما تتوفر فيها من فرص عمل ولجميع المستويات مما ادى الى زيادة عدد الوافدين اليها من اقطار العالم كافة وقد ادى هذا الى ضرورة بناء مطار دولي في الكويت عام 1961م، ويعد مطار الكويت الوحيد وهو من المطارات الحديثة إذ واكب عمليات التطور في مجال الطيران لعام 2020 وكذلك زيادة اعداد الرحلات منه واليه ، اذ بلغت30215 من الرحلات ما بين المغادرة والقادمة[1] ، وقد استطاعت مؤسسة شركة طيران الكويت ان تبني شركة طيران عصرية ، حيث استطاعت ان تظم اسطول طيران يظم (28) طائرة من احدث ما انتجته مصانع الطيران العالمية من أجيال مختلفة من الطرازات ، حيث اصبح لديها القدرة على منافسة شركات الطيران العالمية ، وقد أصبحت تغطي رحلاتها جمع انحاء العالم [2] ، ولقد ادركت الكويت ان امتلاك خطوطها الجوية لطائرات حديثة وفق الاستراتيجية التي وضعتها الشركة لتنمية قدراتها الذاتية بدلاً من الاعتماد على الطائرات الأجنبية . الجدول (29) عدد الرحلات والنقل الصادرة والواردة لدولة الكويت للعام 2020.

الجدول (29) يوضح مؤشرات النقل الجوي للعام 2020

المؤشر	2020
عدد الوجهات المباشرة الاجمالية - وجهة	160
عدد رحلات الطيران الدولية - رحلة	412 الف
حركة النقل الجوي الصادرة - طن	271 الف
حركة النقل الجوي الواردة - طن	**167** الف
عدد طائرات الأساطيل الوطنية - طائرة	**57**
عدد طائرات الأساطيل الوطنية – راكب سنوياً	305 مليون

المصدر من عمل الباحثة اعتماد على : دولة الكويت ،الإدارة المركزية للإحصاء ،الإدارة العامة للطيران المدني ،2020 ،ص 9 .

ب. الخدمات التعليمية

ولاشك في ان قطاع التعليم يعد الدعامة الرئيسية لتنمية الاقتصادية والاجتماعية لما تقدم مخرجاتها من تأثير عظيم في حركة التطور، فالأمم التي لديها موارد بشرية متعلمة وبحجم يتناسب مع تطلعاتها هي أمم مقدمة ومتسلحة ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً اما الدول التي تفتقر الى ذلك فهي دولة متخلفة وتعجز عن حمل أعباء التنمية.

[1] دولة الكويت ، الإدارة العامة للطيران المدني ، المجموعة الإحصائية السنوية ،2020 ،ص 54 .
[2] ويكبيديا الموسوعة الحرة ، الكويت 2010،متوفر على الرابط : www.2u.pw/Wu73ll

يعد التعليم بمختلف انواعه ومستوياته ومراحله ركناً اساسياً من اركان تنمية الموارد البشرية .فقد اثبتت الدراسات ان إنتاجية العامل ترتفع بمعدلات تتناسب مع مستوى تحصيله العلمي ، فهي ترتفع بنسبة 30% بعد عام واحد من الدراسة الابتدائية وبنسبة 320 % بعد دراسة 13 سنة وبنسبة 600% بعد دراسة الجامعية، بعد ان حققت المدراس المحلية مستويات علمية مرتفعة وصارت تقدم اكبر عدد من المناهج الدراسية بما فيها علوم الحاسوب واللغات الحية[1].

يتضح ان الكويت سعت ومنذ وقت بعيد وبالتحديد مرحلة ما قبل النفط الى الاهتمام بالتعليم سواء من التعليم العام بكافة المراحل او التعليم الخاص وتبين ان النفط العامل المؤثر في دعم هذه الخدمة الاجتماعية، إذ يعد التطور الذي حدث في مرافق التعليم لم يكن تطوراً في اعدادها وتوزيعها فقط لكن كان ايضاً في التعليم نفسه حيث ادخل التعليم الفني بأشكاله المتعددة وكذلك التعليم المهني والتجاري والصناعي وذلك معهد اعداد المعلين وكذلك ازداد اهتمام الدولة في مراكز محو الامية والتي بلغ عددها الى 67 مركزاً موزعة على عموم الكويت وبلغ عدد الدارسين 16 الف دارس في مراحل التعليم المختلفة يعمل بها 2500 مدرس لعامي 2005-2006 [2]. بلغ عدد الجامعات الخاصة ست جامعات ، إضافة الى الجامعة الام الحكومية وبلغ عدد الطلبة في الجامعات الخاصة (12162) إضافة الى جامعة الكويت فقد بلغ (19711) ، ويكون اجمالي الطلبة في الجامعات الكويتية (31873) طالب وطالبة للعام الدراسي 2005-2006 اما عدد المدارس الحكومية فقد بلغ 644 مدرسة لنفس السنة حيث انتسب اليها 335888 طالب وطالبة وبلغ عدد المدرسين فيها (40026) حيث بلغت ميزانياتها الى 766 مليون دينار كويتي للعامين 2005-2006 [3].

اما في العام 2020-2021 ان اعداد التلاميذ في المدارس الابتدائية فقد وصلت الى (138859) تلميذ ، اما في المراحل المتوسطة فقد بلغ العدد(30,215) تلميذ ،وكذلك في المرحلة الثانوية فقد كانت الإحصائية لنفس الأعوام 2020-2021(68,376) طالب من الكويتيين وكذلك في المراحل الجامعية وطلبة الدراسات العليا فقد بلغت اعدادهم (28,493) طالب من المسجلين في الفصل الدراسي الأول لذلك العام ، اما وضع التعليم المهني فقد بلغت الاعداد الى (4082) طالب المسجلين في الفصل الدراسي الأول[4]، إذ يتضح ان نسبة التعليم المهني الى التعليم الثانوي منخفضة ، وبالرغم من ان القطاع المهني واهميته في تهيئة كوادر وظيفية متدربة ترفد العملية الإنتاجية وتساعد على دفع عجلة التنمية الا ان هذه القطاع

[1] منصور الراوي ،تنمية الموارد البشرية مفهومها واهميتها ،مجلة النفط والتنمية ،العدد3 ،1988، ص 38.

[2]احمد حسن إبراهيم ، مدينة الكويت ،دراسة في جغرافية المدن ،مركز البحوث والدراسات الكويتية ،الكويت 2009 ، ص329 .

[3]محمد زباري مؤنس السبتي ، مصدر سابق ،ص 181 .

[4]دولة الكويت ، الإحصائية السنوية لوزارة التربية والتعليم ،2020-2021 ،ص 9.

يعاني من مجموعة من المشاكل، منها عزوف الكويتيين عن الانضمام اليه وذلك لأسباب اجتماعية واقتصادية وثقافية وتفضيلهم التعليم العام ، وكل هذه المعوقات انعكست على مخرجات التعليم اذ لم تصل الى حد توفير جميع الكوادر المؤهلة للقيام بعملية التنمية [1].

ج. القطاع الصحي

تركز البرامج والتقارير التي أعدتها الأمم المتحدة بشكل كبير على ان البشر هم محور الاهتمام في مجال التنمية ، فالحياة الصحية المديدة هي التي يكون فيها البشر في محور الاهتمام في مجال التنمية ،فالصحة هي المطلب الرئيسي في جميع البلدان التي تسعى الى تحقيق التنمية البشرية [2] وذلك من خلال العمل على تأمين الحياة الصحية وحماية المجتمع من الامراض وتخفيض نسب الوفيات . كذلك يعد الوضع الصحي للسكان ، وتطوير وتحسين الإمكانات الصحية العامة منها العلاجية من بين اهم مؤشرات التنمية على مستوى المجتمع[3] . لقد اهتمت دول الكويت بالصحة العامة لشعبها ، حيث نص الدستور الكويتي على ان تعتني الدولة بالصحة العامة وفي وسائل الوقاية والعلاج من الامراض والاوبئة[4] ، كما اهتمت دولة الكويت في الأجانب المقيمون داخل الدولة حيث قامت بإصدار قانون التأمين الصحي للأجانب والذي يتيح لهم التمتع بالخدمات الصحية . وتبنت الحكومة الكويتية خطط مجموعة من السياسات الصحية لعل أهمها زيادة عدد الأطباء والممرضين ، وكذلك زيادة المنشأة الصحية من المستشفيات والمراكز الصحية ومضاعفة عدد الاسرة في المستشفيات وتحقيق زيادة في مراكز وأطباء الاسنان ، اذ بلغ عدد الأطباء البشريين (14062) طبيب موزعين على (9763) طبيب على ملاك وزار الصحة ، 3999 طبيب يعملون في القطاع الأهلي لعام 2020 ،وكذلك 300 في شركات البترول. اما أطباء الاسنان قفد بلغت اعدادهم 2297 طبيب يعملون في مستشفيات وزارة الصحة ،كذلك 1606 في القطاعات الاهلية 37 طبيب في مستشفيات شركات البترول ، حيث بلغ العدد الكلي لأطباء الاسنان (3940) طبيب ، اما اعداد الممرضين فقد بلغت 34654 ممرض موزعين كالاتي 21490 ممرض يعمل في مستشفيات وزار الصحة ، و12589 يعملون في قطاع المستشفيات

[1] إبراهيم عبد الله عيسى ، الانفاق على التعليم ودوره في التنمية البشرية في العراق ،للمدة (1990-2014) ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلد12، جامعة تكريت ،حزيران 2016،ص215 ..

[2] رضا عبد الجبار الشمري، الأهمية والاستراتيجية للنفط العربي، أطروحة دكتوراه ،كلية الآداب ،جامعة بغداد 2003 ،ص 180.

[3] لعلى بوكميش، مدخل الى تنمية الموارد البشرية مع دراسة الواقع في الدول العربية ،دار الراية للنشر والتوزيع، عمان ، 2012 ،ص83

[4] الدستور الكويتي ، قانون الرقم (1) لسنة 1999 ، في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض الرسوم مقابل الخدمات الصحية ،المواد (1) ،(2)..

الخاصة كذلك 575 في شركات البترول[1]، اما الاطباء الصيادلة فقد بلغت إحصائياتهم (1666) طبيب موزعين على جميع القطاعات .وكما هو موضح في الجدول (30) .

جدول (30) مؤشرات الكوادر والخدمات الصحية دولة الكويت للعام 2020

المؤشر	2020
أطباء بشريين	14062
أطباء اسنان	3940
الممرضين	21490
عدد السكان	4,464,521
معدل السكان لكل طبيب بشري	317,4
معدل السكان لكل طبيب اسنان	1,13
معدل السكان لكل ممرض	207,7

المصدر من عمل الباحثة اعتماداً على : الإدارة المركزية للإحصاء ،وزارة الصحة ، الإحصاء السنوي لسنة 2020 ،ص 28-30 .

[1] **دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء ،وزارة الصحة ،الإحصاء السنوي لسنة 2020 ،ص28-29.**

الفصل الرابع : تقييم الاقتصاد الكويتي وافاقة المستقبلية للإقتصاد الكويتي

المبحث الأول : العلاقات الاقتصادية للكويت

المبحث الثاني: الوزن الاقتصادي للكويت والرؤية المستقبلية له

المبحث الأول : العلاقات الاقتصادية للكويت :.

لدولة الكويت على مر الزمن علاقات واتصالات خارجية قديما بالعالم سواء كان ذلك نتيجة قيام عدد من المهتمين بزيارة الكويت في فترات متعددة سابقة ام لقيام ابناء الكويت انفسهم او عدد منهم برحلات الى خارج بلادهم قصد الاطلاع على العالم الخارجي والاستفادة مما فيه من تطور وفضلاً عن المقاصد التجارية التي كانت تحدو العديد من ابناء الكويت الى جوب البحار رغبة في تنمية التجارة بين دولتهم والدول الاخرى وكسبا للعيش الذي لم يكن ميسرا آنذاك إلا باستخدام اسطول السفن الكويتي الذي ادى دوره المهم في إفادة الدولة وتوفير فرص العمل والرزق لعدد كبير من أبنائها وكان عصر جذب لعدد من الدول المجاورة الذين طالما اتيحت لهم الفرصة للمشاركة في تلك الرحلات البحرية التجارية أسوة بأبناء الكويت أنفسهم ولقد لفتت دولة الكويت بعد الاستقلال واكتشاف النفط انظار الكثير من ابناء الدول المجاورة في السعي للمجيئ الى الكويت وكذلك الدولة نفسها لبناء العلاقات والاتفاقيات التجارية والصناعية وبالأخص بعد استخراج النفط ، ولقد استقبلت الكويت اعداد كثيرة من العاملين في المجالات كافة مما ترتب على ذلك تبادل للثقافات المختلفة في دولة واحدة ولم تكن الكويت بعيده عن جميع الاحداث التي عاشتها الدول العربية الأخرى كافة من ازمات وكوارث وغزوات ووقفت بجانبهم سواء بالمساعدات المادية او من ابناء دولة الكويت للمشاركة في الحروب[1] ، ومنذ أن نالت دولة الكويت استقلالها في العام 1961 سعت الى انتهاج سياسة خارجية معتدلة ومتوازنة طموحة تدعو الى الانفتاح والتواصل مع المجتمع الدولي وذلك وفق سياسة محددة تهدف الى تحقيق ركائز السلم والأمن الدوليين وتسعى الى تحقيق مبدأ الصداقة المشتركة مع مختلف دول وشعوب العالم المحبة للسلام، وقد كانت الخطوة الأولى على الصعيد الدبلوماسي متمثلة في إنشاء وزارة للخارجية لتقوم بدورها المنوط بها حيث صدر في العام ذاته في شهر أغسطس 1961 مرسوم أميري يقضي بإنشاء دائرة للخارجية تختص دون غيرها بالقيام بمهام الشؤون الخارجية للدولة والتي تحولت لاحقاً في أول تشكيل وزاري الى وزارة الخارجية من مهامها حماية مصالح البلاد السياسية والأمنية والدفاعية باعتبارها خط الدفاع الأول عن البلاد والعلاقات المشتركة بين الكويت والدول الأخرى[2].

اولاً: العلاقات الكويتية مع الدول العربية:

من الصعب قياس علاقة الكويت مع بقية دول الوطن العربي وتحليلها والإلمام بها من جوانبها كافة لذلك فقد تم اختيار محور عام يؤثر بمختلف الدول خاصة الدول الفقيرة وهو موضوع الدعم الكويتي للتنمية في هذه الدول ولكون الكويت تتمتع بقدرات

---

[1] سارة عبد اللطيف سعود الزيد، المساعدات المالية واثرها على علاقاتها العربية(1961-2012)،جامعة الشرق الاوسط، كليه الاداب والعلوم ،2012،ص 18.

[2] وزارة الخارجية الكويتية ، السياسة الخارجية للكويت ، متوفر على : www.2u.pw/0IZxNA.

مالية كبيرة توجتها بتأسيس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في 13/12/1961 برأسمال 50 مليون دينار كويتي تزداد سنوياً وبدأ نشاطه عام 1962 بهدف تقديم القروض الميسرة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية[1]. وبهذا فقد بدأ النفط يدخل طرفاً أساسياً في العلاقات الكويتية مع العالم العربي منذ ذلك التأريخ فضلاً عن الدول النامية لاحقاً، ويعد هذا الصندوق من المؤسسات التمويلية العربية في أطار منح المساعدات وتأكيد التعاون العربي،ويتركز نشاط الصندوق في مساعدة الدول العربية في تطوير اقتصادياتها ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية وأهم القطاعات التي يسهم الصندوق في تمويلها وبصفة رئيسية قطاعات الزراعة والري والنقل والمواصلات والطاقة والصناعة والمياه والصرف الصحي وبلغ عدد الدول المستفيدة (17) دولة عربية وتعد مصر وعمان وسوريا وموريتانيا من أهمها وبهذا يلعب النفط دوراً كبيراً في التأثير في التنمية سواء في التنمية الداخلية أوتنمية العلاقات بين الدول المنتجة والدول المستقبلة لتلك المساعدات وتدفق الاستثمارات العربية المباشرة وإنشاء المشروعات العربية المشتركة وتدفق تحويلات العاملين العرب في الكويت والدول المنتجة الأخرى كل هذه مؤشرات مهمة لبيان حصيلة دور النفط الكويتي في دعم الجهود الإنمائية العربية[2] جدول (31).

جدول (31) قيم التبادلات التجارية لدولة الكويت الى الدول العربية لعام 2020 (بالألف دينار الكويتي)

الدول العربية	الصادرات لعام 2020	الواردات لعام 2020
الامارات	170460	855579
البحرين	20118	140319
السعودية	197161	629630
سلطنة عمان	61988	65026
قطر	109163	18583
اليمن	3617	2222
العراق	247909	297
سوريا	1041	10864
لبنان	13266	64849
الاردن	31196	59444
فلسطين	6	1940
المجموع	**855925**	**1848753**

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على : دولة الكويت الإدارة المركزية للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، 2020 ص 216-221.

[1] الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي، النفط والتنمية في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي ،المجلد 21، العدد 73، 1995،ص71.

[2]المصدر نفسه ،ص72.

1- العلاقات الاقتصادية الكويتية السعودية :

ان رصد العلاقات السعودية الكويتية وتطورها ينبع من الافتراض بأن الهدف النهائي للسياسة الخارجية يتمركز حول تحقيق المصلحة الوطنية والقومية وأن المصالح الوطنية والقومية تتقاطع وبقوة عند كثير من المحطات، وقد جاءت الأحداث في الخليج العربي بدءاً بالثورة الإيرانية وانتهاءً بالغزو العراقي للكويت، لتخلق موقفًا متقاربًا بين الدولتين، وتضيف بعدًا جديدًا من أبعاد التنسيق الاستراتيجي بينهما. وتشير الدراسات العلمية المتخصصة في مجال التعاون بين الدول إلى وجود مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى التعاون مثل العوامل التاريخية والعوامل الاقتصادية، وعوامل التهديد الداخلي والخارجي والعوامل النفسية والمصالح المشتركة والثقافة المشتركة، وتشابه الأنظمة السياسية وجيوسياسية تتعلق بنظام الأمن ومستقبلة والعوامل المفترضة التي تربط بين الدولتين كثيرة ومتعددة المصادر، وعليه فإن هذه الدراسة ركزت على أبرز العوامل المؤثرة في العلاقات الكويتية –السعودية والتي أوصلتها إلى الحالة الراهنة ، كما وتقع شبه جزيرة العرب في مكان وسط من حيث المناطق المناخية والمناطق النباتية في العالم القديم – يقع الى شرقها الإقليم الموسمي الغني بإنتاجه الزراعي، والى غربها وشمالها الغربي يقع إقليم البحر المتوسط ذات الإنتاج الزراعي المتنوع، لذلك لابد من القيام بالتبادل التجاري منذ أقدم العصور التاريخية بين الإقليم الموسمي وحوض البحر المتوسط، وان يكون العرب في شبه الجزيرة العربية الوسطاء في التبادل التجاري بين الإقليمين وخاصة مع وجود النفط في كميات كبيرة في أراضي المملكة العربية السعودية[1] ، إذ كان النشاط الاقتصادي السائد في دول الخليج بشكل عام والسعودية والكويت بشكل خاص قبل اكتشاف النفط فيها يعتمد على الغوص لاستخراج اللؤلؤ من مياه الخليج العربي، وعلى صيد الأسماك، وحركة السفن الشراعية التجارية لنقل البضائع المختلفة من بهارات وتوابل والبخور وصناعة العطور من وإلى دول الخليج وهي في معظمها بيئات صحراوية [2].

تربط دولة الكويت بالمملكة العربية السعودية بالكثير من العلاقات الاقتصادية ، فمنها جملة السلع المصدرة والمستوردة ما بين البلدين حيث يعزز ذلك المنتجات السوقية وتحسين العلاقات الثنائية بين البلدين حيث نلحظ من خلال الإحصائية السنوية لدولة الكويت هنالك العديد من السلع المصدرة الى المملكة العربية السعودية والمستوردة منها من خلال تبادل السلع. مما يشير ذلك الى العلاقات الجيدة بين البلدين. ان دولة من الدول التي لها علاقات قوية بينها وبين المملكة العربية السعودية ،حيث وصلت قيمة التبادل التجاري من المنتوجات الحيوانية الى نحو (9863123) دينار

---

[1] محمد صبري محسوب ، دراسة في جغرافية المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير، جامعة المنوفية ، كلية الآداب ، 2014، ص19.

[2] علي صبيح ظاهر العازمي ، العلاقات السعودية الكويتية للفترة (1982-2007) ،رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة،كلية التربية الإنسانية ،2009، ص30.

كويتي لعام 2019 وكذلك المنتجات النباتية وصلت الى (15584724) دينار كويتي ، اما المنتجات الصناعية او الكيمياوية و المرتبطة بها فقد وصلت الى (9314060) دينار كويتي، اما الخشب ومصنوعاته فقد وصلت قيم التبادل التجاري الى نحو (375976) دينار كويتي، اما المواد النسيجية ومصنوعاتها فقد وصلت الى (1508644) دينار كويتي ، وكذلك الاسمنت ومصنوعاته فقد وصلت قيم التبادل بين الدولتين الى (6388230) دينار كويتي، وكذلك التبادل التجاري في اللؤلؤ والاحجار الكريمة إذ وصلت الى (850) دينار كويتي، ايضاً في قيم التبادل التجاري في المعدات والأجهزة الكهربائية الى (11236536) دينار كويتي، ويتبين ان قيمة التبادل التجاري في أدوات الأجهزة البصرية والتصوير الفوتوغرافي (2091213) دينار كويتي ، وقد بين ان قيمة التبادل التجاري في المنتجات المختلفة (15119415) دينار كويتي ، وكذلك في التحف الفنية والقطع الاثرية فقد وصات الى (1,643,140) دينار كويتي[1].

2 – العلاقات الاقتصادية الكويتية العراقية :

اتسمت العلاقات الكويتية – العراقية ولفترة طويلة بعدم الاستقرار ولعل السبب يعود الى المشاكل التي واجهت هذه العلاقات وفي مقدمتها قضية الحدود ، الى جانب أسباب أخرى خلفها الاجتياح العراقي للكويت عام 1990 ، الذي أدى الى قطع العلاقات بين الطرفين ، واسهم بشكل مباشر في اثارة التوتر والعداء بين الدولتين[2]،فالكويت دولة صغيرة الحجم مقارنة مع محيطها الجغرافي ، وهي تقع ضمن ال(50) دولة الأصغر في العالم وان ما جعل الكويت تعوض هذا النقص في صغر المساحة إمكاناتها الاقتصادية المتمثلة بالثروة النفطية وتوظيفها في دعم المجتمع الدولي مما جعل لها وزنا إقليميا وعالميا[3].

ويمكن القول ان العلاقات العراقية – الكويتية شهدت هدوءً و استقرارا نسبيا في بداية عشرينيات القرن الماضي ووصولا الى عام 1961 عندما اعلن رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم ضم الكويت الى العراق وتعيين قائم مقام لها في العام نفسه لكنه لم يحصل على نتيجة ، ويعود السبب لردع البريطانيين لذلك ،فضلا عن التواجد العسكري البريطاني في دولة الكويت ، من بعد ذلك اعترف العراق بالكويت لاسيما من بعد ما استلم السلطة عبد السلام عارف في عام 1963 ، وبذلك أصبحت الكويت اقليما مستقلا ، لكن قام النظام السابق مرة أخرى بأجتياح الكويت في عام 1990، الذي قوبل برفض دولي واستخدام القوة العسكرية من اجل اخراج العراق، لذلك ان القيادة العراقية

---

(1) دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ،2019 ، ص208.

(2) محمد عبد الرحمن ،الكويت والمتغيرات الأساسية في العراق 2003-2006،مجلة دراسات إقليمية ،العدد12 ،2008 ،ص224.

(3) سعدون شلال ،حميدة عبد الحسين ، تحليل جغرافي سياسي للعلاقات العراقية الكويتية ، مجلة اوروك ، المجلد 10 ، العدد 1 ، 2017 ، ص117.

رفضت الانسحاب من الكويت، بعدها بدأت قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية بضرب العراق وبعد ست اشهر انسحبت القوات العراقية من الكويت تحت ضغط القوة الدولية وترتب عليه مشهدان اساسيان[1].

الأول: الترحيب بوجود القوات الدولية ، و**الثاني**: انتهاء ما سمي بمرحلة التضامن و المصير العربي المشترك هذان المشهدان مع ما رافقهما من حصار اقتصادي قاس تعرض له العراق خلال المدة (1990–2003) سهل للولايات المتحدة الامريكية ان تحتل العراق في حرب غير متكافئة في نيسان من العام 2003على الرغم من عدم امتلاكها الشرعية الدولية على ما أقدمت عليه. وان الكويت ساهمت وبشكل فاعل في تهيئة الأرضية المناسبة لاحتلال العراق الذي اسقط اهم أعمدة النظام الإقليمي العربي[2] ، وهكذا تم تغيير نظام الحكم في العراق ، وتغيرت طبيعة التوازنات الإقليمية و الدولية في الشرق الأوسط بشكل عام و الخليج العربي على وجه الخصوص[3]، فبعد

عام 2003 حاول العراق إعادة بناء علاقته مع الكويت الا ان الأخيرة في كل مرة تثير مشكلات تؤدي الى توتر العلاقات مرة أخرى وتقضي على اية امل بتطوير العلاقات بين الطرفين ، فتارة تعويضات وتارة ديون وتارة أخرى حقول نفط مشتركة ، و الإصرار على عدم خروج العراق من طائلة البند السابع[2]. ومع اجراء اول انتخابات تشريعية في 30/1/2005 رحبت الحكومة الكويتية فيها و الشيء نفسه حصل مع مجلس الامة الكويتي ، وكمبادرة لحسن النية تجاه الكويت ومحاولة لنسيان الماضي زار رئيس الحكومة العراقية مع وفد عراقي كبير الكويت ووصفت هذه الزيارة بأنها تاريخية لأنها أول زيارة لرئيس عراقي منتخب[4]. لذا بدأ التعامل مع العراق وفق رؤية جديدة تحددها اطر الوضع الجديد المناط بالكويت تنفيذا لأوامر الولايات المتحدة الأميركية من جهة ومن جهة أخرى ادركت الكويت ان التعامل مع العراق هو السبيل الأمثل لبناء علاقات شراكة على جميع الأصعدة ،اذ بلغت واردات العراق من الكويت لعام 2018 (118707308) دولار[5]، وفي عام 2019 بلغت الصادرات الكويتية

---

(1) زينب علي مظلوم ، تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات الحكم الرشيد دراسة تطبيقية على العراق ،رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة المثنى ، 2019 ،ص244.

(2) فرقد داود سلمان ، العلاقات العراقية الكويتية بعد عام 2003 ، مجلة دراسات تاريخية ، العدد 23 ،2017 ص425 .

(3) مالك دحام الجميلي ، لمياء حسن الكناني ، العلاقات العراقية – الكويتية واشكالية ميناء مبارك ، مجلة دراسات دولية، العدد 52 ،2012 ،ص 8

(4) مصدر نفسه ، ص1 .

(5) محمد عبد الرحمن، مصدر سابق ،ص229 .

للعراق (247909) مليون دينار كويتي، وبلغت اجمالي الواردات السلعية من دولة العراق لعام 2021 (101550) دولار امريكي[1].

يتضح مما سبق ان العلاقات الكويتية - العراقية شهدت بعد سقوط نظام صدام والاحتلال الأمريكي عام 2003 عددا من المتغيرات انعكست على طبيعة علاقات العراق مع دول الخليج العربي ومن ضمنها الكويت التي اتسمت العلاقات معها بعدم الاستقرار لمدة طويلة ويعود السبب في ذلك الى المشاكل التي واجهت هذه العلاقات، فضلا عن ان العلاقات بين الدول تتغير بتغير التفاعلات والمصالح المشتركة بينها وتتفاوت بحسب الاستراتيجيات والاهداف ورغبة العراق مؤخرا في تحقيق توافق إقليمي شامل وحسن الجوار مع الدول المجاورة ومحاولة التخلص من التبعية[2]

3-علاقة الكويت مع دول مجلس التعاون الخليجي :

كان وما يزال موقع الكويت الجغرافي كدولة صغيرة غنية بمواردها النفطية ضمن منطقة الخليج من أهم المناطق في العالم وأشدها حساسية ،اذ تحتوي على أضخم احتياطي للنفط يقدر بـ 60% من الاحتياطي العالمي فضلاً عن موقعها الاستراتيجي الذي يربط القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا وهو ما أضفى على الخليج أهمية في الحسابات الجيوسياسية للقوى الكبرى وقد أنعكس ذلك على رسم السياسة الخارجية الكويتية ومن ثم فأنها دأبت على انتهاج سياسة تتفق مع حجمها كدولة صغيرة باعتمادها على الدول العظمى لحماية امنها. بنت الكويت سياستها الخارجية مع دول مجلس التعاون الخليجي على اساس تكاملي على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية على وفق النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أعلن عنه في 26/ أيار 1981. يأتي هذا من حرص الكويت باعتبارها دولة صغيرة من أن هذه التنظيمات ستعزز من وجودها واستقلالها في محيطها الإقليمي الذي يشهد تنافساً دولياً وإقليمياً لأهميته الجيوبولتيكية، إذ تجابه هذه الدول مجموعة من التحديات المشتركة من اهمها التحديات الخارجية المتمثلة بالهيمنة الأمريكية على المنطقة لحماية مصالحها الاقتصادية لأن المنطقة تعد الممول الأول للنفط في العالم[3]. ، وهناك تحديات تمثل في مواكبة المستجدات العالمية والاندماج الاقتصادي والتحدي

---

[1] دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء ، الإحصائية للصادرات الكويتية، للعام 2018 ، 2019 ، ص 7.

[2] جمهورية العراق ، وزارة التخطيط الجهاز المركزي الاحصائي ، تقرير الصادرات لسنة 2021 ، ص 8.

[3] التقرير الاستراتيجي الخليجي 2005 وحدة دراسات الخليج ، دار الخليج، الشارقة، 2005، ص58.

الفكري والتعليمي والتقني فضلاً عن المخاطر الديموغرافية وتحديات العولمة والتنمية السياسية فضلاً عن الإرهاب وتنظيم القاعدة[1].

كل هذه التحديات دفعت الكويت إلى تعميق تعاونها مع دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة هذه المخاطر لتنسيق السياسات فيما بينها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً. ولقد سعت الكويت ودول الخليج الأخرى بعد استقلالها وزيادة عائدات النفط الذي خلق إمكانيات جديدة للتعاون في المجالات كافة ففي المجال السياسي سعت الكويت وضمن ما يسمى بالمشروع الكويتي في الثمانينات إلى إقامة اتحاد إقليمي بين دول الخليج العربية وكذلك سعيها لحل مشكلات عمان واليمن وقطر والبحرين وإلى وقف الحرب العراقية الإيرانية وأيدت مبادرة فهد للسلام عام 1981 التي تبناها مؤتمر القمة العربية عام 1982 و تأييدها لمبادرة. الملك عبد الله لحل النزاع العربي الإسرائيلي عام 2002 [2] . فضلاً عن تنسيقها السياسي والدبلوماسي والاقتصادي مع دول مجلس التعاون تجاه دخول القوات العراقية للكويت وتمثل هذا التنسيق في أول مؤتمر للقمة الخليجية الذي عقد لأول مره بعد الغزو في كانون أول 1990 والتي اتفقت فيها دول الخليج على رفض دخول القوات العراقية ولكنها اختلفت في طريقة التعامل مع العراق دبلوماسياً أم عسكرياً[3]. أما فيما يخص التعاون الاقتصادي بين الكويت ودول مجلس التعاون فقد حاولت دول المجلس التعاون في مجال التكامل الاقتصادي من خلال الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي صدّق على معظم بنودها جميع دول الخليج العربية عام 1981 وتضمنت ثمان وعشرون مادة ،ولكن هذه الاتفاقية لم يحقق المجلس منها حتى الآن إلا قيام منطقة تجارة حرة عندما ألغيت الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء أما الاتحاد الجمركي فأنه يتحرك ببطئ شديد بسبب التأجيلات المستمرة لقرار توحيد التعرفة الجمركية وقد قررت تخفيض التعريفات الجمركية بواقع 5% على جميع المستوردات من خارج الاتحاد الجمركي كما حدد نهاية عام 2020 موعداً لإطلاق العملة الموحدة وإقامة اتحاد كمركي بحلول عام 2013 بدلاً من عام 2005 وقد أقر الاتحاد الجمركي في مؤتمر الدوحة ودخل حيز التنفيذ[4]. وعلى الرغم من ذلك يعد إصدار الاتفاقية الاقتصادية أثناء قمة مسقط عام 2001 لتحل محل الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي أقرها المجلس في عام 1981 تقدماً مهماً بسبب إضافات جديدة كالسماح بتمليك العقارات والأسهم ومزاولة الأنشطة

---

[1] نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2002،ص201- 211.

[2] نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مصدر سابق ، ص201- 211.

[3] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وثائق مجلس التعاون الخليجي موقع الأمانة العامة، www.gcc-sg.org .

[4] الاتفاقية الاقتصادية (المطورة)، على موقع الأمانة العامة: www.gcc-sg.org ..

الاقتصادية والاستثمارية والخدمية والحماية التأمينية وإنشاء السوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي والعملة الموحدة[1].

تشير الاحصائيات السنوية لعام 2020 بقوة علاقات دولة الكويت بالمجلس الخليجي وذلك من خلال تعزيز الاستثمار والصادرات النفطية وغير النفطية من السلعية وغيرها من الصادرات، وان قيمة الصادرات قد فاقت قيمة الواردات ، وان قيمة الصادرات فقد وصلت الى (55889) دينار كويتي ، اما نسبة الواردات فقد كانت اكثر من قيم الصادرات فكانت (1709137) دينار كويتي .

اما بالنسبة للصادرات التي صدرتها دولة الكويت الى الدول العربية الأخرى فكانت قيمتها (297033) دينار كويتي وبنسبة (1,4%) من قيم الصادرات الكلية ، وكان الاستيراد من الدول العربية بنفس النسبة وكانت القيمة هي (139616) دينار كويتي ، اما بخصوص الصادرات الى الدول الإسلامية غير العربية والتي تقع في اسيا فكانت قيم الصادرات هي (115187) دينار كويتي وبنسبة (0.56%) من اجمالي الصادرات الكلي ، نلاحظ ان قيم الواردات من الدول الإسلامية الغير عربية التي تقع في اسيا قد ازداد على قيم الصادرات وقد بلغت نسبتها (5.3%) من قيم الواردات الكلية وبقيمة (508522) دينار كويتي ، اما قيم الصادرات التي صدرت الى الاتحاد الأوربي فقد بلغت نسبتها (0.29%) من اجمال الصادرات الكلي وبقيمة (59358) دينار كويتي وكانت الواردات من دول الاتحاد الأوربي قد ارتفعت اكثر من قيم الصادرات بلغت نسبتها (26.2%) وبقيمة (2496469) دينار كويتي ، وكذلك بلغت صادرات الكويت الى الولايات المتحدة (15631) دينار كويتي وبنسبة (0.0063%) ، ويلاحظ ان الواردات من الولايات المتحدة قد ازدادت عن قيم الصادرات كانت (921180)دينار كويتي وبنسبة (9.6%)، وكذلك بلغت قيم الصادرات الى الدول الآسيوية (1569966) دينار كويتي وبنسبة وصلت الى (7,6%) من اجمالي القيم الكلية ، يلاحظ ان قيم الواردات من الدول الآسيوية قد بلغت (3727226) دينار كويتي وهي اعلى من قيم الصادرات حيث كانت نسبتها (39.1%) من اجمالي قيم الواردات، اما بقية الصادرات الكويتية الى بقية دول العالم فقد بلغت (17827407) دينار كويتي وبنسبة تفوق قيم الواردات فقد بلغت (87.2%) من قيم الصادرات الكلي، ومن جانب قيم الواردات من بقية دول العالم انخفضت نسبتها الى نحو (0.14%) وبقيمة (13458) دينار كويتي .

جدول (32) التبادلات التجارية لدولة الكويت لعام 2020 (دينار كويتي)

الدولة	الصادرات	النسبة %	الواردات	النسبة %

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، التعاون في مجال الطاقة، البيان الصادر ، 2010، ص11.

مجلس التعاون	558889	2.7	1709137	17.9
الدول العربية	297033	1.4	139616	1.4
الدول الإسلامية غير عربية في اسيا	115187	0.56	508522	5.3
الاتحاد الاوربي	59358	0.29	2496469	26.2
الولايات المتحدة	15631	0.0063	921180	9.6
الدول الاسيوية	1569966	7.6	3727226	39.1
بقية دول العالم	17827407	87.2	13458	0.14
المجموع	20443471	100	9515608	99.6

المصدر : من اعتماد الباحثة على : دولة الكويت الإدارة المركزية للإحصاء ، الإحصاءات العامة ،2020،ص 216-224.

ثانياً :العلاقات الاقتصادية للكويت مع الدول غير العربية :

1-العلاقات الاقتصادية الكويتية – الإيرانية : عندما استقلت الكويت بدأت العَلاقات الاقتصاديّة رسميًّا بينها وبين إيران إذ كانت الكويت تفتقر إلى العمالة الماهرة والخبرات الكافية، فاستغلّت إيران تلك الحالة وبادرت بتقديم العديد من الخدمات، فأقامت معها عَلاقات اقتصاديّة وتجاريّة[1].لكن في السبعينات تحديدًا وقّعت الدولتان اتفاقيّات ومعاهدات اقتصاديّة عدة، بينها اتفاقيّة الترانزيت والتجارة (إعادة تصدير البضائع)، والتبادل التجاريّ بين موانى الكويت والمحمرة وبوشهر وبندر عباس، وقد بلغ حجم التبادل التجاريّ بين البلدَين نحو 150 مليون دولار سنويًّا. وتُعَدّ إيران دولة استراتيجيّة مُهِمّة للكويت انطلاقًا من ثقلها السياسيّ وموقعها المتميز، فضلًا عن كونها مصدرًا أساسيًّا للغاز في المقابل، تشكّل الكويت، انطلاقًا من موقعها الجيواستراتيجي في المثلث بين إيران والعراق والسعوديّة، فضلًا عن مخزونها النفطيّ ودبلوماسيّتها الهادئة، قيمة أساسية لإيران في المِنطَقة تعتمد الكويت على إيران في توفير المواد الزراعيّة والإنشائيّة والغذائيّة ولهذا تحتفظ الكويت بعَلاقات جيدة معها، كما تشترك الدولتان في أنهما قوّتان مؤثرتان في سوق النفط العالميّة، وعضويّة الكويت في منظمة «أوبك» تجعلها محلّ اهتمام إيران، لما لتلك المنظمة من أهمّيّة في تحديد سياسة النفط، وهو المورد الوحيد للكويت والمهمّ لإيران. وتُظهِر البيانات الرسميّة الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء أن إيران احتلّت المرتبة الـ14 بين الدول المستوردة للبضائع غير النفطيّة الكويتيّة ومشتقاتها، إذ وصل حجم الصادرات الكويتيّة إليها في 2017 إلى 25,752 مليون دينار على الفترة المماثلة من عام 2018، وكشفت البيانات أن حجم الواردات الإيرانيّة من الكويت في السنة، وهنا تبدو أهمّيّة الكويت كسوق مُهِمّة للصادرات الإيرانيّة، وتزداد تلك الأهمّيّة في وقت عانت فيه إيران من العزلة وفرض

[1] العَلاقات الإيرانيّة-الكويتية.. رؤية تحليلية، موقع البيئة، www.cutt.us/GAAV.

العقوبات الاقتصاديّة وبحثها عن أسواق لمعالجة آثار الحصار والعقوبات، كما تمثل إيران في الوقت نفسه مصدرًا مُهمًّا للواردات الغذائية وبديلًا تجاريًّا قويًّا، ومصدرًا للإمدادات بالغاز وغيرها من مصادر الطاقة، ولا شك أن هذا العامل الاقتصاديّ يلعب دورًا مُهمًّا في التأثير على العَلاقة بين البلدَين، لهذا خلال مراحل التوتر لم تتأثر العَلاقات الاقتصاديّة بالعوامل السياسيّة أو الخلافات الحدوديّة، بل إنّ الدولتين تسعيان طَوال الوقت من أجل تحسين العَلاقات الاقتصاديّة وزيادة حجم التبادل التجاريّ[1] وتشير الاحصائيات لعام 2020 ان الصادرات الكويتية الى ايران بلغت (22791) دينار كويتي واما قيمة الواردات فقد بلغت58,337 دينار كويتي[2] .

2- العلاقات الاقتصادية الكويتية –الهندية: ان العلاقات الكويتية الهندية قديمة وعميقة الجذور يرجع تاريخها إلى أقدم العصور منذ أن بدأ العرب التجارة شبه القارة الهندية، فكانوا ينزلون على سواحل الهند بغرض التجارة في الهند من الجواهر والمعادن والروائح الطيبة مثل الأحجار الكريمة والعود وخشب الصندل والساج، وكان يستخدم خشب الساج لبناء القصور والمساكن والسفن الفاخرة في جميع أرجاء المعمورة ولاسيما في البلدان العربية شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً بما فيها دولة الكويت وتعود العلاقات الهندية الكويتية الى قديم الزمان اذ كانت الكويت تستورد من الهند الخشب والالواح الكبيرة لكي تصنع السفن كما كان يتم تصنيع أشرعة هذه السفن من قماش قطني سميك كان يجلب من الهند أيضا التي كانت تتبادل السلع التجارية التي تصدرها الكويت للهند إذ كان تجار الكويت يبحرون بتلك السفن إلى الهند وما جاورها من بلدان، بغرض نقل البضائع من وإلى تلك البلاد كسبا للرزق، حينما كانت التجارة على قدم وساق في مختلف المجالات مثل البهارات والتوابل والخشب والخيول والتمور ضمن التبادل التجاري بين الكويت والهند حيث يقول الكابتن الإنجليزي "بروكس" الذي كان يعمل في البحرية الهندية عام 1829م" إن الكويت لعبت دورا مهما في تلك الحقبة من الزمن، في تزويد البلدان المجاورة لها والبعيدة عن الشاطئ، بالقمح والقهوه ومنتجات الهند كالأقمشة والأرز والسكر والخشب والبهارات والقطن[3] ، ونتيجة الصلات والعلاقات التي تربط شعوب البلدين بعضهم بعضاً ارتباطا قويا، حتى يقول بعضهم إن كلمة الكويت يرجع أصلها إلى اللغة الهندية وهي "كوت" بمعنى قلعة، كما توجد كلمة "كوت" في اسم مدينة هندية وهي "كالي كوت" يعنى قلعة "كالي"، هذه الحقائق تؤكد بأن العلاقات التجارية بين البلدين كانت بمثابة أقوى جسر للتواصل وترويج الثقافة والصلات الودية بين الشعوب لكلا الدولتين . فدولة الكويت كانت تستخدم العملة الهندية

---

(1) Economic relations between Iran and six South-Gulf states. http://cutt.us/zwpB7.

(2) دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء ، الإحصاءات السنوية ،2020 ،ص7

(3)محمد عبد الهادي جمال، الحرف والمهن والأنشطة والتجارة القديمة في الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، عام 2003م، ص65.

كعملة رسمية حتى عام 1961م[1] وعندما استتب أمر حكم البلاد لآل الصباح بشكل مستقل عقب استقلال الكويت من الاستعمار البريطاني، بدأت الدولة تصدر العملات النقدية، وفي البداية كانت هناك فقط خمس عملات نقدية حتى ظهور عملة دولة رسمياً في الكويت عام 1961م .وفي السنوات الأخيرة، اهتمت الدولتان بتنظيم العديد من الاحتفالات الثقافية ومهرجانات الأطعمة ومعارض الصنعات اليدوية وحفلات الموسيقى والسينما في كلتا الدولتين خلال المدة من 2008م إلى 2013م[2]، ومن بينها تم تنظيم مهرجان الهند في الكويت عام 2009م، وعلى أساس التبادل، قامت دولة الكويت بتنظيم أسبوع الكويت الثقافي في كل من العاصمة الهندية نيودلهي ومدينة جاي فور بولاية راجستهان الهندية، كما تم تنظيم المعارض لعرض صور الآثار الإسلامية الهندية، في الكويت عام 2013م.

ومن هذا المنطلق، يتضح أن العلاقات الثقافية في مختلف أشكالها وأنواعها تزدهر بشكل مستمر بين الهند ودولة الكويت منذ أقدم الزمن حتى أصبحت الدولتان مرتبطتين ببعضهما ارتباطا قويا بفضل تزايد التفاعلات والارتباطات الثقافية والاجتماعية والتجارية بين الدولتين ومن المعلوم تاريخياً أن الهند كانت خامس دولة في العالم[3]، اعترفت باستقلال دولة الكويت عام 1961م[4]، وان الكويت من أوائل الدول التي وقفت إلى جانب الهند خلال الحرب الهندية – الصينية عام 1962م، حيث قامت العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية الهند ودولة الكويت عام 1962م وفتحت الهند في ذات العام، سفارتها في دولة الكويت، بينما فتحت السفارة الكويتية في جمهورية الهند عام 1964م، وقام ولي العهد الكويتي آنذاك بزيارة إلى الهند بهذه المناسبة[5] ومن هذا المنطلق، بدأ العالم يتجه صوب دولة الكويت من كل حدب وصوب ليستفيد من خيراتها وبركاتها وثرواتها، كما توافد إليها المواطنون الهنود أيضاً، وأثبتوا جدارتهم ومهاراتهم وكفاءتهم العالية للعمل في الكويت في شتى النواحي، و يشكل الهنود المقيمون فيها أكبر جالية وافدة وسط الأجانب، إذ يبلغ عدد الهنود قرابة مليون فرد من الجالية الهندية لعام 2021 ، يعملون في مختلف القطاعات، لذا تتراوح التحويلات المالية التي يقوم بها الهنود العاملون في تلك البلاد، إلى الهند ما بين 3-4 مليار دولار سنوياً وتمتد هذه العلاقات الثنائية الوطيدة إلى تبادل البرامج الثقافية والتعليمية، كما يتجه بعض الشباب

---

[1] تقرير نشره موقع (Indian Lineage to Kuwait Postal History) (indiansinkuwait.com،)

[2] تقرير اقتصادي نشره الجناح الدولي لاتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية (International Division ASSOCHAM) حول التبادل التجاري بين الهند ودولة الكويت. متوفر على الرابط : www.u.pw/7pmcuK2.

[3] تقرير حول العلاقات الثنائية بين الهند والكويت، نشرته سفارة الهند لدى الكويت على موقعها، فيما يلي الرابط لهذا التقرير . (http://indembkwt.org/pendind/bilateral.php).

[4] تقرير حول العلاقات الهندية والكويتية نشرته وزارة الخارجية الهندية على موقعها الإلكتروني، ويمكن الوصول إلى ذلك http://www.mea.gov.in/Portal/ForeignRelation/Kuwait_January_2014

[5] A special report on Indo-Kuwait Relations, published by Diplomatist Magazine, in association with The Embassy of India, Kuwait2020. .

الكويتيين إلى الهند بغية تلقي الدراسات والتعليم العالي في شتى الجامعات الهندية عبر أنحاء الهند، فيمكن القول إن العلاقات الهندية الكويتية تعتمد على تبادل البرامج الثقافية والتعليمية منذ أن وقعت الدولتان عدة اتفاقيات في مجالات الثقافة والتعليم والتربية، إذ وقعت أول اتفاقية في مجال الثقافة عام 1970م ، اذ ان للعلاقات الثقافية ارتباطا كبيراً بالجانب الاقتصادي ، لما تدفعه الدولة من أموال مقابل البعثات الدراسية وغيرها . وتكتسب الهند أهمية كبيرة من الناحية السياسية لأنها تبرز كقوة ذات نفوذ كبير في المنطقة وبإمكانها استخدام نفوذها في الحفاظ على الاستقرار السياسي على المستوى الإقليمي، إذ تؤيد الهند دائما إرساء الأمن والسلام وإقامة العلاقات الودية والصداقة مع دول العالم العربي ولاسيما مع دول الخليج العربي التي ترتبط الهند معها ارتباطاً قوياً فيما يخص سد متطلبات الطاقة والعناية برفاهية المواطنين الهنود المقيمين في المنطقة الخليجية .وتشير الاحصائيات التجارية الصادرة من دولة الكويت الى الهند لعام 2019 ان قيمتها قد بلغت 244583 دينار كويتي . اما قيمة الواردات من الهند الى الكويت فقد بلغت 578058 دينار كويتي لعام 2019[1].

3- العلاقات الاقتصادية الكويتية - التركية: تتسم العلاقات الكويتية التركية بالتبادل التجاري الذي يتمثل بمشتركات الصادرات والواردات ما بين البلدين حيث كشف رئيس قسم المكاتب الخارجية في جمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقلين في تركيا إبراهيم أويار أن حجم التبادل التجاري بين الكويت وتركيا متواضع وضئيل جدا ، ويبلغ حجم صادرات تركيا للكويت 197298 دينار كويتي مقابل 25907 مليون دينار هي قيمة وارداتها منها. وأعرب أويار في لقاء مع «جريدة الانباء» عن ضرورة تعزيز حجم التبادل التجاري الخجول بين البلدين في مجالي الاستثمار والتجارة وزيادته ليصل الى ملياري دولار على الاقل في غضون عامين. وذكر ان افتتاح الجمعية مكتبا تمثيليا لها في الكويت مؤخرا سيساهم في رفع حجم التبادل التجاري بين الجانبين، حيث جعلت تركيا فرصة أمام الشركات الكويتية للاستثمار في تركيا بمجال البتروكيماويات والنفط والصناعات وكان من الامور المهمة للجمعية مؤخرا افتتاح مكتب تمثيلي في الكويت عام 2019 بهدف تعزيز العلاقات التجارية بين الكويت وتركيا في اعقاب التحسن الكبير الذي سجل مستوى عاليا على صعيد العلاقات السياسية بين البلدين، مستقبلا هو دعم وارتقاء مستوى التعاون التجاري بين الدولتين والذي يعود لزمن بعيد.قام وفد من جمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقلين بعقد لقاءات موسعة مع مسؤولين من هيئة تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر ومسؤولي غرفة تجارة وصناعة الكويت واعضائها، وكانت المحادثات فرصة طيبة لبحث فرص الاستثمار المتبادل بين الجانبين وتبادل المعلومات القيمة والبيانات المتعلقة بهذه الفرص والمشاريع الاستثمارية. اما حجم التبادل التجاري بين الكويت وتركيا وفق اخر احصائيات رسمية

[1] **المجلس التجاري العربي التركي : www.taccouncil.com.**

[1] كما ان وفد الجمعية سيعود إلى الكويت في غضون شهر حاملا المزيد من المشروعات التنموية الضخمة التي تنفذها تركيا حاليا، ولا شك ان عام 2019 سيكون مختلفا عن سابقه بالنسبة لدولتين على صعيد اقامة الاعمال والانشطة التجارية بينهما.ثمة شركات تركية كبيرة تعمل في مجال المقاولات والانشاءات داخل السوق المحلي الكويتي، ولدينا تخصصات ضخمة في قطاعات التعليم والدفاع والمواد الغذائية ونطمح الى ان تدخل تلك الشركات السوق الكويتي قريبا. ولدى تركيا 16 قطاعا تضم شركات صغيرة ومتوسطة الحجم، لذا فان جمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقلين تعمل على مشاركة الكويت في خطة التنمية الاقتصادية «كويت جديدة»، لاسيما ان الاقتصاد التركي قوي وينمو بسرعة في اطار الخطة التنموية 2023، وبالمقابل هناك خطة الكويت 2035 ،اما قيم التبادلات التجارية بين الدولتين فقد اشير اليها في الإحصائية السنوية لعام 2019 فقد بلغت قيم الواردات الى دولة الكويت 197298 دينار كويتي ، اما قيمة الصادرات من دولة الكويت فأنها وصلت الى 25907 [2].

أمّا عدد الشركات التركية العاملة في الكويت يتبين ان دخول الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في عقد شراكات مع شركاء كويتيين بهدف الاستثمار والتداول العقاري يمثل احد الاهداف في الوقت الراهن لأنه مناسب جدا لإقامة الشراكات في المجالات العقارية والتجارية والصناعية.اما فرص استثمار الشركات الكويتية في تركيا كان بإمكان الشركات الكويتية العمل في تركيا في مجالات البتروكيماويات والنفط والصناعات المختلفة والطاقة وتخزينها وسيكون العائد الاستثماري مرتفعا للغاية، بالإضافة الى شراء الشركات التركية الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في الصناعات المختلفة وتنميتها ومن ثم نقلها الى دول اخرى، لاسيما ان لدى تركيا تكنولوجيا عالية ومتقدمة ومعرفة كبيرة في مجالات كثيرة كالمعدات والمحركات والعقارات، وبفضل الدعم من الشركات الكويتية يمكننا خلق شركات() .

ثالثاً : العلاقات الاقتصادية للكويت مع الدول العالمية :

تعد العلاقات الدولية احد اهم فروع العلوم السياسية في عصرنا الحاضر فالعلاقات الدولية التي تتم بين الدول بعضها مع بعض او بينها وبين المنظمات الدولية او الاقليمية، ذات نظريات سياسية تدرس على اعلى المستويات، ويتم التخصص فيها للراغبين في العمل او التدريس في هذا الشأن وهي تدرس كل الظواهر التي تتعدى الحدود الدولية. ومن خلال سياسيي الدولة في تعاملهم مع الدول والمنظمات الأخرى و يمكن معرفة اهمية وفهم رؤساء هذه الدول في استثمار امكانات دولهم وقدراتهم الشخصية في بناء مصالح دولهم وتطويرها وحماية امنهم القومي وتطوير اقتصادهم. وربما دول كبيرة المساحة، ولكنها لا تملك تأثيرا يذكر في العلاقات الدولية، بينما هناك

[1] دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء ، الإحصائية التجارية السنوية ، 2019 ،ص 7-8 .

[2] المجلس التجاري العربي التركي ،مصدر سابق ..

دول اصغر تملك تأثيرا ايجابيا يتخطى حدودها الدولية[1]. كما أشار خبيران في الشؤون العربية والكويتية على ان تحرير دولة الكويت من الاحتلال العراقي شكل سابقة في العلاقات الدولية المعاصرة. فقد عبر كبير الباحثين الذي ساهم في وضع عدة مؤلفات عن دولة الكويت في معهد الاستشراق البروفيسور فلاديمير ايسايف في حديث لوكالة الانباء الكويتية (كونا) في عام 2011 بمناسبة الاحتفالات بالذكرى الخمسين للاستقلال والعشرين للتحرير ان تحرير دولة الكويت كان حدثا مدويا وغير عادي في الحياة الدولية وكرس الكثير من العبر والدروس على الصدى الاقليمي والعالمي[2]، اما في جانب العلاقات التجارية فقد ساهمت الكويت في التجارة الدولية من خلال تأثير الدول اقتصادياً مرتبط بشكل وثيق بأحجامها أو عدد سكانها أو مواردها الطبيعية، وهذا فعلاً ما يدور في أذهاننا أثناء الحديث عن الدول الصناعية الكبرى، كالولايات المتحدة الأميركية والصين واليابان وروسيا ..وغيرها، وكذلك الكويت تستمد قوتها الاقتصادية من مكانتها في سوق الطاقة العالمي، إذ تحتل المركز السابع في قائمة البلدان صاحبة أكبر احتياطيات نفطية مثبتة عالميا بنسبة 8 في المئة لعام 2020، فضلاً عن أنها تاسع أكبر منتج للخام بواقع 2.7 مليون برميل يومياً (تراجعت قليلاً نتيجة الالتزام باتفاق أوبك+)، إضافة إلى موقعها الجغرافي المتميز في قلب الشرق الأوسط الذي أكسبها بُعداً إستراتيجياً كنقطة عبور بين أوروبا وأفريقيا من جهة وآسيا الوسطى وشبه القارة الهندية من جهة أخرى، مما جعلها مدخلاً لسوق إقليمية واسعة يقارب سكانها مليار نسمة وتقول مصادر اقتصادية إن الكويت عززت مكانتها التجارية والمالية مع دول الإقليم والعالم، ففتحت ذراعيها لزيادة التبادل التجاري شرقاً وغرباً، وتسعى للتحول إلى مركز مالي وتجاري إقليمي وعالمي جاذب للاستثمار يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي ويحقق التنمية البشرية وفقاً لرؤية «الكويت 2035»، كما أن سياسة الكويت الخارجية وحيادها المعهود عن الصراعات والتجاذبات، إضافة إلى دورها الداعم للتنمية في شتى أصقاع الأرض، جميعها عوامل انعكست إيجاباً على قوة اقتصادها واستقراره، وعمق علاقتها العربية والعالمية[3]، ويكمن بيان علاقاتها مع بعض الدول العالمية على الوجه الاتي :

1-العلاقات الاقتصادية مابين الكويت والاتحاد الأوربي : يتمتع الاتحاد الأوروبي بعلاقات عريقة مع دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى (دولة قطر والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة) عبر مجموعة من القضايا على عدة مستويات ، لا سيما في مجال التعاون الاقتصادي والتجارة ، وكذلك لعبت الكويت دورًا رئيسيًا في تعزيز المشاركة

---

(1) عبد المحسن يوسف جمال ،الكويت وعلاقاتها الدولية ،جريدة القبس، متوفر على : www.2u.pw/rtdBCt.

(2) موسكو ، تحرير دولة الكويت شكل سابقة في العلاقات الدولية المعاصرة متوفر على: www.u.pw/LeYWa2

(3) وليد منصور ، جريدة القبس 17 أكتوبر 2020 www.alqabas.com/article/5808787.

الإقليمية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في إطار اتفاقية التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي لعام 1988.

كانت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والكويت قوية تاريخياً وفي الآونة الأخيرة شهدت علاقات الثنائية زخما كبيرا، كانت الكويت أول دولة في الخليج توقع اتفاقية تعاون مع دائرة العمل الخارجي الأوروبي(EEAS) في يوليو 2016. يوفر ترتيب التعاون منصة للمشاورات السياسية المنتظمة التي تغطي التحديات الإقليمية المشتركة في الشرق الأوسط وخارجه .كما ينص على إجراء مشاورات قطاعية في مجالات الطاقة (بما في ذلك الطاقة النظيفة والمتجددة) والأمن ومكافحة الإرهاب والتعاون الإنمائي ومجالات أخرى ذات اهتمام مشترك. ومن بين أكبر المانحين العرب ، تعد الكويت حليفًا مهمًا للاتحاد الأوروبي في المجال الإنساني .أظهر الاتحاد الأوروبي والكويت استعدادهما للتعاون في مواجهة التحديات الدولية بشكل مشترك، من خلال المشاركة في رئاسة العديد من الأحداث الدولية المهمة، مثل مؤتمر بروكسل حول دعم مستقبل سوريا والمنطقة ، ومؤتمر الكويت الدولي حول إعادة إعمار العراق، المؤتمر الدولي حول محنة الروهينجا ، وتعد العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والكويت أيضًا محورًا مهمًا للعلاقة الثنائية حيث أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الثالث للكويت (إحصائيات 2018) .ويشارك الجانبان في حوار منتظم حول قضايا التجارة والاستثمار والاقتصاد الكلي في إطار مجلس التعاون الخليجي .عُقد أول منتدى أعمال بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي في الكويت في مارس 2019. وان الاتحاد الأوروبي عمل على تعزيز هذا العلاقات لدعم "رؤية الكويت 2035" لتنويع اقتصادها ، بناءً على العلاقات الراسخة التي تتمتع بها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مع الكويت[1]، وقد لعبت التجارة الكويتية دوراً مهماً مع دول الاتحاد الأوربي حيث بلغت قيمة الصادرات لدولة الكويت عام 2020 الى 41519 دينار كويتي ، اما من جانب الواردات التي وصلت الى دولت الكويت في عام 2020 فقد بلغت 1628096 دينار كويتي ، مما جعل التعاون المشترك بين الدول الاوربية والكويت تعاون التجاري يعزز العلاقات السياسية والتجارية، وأعلنت الكويت بيان رسمي في عام 2021 صادر عن وزارة النفط ووزارة التعليم العالي الاجتماع ال35 للجنة الوزارية لمراقبة الإنتاج والاجتماع الوزاري ال182 لمنظمة (أوبك) والاجتماع الوزاري الـ23 لتحالف (أوبك بلس) بأن المشاورات الاعتيادية الدورية التي تصاحب مثل هذه الاجتماعات المهمة (أوبك بلس) من خلال التشاور والتنسيق وإعلان اتفاق التعاون تقوم بكل ما يساهم ويدعم استقرار الأسواق وتوازنها واشارة إلى أن دولة الكويت تدعم دائما العمل الجماعي ضمن إطار اتفاق (أوبك بلس) وذلك بعد التشاور ودراسة أوضاع الأسواق النفطية ضمن إطار عمل اللجان الفنية والوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج كالمعتاد حيث ساهمت الاتفاقية بارتفاع قيم الصادرات

[1] **An official website of the European Union: https://2u.pw/BKMULg.**

الكويتية من النفط الى الدول المصدرة لمنظمة أوبك فقد بلغ قيمة الصادرات الى 596363 دينار كويتي، اما قيمة الواردات من الدول المصدرة للبترول (أوبك) فقد بلغت 1364563 دينار كويتي[1].

2- العلاقات الاقتصادية الكويتية – الامريكية العلاقات قبل عام 1990: بدأت العلاقة بين الدولتين بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عندما اتجهت الولايات المتحدة لتوسيع حضورها السياسي والعسكري على نطاق ضيق في كل دول الشرق الأوسط، رغم أنّ المتحكم الرئيس في تفاعلات المنطقة آنذاك هو بريطانيا، إلا أنّه مع الإنسحاب المتسارع للأخيرة من المنطقة كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بالإحلال بدلها، ورغم أنّ تركيز الولايات المتحدة الأمريكية كان منصباً على السعودية وإيران وتركيا ومصر واسرائيل، بوصفها دولا كانت قائمة ومستقلة، إلا أنها سرعان ما بدأت تدخل دولا أخرى في دائرة الاهتمام الأمريكي، ومنها ،العراق، ثم الامارات الخليجية التي بدأت ملامح استقلالها عن بريطانيا، وفي عقد الخمسينات من القرن الماضي، كانت الكويت قد وصلت إلى مرحلة متقدمة من الادارة المدنية، مما دفع الولايات المتحدة إلى فتح القنصلية الأمريكية في الكويت عام 1951، واستمر نشاطها حتى العام 1961 وهو تاريخ استقلال الكويت لتتحول القنصلية إلى سفارة أعترافاً من الولايات المتحدة الأمريكية بالكويت كدولة مستقلة، وهو الأمر الذي اكتسب أهميته السياسية آنذاك، فبعد إعلان إستقلال الكويت أعلن العراق في عهد عبد الكريم قاسم بتبعية الكويت إلى العراق، فكان هذا الأعتراف وغيره من الدول الأخرى عاملاً فارضاً لواقع سياسي دولي لا يمكن للعراق أنّ يغيره بإرادته المنفردة، في ظرف الصراع الدولي آنذاك ووضوح اتجاه الكويت في الاقتراب من المعسكر الغربي وبعد ان استقرت دولة الكويت ككيان مستقل، وأتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنّ تأخذ حيزاً أكبر في التفاعلات الشرق أوسطية وأتجه العراق إلى دوامة عدم استقرار أكبر(2).

تتسم العلاقات التجارية الكويتية الأمريكية على مدى العقود الطويلة الماضية بالثبات والاستمرارية بنيت خلالها علاقة متميزة من التبادل التجاري وصل حجمه لنحو مليار دينار كويتي (نحو) 33 مليار دولار(أمريكي) من دون النفط ومشتقاته خلال لعام 2006. وكان يأمل الجانبان تعزيز العلاقات على مختلف الأصعدة من خلال زيارة أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح للعاصمة الامريكية واشنطن ولقائه، الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في سنة 2018 (3)، وقد سعى الجانبان بصورة مستمرة إلى زيادة العلاقات التجارية من خلال تبادل الزيارات وإقامة المنتديات الإقتصادية ، إذ قام وزير التجارة والصناعة الكويتية خالد الروضان بلقاء نظيره

---

[1] دولة الكويت ، الإدارة المركزية للحصاء ، إحصاءات التجارة الخارجية ،2020 ، ص51-52.

[2] حسام علم الدين ، التزام كويتي كامل باتفاق إعلان التعاون داخل أوبك بلس ، 2021 ، صحيفة القبس متوفر على : www.u.pw/THtLmZ2.

[3] محمد العنزي -وكالة الانباء الكويتية (كونا) 13-9-2018 متوفر على الموقع : u.pw/xlRUuu2

الأمريكي ويلبور روس في واشنطن في شهر أبريل لبحث تطوير أمير الكويت إلى واشنطن آنذاك(1). عقدت غرفة التجارة الأمريكية وغرفة تجارة وصناعة الكويت بالتعاون مع هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية في سبتمبر 2018 أول منتدى اقتصادي أمريكي - كويتي من نوعه لتعزيز العلاقة التجارية والاستثمارية بين الدولتين بالتزامن مع زيارة امير الكويت آنذاك الى واشنطن(2) وانعكست تلك العلاقات على إجمالي حجم التبادل التجاري بين الدولتين من مختلف السلع النفطية وغير النفطية الذي بلغ نحو ستة مليارات دولار أمريكي وتتركز الصادرات الكويتية على المنتجات البترولية فيما تتركز الصادرات الأمريكية في قطاع النقل. وتستورد الكويت العديد من المنتجات الأمريكية مما جعل الميزان التجاري يميل بشدة نحو الولايات المتحدة إذ وصلت قيمة الصادرات الأمريكية نحو الكويت نحو 1,044 مليار دينار (نحو) 3.3 مليار دولار أمريكي(3). كما يتبين لنا من خلال مركز الإحصاء الكويتي قيمة الصادرات الكويتية الى أمريكا قد بلغت نحو 859,715 الف دينار كويتي في عام 2015 اما في عام 2016 فقد تقدمت الصادرات الكويتية الى أمريكا بحوالي 884,035 الف دينار كويتي وكما يتبين لنا ان في عام 2017 ازدادت القيمة الى نحو 1,044,261 دينار كويتي وهذا ما يتبين ان ازدياد هذه القيمة السوقية المتفوقة على السنوات السابقة في الصادرات الكويتية اما في عام 2018 انخفضت قيمة الصادرات الكويتية الى نحو 937,014 مما يتبين تراجع الصادرات الكويتية في هذه السنة كذلك في عام 2019 قد انخفضت القيمة السوقية لصادرات الكويتية الى الولايات المتحدة الامريكية الى نحو 921,180دينار كويتي وهذا يدل على انخفاض بأقل من السنة السابقة وقد تبين لنا ان سنة 2017 هي اعلى قيمة سوقية لصادرات الكويتية الامريكية[4] .

خلاصة لما تقدم ان العلاقة الاقتصادية بين الكويت والولايات المتحدة تتميز بالتبادل التجاري القوي، وتدفق الاستثمارات، والتعاون المصرفي. وان هذه العلاقة تعزز التنمية الاقتصادية وتعمل على تحقيق الازدهار بين الدولتين.

---

(1) دولة الكويت ،الإدارة المركزية للإحصاء ، الإحصاءات التجارية الخارجية ، 2020 ،ص 51-52

(2) Jon B. Alterman, Iraq and the Gulf States The Balance of Fear, Special Report, No. 189, Washington, United States Institute of Peace, August 2007, pp: 3-4.

(3) محمد العنزي -وكالة الانباء الكويتية (كونا)، مصدر سابق .ص3

(4) دولة الكويت، الإدارة المركزية للإحصاء، الإحصاءات السنوية، 2019 ، 2020 ،ص 7

المبحث الثاني : الوزن الاقتصادي للكويت والرؤية المستقبلية

اولاً : الوزن الاقتصادي لدولة الكويت :

ان موضوع الوزن الاقتصادي يعد عاملاً مهماً لتحديد قوة الدولة وتقييمها من الموضوعات المهمة التي أهتم بها الفكر الاستراتيجي، وذلك لارتباطها الوثيق بالأمن القومي للدولة من حماية قدرة الدولة على البقاء والاستمرارية والمحافظة على قيم المجتمع، الذي لن يأتي إلا من استخدام الدولة لكل عناصر قوتها. وأن القوة الاقتصادية تعد أحد متغيرات التوازن الإقليمي أو الدولي وهي محصلة تفاعل عناصرها المادية وغير المادية وباعتبار الدولة جزء من المجتمع الدولي فإن التعرف على قوتها لا يكون بمعزل عن المجتمع الدولي، فالقوة مسألة نسبية وليست مطلقة أي إنها تفهم في إطار المقارنة بين دولة ما وقوة دولة أو مجموعة دول، كما لا يمكن التعرف على قوة الدولة دون النظر للهدف من استخدام هذه القوة ولاسيما ونحن نشهد مرحلة من مراحل تطور النظام الدولي الراهن وتعدد أقطاب هذا النظام في ظل نشوء التكتلات العملاقة هذا يعني إن العالم المعاصر يتجه في ظل ما يسمى بالنظام الجديد للاعتماد المتبادل والعلاقات الدولية المتشابكة[1] .

مؤشرات الاقتصاد الكويتي :

1- مؤشرات الانكشاف التجاري :

يعبر عنه خلال التجارة الخارجية هي (الصادرات +الاستيرادات) إلى الناتج المحلي الإجمالي مضروباً في 100، وكلما كانت النتيجة كبيرة كلما دل ذلك على انكشاف وتبعية الدولة للعالم الخارجي والعكس صحيح ،ولا بد ان يؤخذ بعين الاعتبار انه لا يمكن الاعتماد على هذ المؤشر بشكل مستقل من أجل الحكم على تبعية الدولة من عدمه ،لان هناك بعض الدول يرتفع فيها هذا المؤشر وهي غير تابعة ،لان العالم الخارجي يعتمد عليها في تلبية احتياجاته وليس العكس وينبغي ان لا تتجاوز نسبة هذا المؤشر 70%وهو الحد الأقصى من حجم الناتج المحلي الإجمالي[2] ويمكن حسابه من خلال المعادلة الاتية :

---

[1] عبد المجيد فراج، القوى الشاملة للدولة مؤشرات وقياسات، مركز الدراسات الإستراتيجية للأهرام، القاهرة، 1997،ص212. وينظر أيضاً خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت ، ط1، 2009، ص56-61.

[2] حامد عبد الحسين الجبوري ، الاقتصاد العراقي والتبعية التجارية للعالم الخارجي ، شبكة النبأ المعلوماتية مقال متوفر على الرابط : www.m.annabaa.org .

$$\text{درجة مؤشر الانكشاف التجاري} = \frac{\text{قيمة الصادرات + قيمة الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} * 100$$

وكما ذكرنا ان ارتفاع نسبة أو درجة الانكشاف التجاري لدولة ما لا يكفي بالحكم على تلك الدولة انها تابعة، لان هناك دول متقدمة يرتفع فيها هذا المؤشر كما يعد دليلا على الاستقلال كون اقتصاديات تلك الدول مرتكزة أساسا على قدرات إنتاجية كبيرة (كالتكنولوجيا، العمالة الماهرة، الموارد المالية، الخ) من معطيات الجدول (32) يتضح من تطبيق مؤشر الانكشاف التجاري على الكويت خلال المدة (2015-2019) ان هناك ارتفاعا تدريجيا في درجة الانكشاف ابتداء من عام 2015 الذي بلغت فيه (72,75%) وحتى 2016 الذي انخفضت فيه (68,90%) ، لكنها واصلت الارتفاع في العام 2017 لتبلغ (71,70%) ثم عاودت للارتفاع في العام 2018 لتصل الى (74,94%)، الشكل(6) عاودت الانخفاض في عام 2019 الى (71,01) حيث يلاحظ عدة تقلبات في الانكشاف الاقتصادي للدولة [1] الا انها في كل الأحوال تدل على تبعية الدولة للعالم الخارجي ،وهو مؤشر سلبي يسجل على قوة الدولة

جدول (33) الانكشاف التجاري في الكويت للمدة (2015- 2019) بالدينار الكويتي

السنة	الصادرات (مليون دولار)	الاستيراد (مليون دولار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	درجة الانكشاف التجاري %
2015	15766358462	9316101745	34473	72,75
2016	13508114910	9269307529	33056	68,90
2017	16067582	10182967	36611	71,70
2018	21088186	10744687	42475	74,94
2019	18891457	10164571	40914	71,01

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على :

1- دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء ، الإحصاءات التجارية السنوية ،2013-2014 ، ص 6 .
2- دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء ، الإحصاءات التجارية السنوية، 2014 ،2015 ، ص 1-5 .
3- دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء ، الإحصاءات التجارية السنوية ،2015-2016 ، ص 13-15 .
4- دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء ، الإحصاءات التجارية السنوية ،2017 ، 2018 ، ص 4-5 .
5- دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء ، الإحصاءات التجارية السنوية 2017 ، 2018 ،ص 4-5 .
6- دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء ، الإحصاءات التجارية السنوية 2018 ، 2019،ص 4-5 .
7--جامعة الدول العربية ، الملاحق الإحصائية ، ملحق ½ ، ص284 .

[1] هجير عدنان زكي ، احمد جاسم عباس ، توصيف منظمة اقتصاديات التبعية مع الإشارة الى تطبيقات مختارة ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد 3 ، العدد 9 ، 2006 ،ص 9.

شكل (6) مؤشر الانكشاف التجاري في الكويت للمدة (2015 -2019)

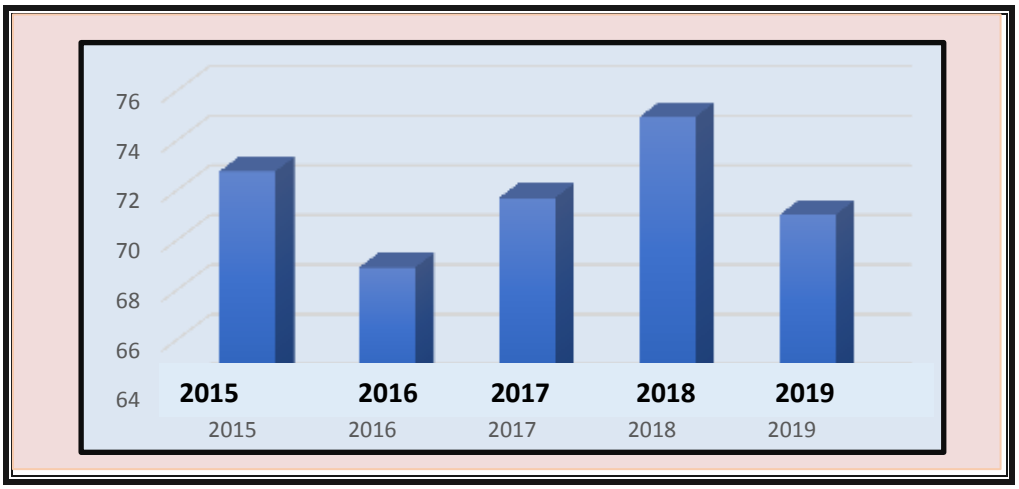

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (37)

2- مؤشر التركيز السلعي للصادرات

يهدف هذا المؤشر الى الكشف عن مدى التركيز على تصدير سلعة واحدة او عدد قليل جدا من السلع ، وبما ان الكويت هو احد الدول النامية التي تتصف صادراتها بتضمنها عدد قليل من السلع غالبيتها سلع أولية وتصدر معظمها الى الدول المتقدمة ،يؤدي ذلك الى زيادة التركيز السلعي ، ويمكن اعتبار مؤشر التركيز السلعي للصادرات من مقاييس التبعية، وعندما تزداد نتيجة هذا المؤشر فان اقتصاد تلك الدولة يصبح في وضع لا يسمح لها بمقاومة أي إجراءات تقوم بها الدول المستوردة، وخصوصا عندما تكون السلع المصدرة من النوع الذي يغلب علية طابع التقلبات الحادة في أسعارها كالنفط مثلا، هذا ينعكس سلبا على حصيلة تلك الدولة من العملات الصعبة[1] . ويمكن حسابه من خلال المعادلة الاتية-:

$$\text{درجة التركيز السلعي للصادرات} = \frac{\text{قيمة الصادرات السلع(السلعة) الرئيسية}}{\text{قيمة الصادرات}} * 100$$

فاذا كانت قيمة المعادلة اقل من (50%) فأن الدولة تكون في حالة استقلالية اقتصادية، اما اذا كانت بين (50- 70%) فإن الدولة تعد في منطقة انتقالية، اما اذا

[1] محمد ناجي محمد الزبيدي ، تحليل بعض مؤشرات التبعية التجارية في الاقتصاد العراقي ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، المجلد 5 ، العدد 20 ، 2016 .ص208 .

كانت اكثر من(70%) فأن الدولة تعد في حالة حرجة أي تكون في حالة تبعية وليس بمقدارها ان تتخلص من هذه التبعية.[1]

يتبين من خلال جدول (33) والشكل (7) ان الاقتصاد الكويتي لا يتميز بالتركيز السلعي للصادرات فقط، بل هو في قمة التركيز السلعي للصادرات ولكل سنوات الدراسة ، إذ بلغ التركيز السلعي للصادرات اكثر من (81,97%)من اجمالي الصادرات ،مما يعني ان الكويت وبحسب هذا المؤشر تقع ضمن الفئة الحرجة وهو ايضاً مؤشر سلبي يحسب على الكويت ولا يسما وان درجة المؤشر هي في تزايد مستمر مع خلال هذه المدة الدراسية ولاعتماد الكويت على النفط الذي يتميز بالتذبذب الشديد، ، اذ لا يمتلك قاعدة إنتاجية تنتج ما يحتاجه السكان .

جدول (34) مؤشر درجة التركيز السلعي للصادرات الكويتية للمدة (2015 – 2019)

السنة	صادرات السلع الرئيسية (مليون دولار)	اجمالي الصادرات (مليون دولار)	درجة التركيز السلعي للصادرات
2015	43274	54428	79,50
2016	37008	46508	79,57
2017	43946	55199	79,61
2018	59106	72104	81,97
2019	53793	64798	83,01

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على : جامعة الدول العربية ، التقرير الاحصائي السنوي ، ملحق 5/ 7 : قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية ص341 ملحق 8/1 ص 366.

الشكل (7) درجة التركيز السلعي للصادرات الكويتية للمدة (2015 – 2019)

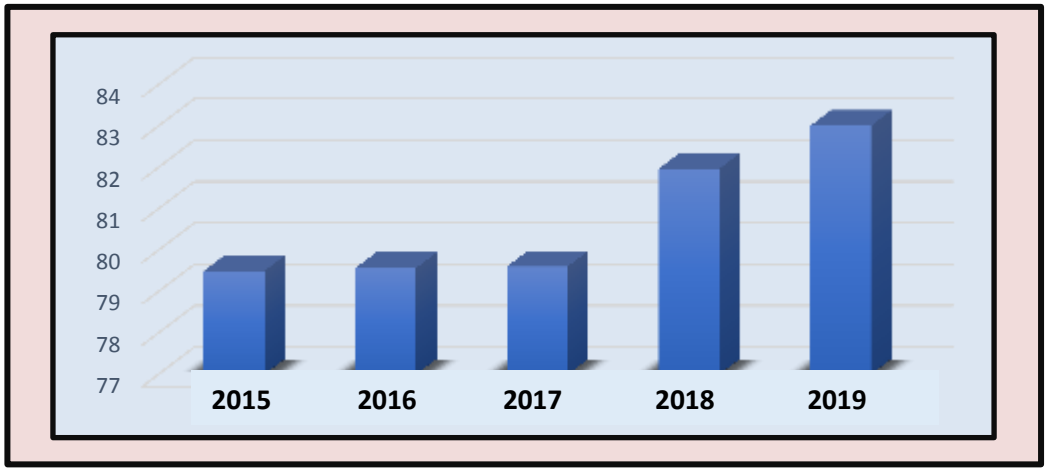

المصدر : من عمل الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (38)

[1] جبار عبد جبيل ، تحليل تجارة العراق الخارجية غير نفطية مع دول الجوار للمدة 2003-2015 ، دراسة في الجغرافية الاقتصادية ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، العدد 37 ، 2018 ، ص 317 .

3- الميل المتوسط للأستيراد :

يعد هذا المؤشر مهماً من كونه يدلنا على مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، فهذا المؤشر يعكس طبيعة الإنتاج القومي الى الإنتاج العالمي، أي كلما زادت نسبة هذا المؤشر دل ذلك على اعتماد الدولة على العالم الخارجي والعكس صحيح، ويمكن استخراج قيمة هذا المؤشر من خلال المعادلة الاتية[1]:

$$\text{الميل المتوسط للأستيراد} = \frac{\text{قيمة الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} * 100$$

من خلال جدول (34) يتبين ان النسبة المئوية للميل المتوسط للاستيرادات بين ارتفاع وانخفاض اذا كانت النسبة في عام 2015(89,78%) ثم ارتفعت تدريجيا خلال المدة(2016-2017)) 92,80،91,69على الترتيب وهذ مؤشر سلبي بالنسبة للكويت ثم لتعاود النسبة لتنخفض نسبياً خلال عام 2018 إلى (84,43%) ،حتى وصلت الى (82,05) في عام 2019 ، شكل (8)، ويعد مؤشرا إيجابيا مقارنة بالأعوام السابقة ، اي ان الكويت بدأ ينتج ما يحتاج اليه وتقليل اعتماده على الخارج قدرة الدولة على توفير المتطلبات الأساسية للمجتمع ،ومن ثم اعتماده على دول العالم الخارجي في توفير متطلباته الأساسية.

جدول (35) الميل المتوسط للاستيراد % في الكويت للمدة (2015 – 2019)

السنة	قيمة الاستيراد (مليون دولار)	الناتج المحلي الإجمالي(مليون دولار)	نسبة % للميل المتوسط للأستيراد
2015	30952	34473	89,78
2016	30679	33056	92,80
2017	33569	36611	91,69
2018	35864	42475	84,43
2019	33573	40914	82,05

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على ، جامعة الدول العربية ، التقرير الاحصائي لسنة 2019 ، ملحق 8/1 ،2020 ، ص 283 .

[1] عمر بن فيجان المرزوقي ،التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي ،ط1 ، مكتبة الرشيد ، الرياض ،2006 ،ص 31-32 .

شكل (8) الميل المتوسط للأستيراد في الكويت للمدة (2015 – 2019)

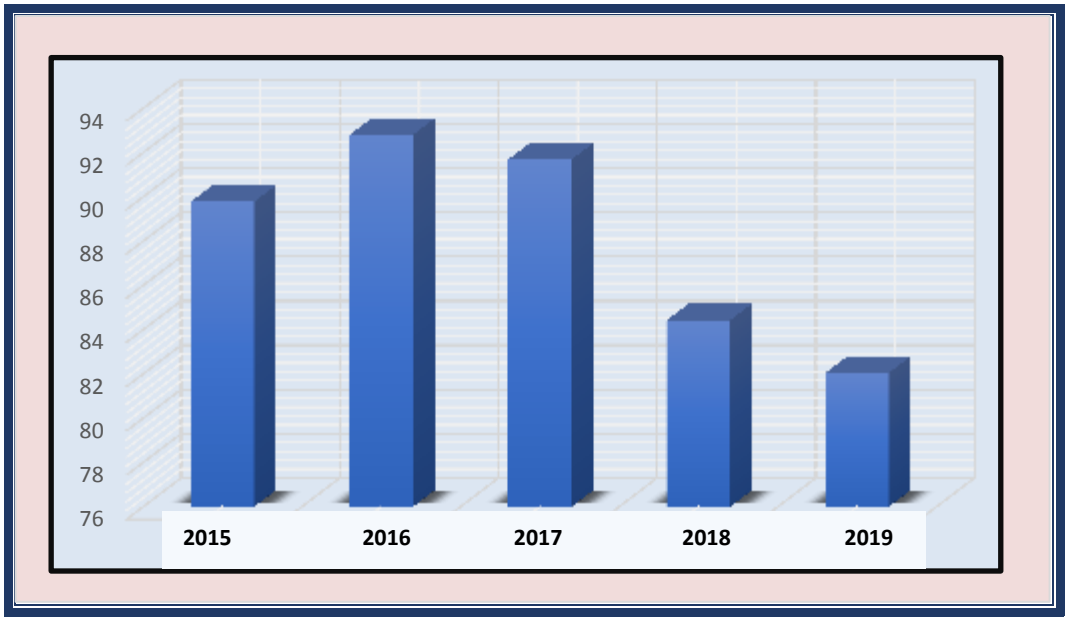

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (39) .

4- التركيز الجغرافي للواردات

ان هذا المؤشر يعتمد على مدى اعتماد دولة معينة على دولة واحدة أو عدد قليل من الدول في الحصول على حاجاتها من السلع أو الخدمات المستوردة، وارتفاع قيمة هذا المؤشر يشير الى نقطة ضعف لهذه الدولة.

ان هذا الارتفاع يجعل اقتصاد هذه الدولة مكشوفا وهدفا للإجراءات العدائية من قبل شركائها التجاريين في حال وجود مشاكل بينها وبين شركائها التجاريين لاسيما اذا كانت السلع المستوردة ذات حاجة ماسة ومهمة واستراتيجية كالمواد الغذائية. ويمكن احتساب هذا المؤشر من خلال المعادلة الاتية- :

$$\textbf{درجة التركيز الجغرافي للواردات} = \frac{\text{قيمة الواردات من اهم الشركاء}}{\text{قيمة مجموع الواردات}} * 100$$

اذا كانت قيمة المعادلة أقل من(20%) فتكون الدولة في حالة استقلال اقتصادي، أما اذا كانت قيمة المعادلة بين(20-30%) تكون الدولة في مرحلة انتقالية،

في حين اذا زادت قيمة المعادلة عن(30%) فأن الدولة تعد في حالة التبعية الاقتصادية[1].

جدول (36) التركز الجغرافي لقيمة الاستيرادات للمدة (2015-2019)

السنة	اسم الدولتين المستورد منهما	قيمة الاستيراد	اجمالي الاستيراد	درجة التركيز للواردات%
2015	الصين + الامارات	2405185	9316102	25,81
2016	الصين + امريكا	2287496	9269308	24,67
2017	الصين + امريكا	2713798	10182967	26,65
2018	الصين +امريكا	1803268	10744687	16,78
2019	الصين +امريكا	2739318	10164571	26,94

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على : دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء ، إحصاءات التجارة ، التقرير السنوي للاستيرادات لسنوات ، 2015 ، 2016 ، 2017 ، 2018 ، 2019 . جداول متفرقة .

الشكل (9) التركز الجغرافي لقيمة الاستيرادات للمدة (2015-2019)

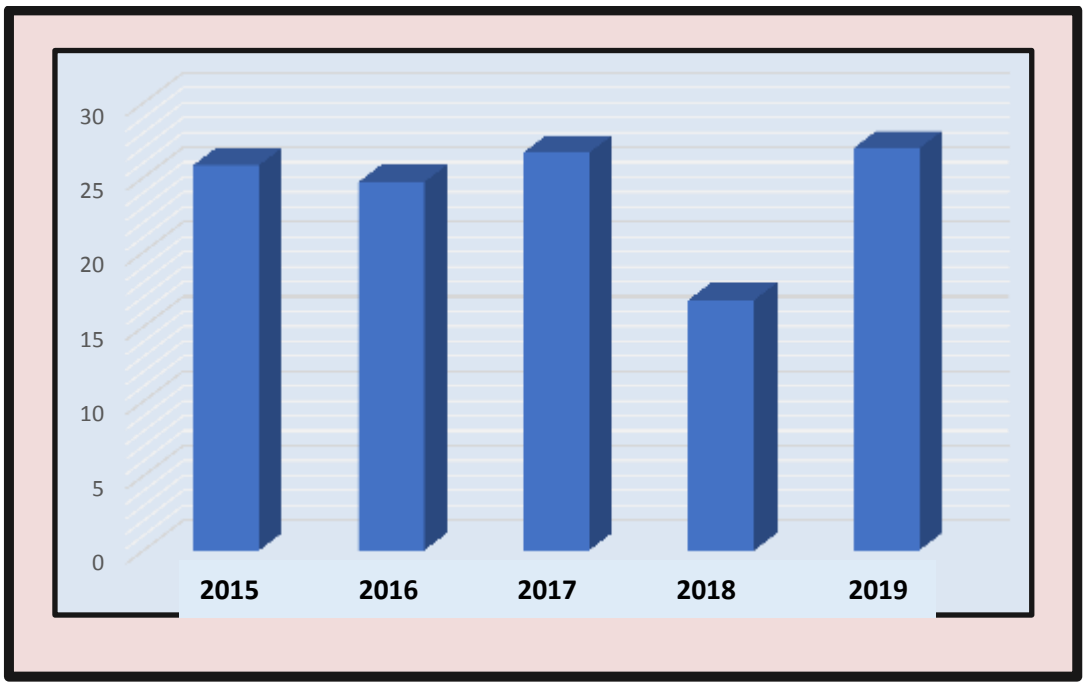

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (40)

[1] **سيروان عارب صادق سيان ،الانعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الاقتصادية على الامن الإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية ،ط1 ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،2013،ص18.**

سيناريوهات المرتبطة بالاقتصاد الكويتي :

اولاً- سيناريو بقاء الاقتصاد الكويتي على حاله :

هناك عدة عوامل تؤثر على ركود الاقتصاد الكويتي واستمراره في وضعه الحالي. ومن هذه العوامل اعتماد الكويت بشكل كبير على صادرات النفط كمورد رئيسي للدخل الوطني، وتأثر سعر النفط بتطورات الأسواق العالمية، وهذا يعني عدم توافر تنويع في مصادر الدخل الوطني. كما تؤثر الكثافة الإدارية في بعض الجهات الحكومية على تنفيذ المشاريع الاقتصادية. أيضًا، لا يتجه كافة فئات المجتمع الكويتي نحو العمل الإنتاجي واستثمار الموارد والمهارات الكويتية في القطاع الخاص. ولمعالجة هذه الأوضاع والحفاظ على تنمية اقتصاد الكويت، يجب تحقيق التوازن في الموارد المالية والانتقال إلى مصادر دخل متنوعة وغير نفطية، وتحسين الإنتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية وتسهيل الإجراءات والتحول إلى الاستثمار الخاص[1].

وترى الباحثة تحقيق هكذا سيناريو يتطلب بعض الإجراءات الأساسية، وهي ينبغي الحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما يعني ضرورة الحفاظ على الأمن والاستقرار في كل من الساحة السياسية والبيئة الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي تعزز الشفافية وتقليل الفساد، وذلك من خلال القيام بتعديلات هيكلية وإدارية تحسن بيئة الاقتصاد، كما ضرورة تنفيذ سياسات مالية حكيمة وإدارة فعالة. للسيطرة على الدين العام وإدارته بشكل جيد، مما يضمن استدامة الاقتصاد الكويتي. بالإضافة الى ذلك تنويع مصادر الدخل الوطني للحد من الاعتماد على مصدر واحد، وتحسين بيئة الأعمال لجذب المستثمرين الأجانب وتشجيع الاستثمار المحلي. كما يجب تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي وتوسيع العلاقات التجارية مع الدول الأخرى. ويتم ذلك من خلال تكثيف التعاون مع الدول الأخرى وتوسيع العلاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف لتعزيز التبادل التجاري والاستثمار. وان تحقيق هذا السيناريو يتطلب جهودًا مستمرة وتعاونًا قويًا بين القطاعين العام والخاص، والتزام بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والتدابير اللازمة لتعزيز الاقتصاد الكويتي وجعله مستدامً.

ثانياً - سيناريو تقدم الاقتصاد الكويتي :

تمتلك الكويت اقتصاداً قوياً وقادراً على مواجهة وصد أي أزمات اقتصادية ومالية. كما ان الكويت تحتفظ بحوالي 592 مليار دولار في صندوق سيادي، ما يجعلها تحتل المرتبة الرابعة عالميًا. بالإضافة إلى ذلك، لديها احتياطيات مالية كبيرة ، مما يقوي اقتصادها ويجعلها قوية في مواجهة الأزمات. وعلى الرغم من هذه الإجراءات

---

[1] وليد منصور ، 3 سيناريوهات تنتظر اقتصاد الكويت متوفر على الرابط التالي : www.u.pw/kgIHhOK2 ..

القوية والتصنيف الائتماني العالي، إلا أن الاقتصاد الكويتي ما زال بحاجة إلى التنويع بعيدًا عن الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة. كما تعمل الحكومة الكويتية على تحسين بيئة العمل وجذب الاستثمارات الأجنبية لتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على التنويع بعيدًا عن النفط. وقد تمكنت الكويت من المضي قدماً في التحسن خلال العامين 2018 و 2019، نقلة نوعية لبيئة الاعمال الكويتية ،بعد ان نجحت وزارة التجارة والصناعة في تذليل العديد من العقبات المزمنة وتحسين بيئة العمل في الكويت. تم التعديل على بعض القوانين مثل قانون حماية المنافسة وقانون التأمين الجديد وقانون الشركات الجديد، مما أدى إلى تحسين ترتيب الكويت على مؤشر تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية. وتأكيدًا لتلك التحسينات، دخلت الكويت لأول مرة في قائمة العشرين دولة الأكثر تحسنًا في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لعام 2020[1].

وتعتقد الباحثة ان هذا السيناريو محتمل الحصول في حال تطوير البنية التحتية والقطاعات الصناعية الرئيسية وكذلك تعزيز الصناعات الأساسية مثل النفط والغاز والكيماويات والمعادن، وتشجيع الابتكار ودعم البحث العلمي واعتماد التكنولوجيا المعلوماتية في مختلف القطاعات الاقتصادية والتركيز على تطوير القطاعات الواعدة والمستدامة بما في ذلك البيئية والسياحة. كما تحسين نظام التعليم وتطوير مهارات القوى العاملة وتلبية احتياجات سوق العمل.

ثالثاً- سيناريو تراجع الاقتصاد الكويتي :

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تراجع الاقتصاد الكويتي في الآونة الأخيرة، وهي تأثره بتداعيات جائحة كوفيد-19، فقد ادت تدابير الاغلاق والتباعد الاجتماعي الى تراجع في النشاط الاقتصادي مثل السياحة والتجزئة والنقل ، وكان لذلك اثر سلبي على نمو الاقتصاد والايرادات الحكومية ، كذلك انخفاض أسعار النفط ويعد النفط مصدر رئيسي للدخل في الكويت، وقد تعرض الاقتصاد الكويتي للضرر الشديد جراء تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما ادى الى تباطؤ النمو الاقتصادي الذي عمل على توقف العديد من المشاريع الاستثمارية الكبيرة في الدولة[2]

ترى الباحثة أن هذا السيناريو ممكن ان يحدث في الكويت في حال حصول تغيرات في أسعار النفط. ويعتبر النفط من المصادر الرئيسية للإيرادات في الكويت، ولذا فإن تذبذب أسعار النفط قد يؤثر بشدة على الاقتصاد. على سبيل المثال، إذا

---

[1] يوسف خالد يوسف ، الكويت تمتلك رابع أكبر صندوق سيادي في العالم بأصول تبلغ 592 مليار دولار.. ما يعزز قوة اقتصادها ، وكالة الانباء الكويتية ، متوفر على الرابط التالي: www.2u.pw/p0UN.UU.

[2] مطبوعات البنك الدولي ، الكويت والافاق المستقبلية 2020 ، متوفر على الرابط التالي : www.2u.pw/aSjESOI.

انخفضت أسعار النفط، فإن ذلك قد يقلص إيرادات الحكومة ويؤثر على القطاع النفطي بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤثر تباطؤ الاقتصاد العالمي أو حدوث ركود على الاقتصاد الكويتي عن طريق تراجع الطلب على المنتجات والخدمات الكويتية. كذلك ووجود بعض التحديات الداخلية التي تواجهها الكويت،منها نقص التنويع الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، بالإضافة إلى ذلك عدم تطابق مهارات القوى العاملة مع احتياجات سوق العمل. كل هذه العوامل قد تؤثر سلبًا على الاقتصاد الكويتي.

ويظهر مما سبق من وجهة نظر الباحثة ان سيناريو تقدم الاقتصاد الكويتي يمكن ان يتحقق عندما تسعى الحكومة الكويتية على اتخاذ إجراءات وسياسات اقتصادية متعددة لمواجهة الازمات الاقتصادية والمالية التي تواجه الدولة. فمن بين هذه الإجراءات هي تشجيع التحول الرقمي وزيادة الاستثمارات وتنويع الاقتصاد. كما أنها تهتم بتطوير القطاعات الأخرى وخلق فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى تحسين بيئة الأعمال في الدولة.

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات :

1- يواجه الاقتصاد الكويتي عقبات أو معوقات عدة أبرزها المعوقات الطبيعية المتمثلة بصغر مساحة دولة الكويت صغر مساحتها مما يعني قلة في تنوع المناخ والموارد الطبيعية و مزايا تتعلق بإمكانية الدفاع عن الدولة أو إعادة توزيع مؤسساتها الاقتصادية.

2- يعد الاقتصاد الكويتي اقتصاداً ريعياً يعتمد على إيرادات النفط بشكل رئيسي.

3- يعد الاقتصاد الكويتي احادي الجانب ويعتمد على الجانب الإستخراجي أو الصناعة الاستخراجية وضعف مساهمة النشاطات الاقتصادية الأخرى الزراعة والصناعة التحويلية والسياحة.

4- اعتماد الكويت في استهلاكها على الخارج سواء للسلع الاستهلاكية أو الانتاجية.

5- أغلب واردات الكويت هي واردات استهلاكية فيها وتقل فيها الواردات الإنتاجية.

6- تعد سياسة الرفاه التي تتبعها الكويت سياسة مجهدة للاقتصاد الكويتي إذ إنها تستنزف أموالاً كبيرةً يمكن أن تستغل لإقامة بنى تحتية ومنشآت اقتصادية تعود بالنهاية على الفرد الكويتي والدولة بالفائدة مما يصب في قوة الدولة وقلت اعتمادها على الخارج.

7- أظهرت مؤشرات قياس الاقتصاد الكويتي أن هناك تبعية واضحة لدولة الكويت للخارج لاسيما في الجانب الاقتصادي وهذا يعد مؤشرا سلبيا يحسب على دولة الكويت.

8- اعتماد الكويت على العمالة الأجنبية نتيجة قلّة عدد سكان الكويت مما يسبب لها مشاكل عديدة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

9- ضعف مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الاجمالي المحلي الكويتي ،إذ بلغت قيمته(11،9%) وهذا وان معظم السلع المنتجة تذهب للاستهلاك المحلية، لذلك كان دورها ضعيفاً في سعة الاقتصاد الكويتي وبناء قوة الدولة.

10- تسهم الصناعات الاستخراجية في الكويت بالنصيب الاكبر لرفد الناتج الاجمالي المحلي الكويتي وتعزيز امكانات الكويت الاقتصادية وبناء قوة الدولة ،لذلك يمكن وصف هذا القطاع بأنه العمود الفقري للاقتصاد الكويتي.

11- يحتل قطاع النقل والمواصلات والتخزين الكويتي المرتبة الثانية من حيث المساهمة في الناتج الاجمالي المحلي إذ يسهم بها بنسبة (40،8%) من الناتج الاجمالي ، مما اسهم في تعزيز امكانات الكويت الاقتصادية وبناء قوتها.

12- سجل قطاع التجارة الخارجية الكويتية المرتبة الثالثة من حيث المساهمة في الناتج الاجمالي المحلي بلغت قيمته (33،8 %) ولذلك كان للتجارة الخارجية نصيب في تعزيز امكانات الكويت الاقتصادية وبناء قوتها وعلاقاتها السياسية.

13- تعاني الكويت من نقص في مواردها المائية ومن ثم التجأت إلى تحلية مياه البحر لسد الاستهلاك مما يكلفها اموال كثيرة تخصص لها من ميزانيتها العامة.

14- ضعف مساهمة الزراعة في الناتج المحلي إذ بلغ مساهمته في الناتج الإجمالي المحلي(0.7%) بسبب معوقات طبيعية وبشرية تعاني منها الكويت لقساوة الظروف الطبيعية وصغر مساحة البلاد وعدم تنوع الظروف المناخية فضلاً عن عزوف الكويتيين عن العمل في هذا القطاع لعوامل اجتماعية.

15- اتسمت علاقات الكويت مع دول جوارها الإقليمية بعدم الثبات بسبب اختلاف الأيدولوجيات التي تحكم هذه الدول الكبيرة وكذلك خلافات على الحدود البحرية واليابس مع العراق وإيران والسعودية والتي يمكن ان تظهر على السطح بأي وقت خاصة بعد اكتشاف النفط في الاراضي الواقعة بين الكويت وحقل نفط الرميلة العراق وكذلك في بعض الجزر البحرية المتنازع عليها بين الكويت وإيران والكويت والسعودية.

16- ارتبطت الكويت بعلاقات سياسية واقتصادية وعسكرية مميزة مع الدول الكبرى مما وفر لها الدعم في استقلالها والحماية الدولية من الاعتداء الخارجي لاسيما وان الكويت تعاني ضعفاً جيبولتيكياً واضحاً فعلى الرغم من الانفاق العسكري الكبير فقد فشلت الدولة في الدفاع عن نفسها في حرب الخليج الثاني وعدم قدرة دول مجلس التعاون الخليجي من توفير الحماية لها من الاعتداءات الخارجية

المقترحات :

1- إنشاء محطات ومراكز بحثية علمية متعددة تتناول دراسات تخص الإفادة من الجانب البحري للكويت عن طريق استغلال الثروات الطبيعية أو تطوير الجانب السياحي البحري بالإستفادة من سواحل الكويت وجزرها المتعددة .

2- اتباع سياسة سكانية تتناسب مع إمكانات الكويت المتعددة لاسيما الاقتصادية منها لغرض حل مشكلة العمالة الأجنبية.

3- تخصيص أموال لمواجهة المشاكل البيئة لاسيما الطارئة منها .

4- الانضمام إلى تنظيمات إقليمية وعالمية التي تواجه مشكلات التغير المناخية والمشاكل ومشاكل التلوث البيئي على مختلف أنواعها تلوث الهواء تلوث الماء تلوث التربة تلوث ضوضائي تلوث بصري.

5- توجيه الكويت إلى صناعة البضائع والمواد التي لها ميزة الكلفة الاقل في إنشائها داخل الكويت بدلا من استيرادها من الخارج .

6- التوجه نحو التكامل مع الدول الإقليمية لاسيما العربية منها بالإستفادة من المنتجات النفطية في الكويت ومن وارداتها كرؤوس الأموال تعود بالنفع على كلتا الدولتين.

7- تحسين القوة الاقتصادية لدولة الكويت من خلال تحسين القوة السياسية للدولة الكويتية من خلال الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تتمثل في النفط والغاز والصناعات الثقيلة والخدمات المالية والسياحية والعقارية، وفي هذا السياق يمكن دراسة كيف يمكن تحسين جودة الخدمات في هذه القطاعات.

8- العمل على تنويع القاعدة الاقتصادية الكويتية وعدم الاعتماد على النفط الذي يشكل عصب الاقتصاد الكويتي ويجعله أقتصاداً ضعيفاً أحادي الجانب لا يستطيع الصمود أمام الأزمات الاقتصادية المفاجئة لاسيما انخفاض أسعار النفط، لذلك على الحكومة الكونتية أن تضع خططا استراتيجية فعالة تسهم في تطوير قطاعات الزراعة والصناعية والخدمات المتدهورين في الكويت ورفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي وزيادة النمو الاقتصادي الكويتي على غرار ما فعلته الدولة المقدمة.

9- تحسين الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت من خلال توفير مناخ استثماري جاذب والعمل على تعزيز الثقة في البيئة الاقتصادية بين الشركاء الأجانب، وهذا يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع مستويات الصادرات وتحسين مستويات التجارة الخارجية وبالتالي تحسين قوة الدولة الكويتية في المجال السياسي.

10- إقامة علاقات ودية مع دول جوارها الإقليمي والدولي.

11- توفير مصادر طاقة بديلة لتحل محل النفط في مصانع تحلية المياه خاصة الطاقة الشمسية التي تتميز بها منطقة الخليج ، فضلا عن طاقة الرياح.

12- تطوير التعليم باعتباره أداة التنمية الشاملة من خلال المواءمة بين مخرجات التعليم وحاجة التنمية في البلاد وتثقيف المواطن حول أهمية قيمة العمل والتعلم والابتعاد عن الإتكالية لأن التنمية الشاملة تحتاج إلى استثمار الموارد البشرية والمادية المتوفرة في البلد من أجل إنتاج السلع وتوفير الخدمات والاعتماد على الذات وليس توفير الخدمات والسلع بشرائها من الخارج اعتماداً على مصدر ريعي ناضب.

المصادر والمراجع

قائمـــــة المصـــــادر

القرآن الكريم

1- المصادر العربية

1. **إبـــراهيم :** نـــاظم نـــواف ويســـرى احســـان داود ، الكويـــت بـــين الامـــس واليـــوم ، ط1 ، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية ، بغداد ، 2020.
2. **أبـــو عيانـــة :** فتحـــي محمـــد ، جغرافيـــة الســـكان، ط5 ، دار النهضـــة العربيـــة للطباعـــة والنشر، بيروت ،2000
3. **أبـــو عيانـــة :** فتحـــي محمـــد ، دراســـات فـــي الجغرافيـــة السياســـية،دار النهضـــة العربيـــة، بيروت،2008.
4. **الاســـدي :** صـــفاء عبـــد الأميـــر رشـــم ، جغرافيـــة المـــوارد الطبيعيـــة ، دار المعـــارف للكتـــب الجامعية ، العراق البصرة ، 2017 .
5. **أســـماعيل :** أحمـــد علـــي ، أســـس علـــم الســـكان وتطبيقاتـــه الجغرافيـــة ،ط8 ، دار الثقافـــة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1997 .
6. **أســـيري :** عبـــد الرضـــا ، النظـــام السياســـي فـــي الكويـــت مبـــادئ وممارســـات، مطـــابع الـــوطن، الكويت 1994.
7. **امـــان :** غـــانم ســـلطان ،مـــوجز جغرافيـــة الكويـــت، ط1 ، شـــركة دار العلـــم لنشـــر والتوزيـــع ، 2008 .
8. **البابـــا : طـــلال ،** قضـــايا التخلـــف والتنميـــة فـــي العـــالم الثالـــث ،دار الطليعـــة للطبـــاع والنشـــر، ط1983، بيروت.
9. **بـــوكميش :** لعلـــى ، مـــدخل الـــى تنميـــة المـــوارد البشـــرية مـــع دراســـة الواقـــع فـــي الـــدول العربيـــة ،دار الراية للنشر والتوزيع، عمان ، 2012.
10. **جمـــال :** محمـــد عبـــد الهـــادي ، الحـــرف والمهـــن والأنشـــطة والتجـــارة القديمـــة فـــي الكويـــت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، عام 2003م.
11. **الجميلـــي :** عـــدنان عبـــدالله حمـــادي، الجغرافيـــة السياســـية والجيوبولتيـــك مـــع بعـــض التطبيقات، ط1، مكتبة، زاكي للطباعة، بغداد، 2021.
12. **حجـــازي :** محمـــد ، الجغرافيـــة السياســـية ، ط1 ، كليـــة الآداب - جامعـــة القـــاهرة ، القـــاهرة ، 1976 -1997 .
13. **الحـــديثي :** عبـــاس غـــالي، مـــدخل الـــى الجغرافيـــا السياســـية، مطبعـــة امـــل الجديـــدة، ســـورية- دمشق، 2020.
14. **الحـــديثي :** عبـــاس غـــالي، نظريـــات الســـيطرة الاســـتراتيجية وصـــراع الحضـــارات،ط1، دار اسامه للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
15. **الحريـــري :** محمـــد مرســـي ، جغرافيـــة الســـياحة، دار المعرفـــة الجامعيـــة بالاســـكندرية، 1991.
16. **الحســـناوي :** حســـين مجيـــد عبـــد علـــي ، ازمـــات الحـــدود العراقيـــه-الكويتيـــة،ط1، مطبعـــه البصائر، لبنان،2013.
17. **حســـين :** خليـــل ، النظـــام العـــالمي الجديـــد والمتغيـــرات الدوليـــة، دار المنهـــل اللبنـــاني، بيروت ، ط1، 2009،
18. **حســـين :** عبـــد الـــرزاق عبـــاس ، الجغرافيـــة السياســـية ، جامعـــة بغـــداد ، مطبعـــة (ســـعد)، 1976.

19. **حسين :** علية حسن ، التنمية نظرياً وتطبيقياً، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية ،1977.
20. **حسين:** عدنان السيد ، الجغرافية السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر،ط1،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996 .
21. **الحلبي :** علي عبد الرزاق ، علم اجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1989.
22. **الحمادي :** محمد واخرون ، الجغرافية السياسية ، منشورات جامعة دمشق ، كلية الآداب والعلوم السياسية ، 2011.
23. **حميدان :** علي سالم ومحمود حبيس ، جغرافية السكان (مدخل الى عالم السكان) ، دار صفاء ، عمان ، 2001 .
24. **الخزامي :** محمد وعبدالله الكندري، النمذجة المكانية الزمنية لمسببات التصحر في مزارت الصليبية بالكويت، دراسة تطبيقية في الجيومعلوماتية، الكويت، 2010.
25. **الدويكات :** قاسم ،الجغرافية السياسية ،ط1 ،منشورات مركز الكتاب الاكاديمي ،عمان ،2011.
26. **الديب :** محمد محمود ، الجغرافيا السياسية المعاصرة، مكتبه الانجلو المصرية ، القاهرة 2002.
27. **السماك :** محمد ازهر سعيد ، الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق، ط1،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
28. **سيان :** سيروان عارب صادق ،الانعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الاقتصادية على الامن الإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية ،ط1 ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،2013.
29. **الشامي :** صلاح الدين، ، دراسات في الجغرافية السياسية ، منشأة المعارف للنشر الإسكندرية ، ط2 ، 1999.
30. **شديد :** وائل ،الجيوستراتيجي بين المفهوم والتطبيق ، ط1 ،سلسلة الإدارة التطبيقية ،2020.
31. **صالح :** غانم محمد ، الخليج العربي، التطورات السياسية والنظم والسياسات، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد ،1992 .
32. **عامر :** محمد عبد المجيد ، الجغرافية السياسية والدول اسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، (ب. ت).
33. **عبد السلام :** محمد ، الجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية،ط1، مكتبه النور، بغداد، 2020.
34. **عبد الوهاب :** صلاح الدين، دور الدولة في قطاع الاعمال العام والقطاع الخاص في تسيير العمل السياحي، منشاة المعارف، الاسكندرية، 1998.
35. **عبد الوهاب :** عبد المنعم ، جغرافية العلاقات السياسية ، وكالة المطبوعات للنشر ، الكويت ، ب. ت .
36. **عبد الوهاب :** عبد المنعم وصبري فارس الهيتي ، الجغرافية السياسية ، طبقة بين الحكمة ،1988.
37. **عبيد :** نايف علي ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2002.

38. **العجمي :** هادي عايض ،تنمية قدرات النظام السياسي الكويتي ، دراسة في المعوقات والأزمات ، المكتب العربي للمعارف، القاهرة ،2016.
39. **العجيلي :** محمد صالح ربيع ، مدن الموانئ العربية ، ط2، دار الشؤن الثقافية العامة ، 2002.
40. **عدنان :** صافي ،الجغرافية السياسية بين الماضي والحاضر ،مركز الكتاب الاكاديمي للنشر والتوزيع ،عمان ،1999.
41. **العيسوي :** فايز محمد، الجغرافية السياسية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الاسكدرية،2000.
42. **الغامدي :** علي بن معاضة ، نموذج مقترح لتقويم الاماكن السياحية بالمملكة العربية السعودية، الجمعية الجغرافية الكويتية،العدد 263، الكويت، 2002،
43. **فراج :** عبد المجيد ، القوى الشاملة للدولة مؤشرات وقياسات، مركز الدراسات الإستراتيجية للأهرام، القاهرة، 1997.
44. **القاضي :** جمال خالد واخرون، التنقل الاسيوي في السياسة الدولية محددات القوة الاسيوية،ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والإقتصادية، المانيا،2018.
45. **القصاص :** محمد عبد الفتاح ،التصحر :تدهور الأراضي في المناطق الجافة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت ،1999.
46. **الكندري :** عبد الله رمضان مبارك ، جغرافية الكويت التفسير الطبيعي والاقتصادي والبيئي ، جامعة الكويت ، الكويت ،2008.
47. **لبيب :** علي ،جغرافية السكان الثابت والمتحول ، الدار العربية للعلوم ، ط1 ، تونس 2003.
48. **محمود :** حسن سليمان ، الكويت ماضيها وحاضرها ، المكتبة الأهلية، بغداد 1968.
49. **محمود :** صباح واخرون، الجغرافية السياسية، دار الكتب للطباعة والنشر، ب.ت.
50. **محمود:** طارق شكر، اقتصاديات الاقطار المصدرة للنفط أوابك، الدار الوطنية للتوزيع والاعلان، 1979.
51. **المرزوقي :** عمر بن فيجان ،التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي ،ط1 ، مكتبة الرشيد ، الرياض ،2006 ،ص 31-32 .
52. **المطوع :** صبحي عبد الله ، التنمية الزراعية في منطقة الوفرة الزراعية ، رسائل جغرافية (106) قسم الجغرافية ،جامعة الكويت ،1998.
53. **ميساك :** رأفت فهمي وسعيد عبد الحميد محفوظ، البيئة الصحراوية بدولة الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت ، 2003 .
54. **هارون :** علي احمد ، اسس الجغرافية السياسية ، دار الفكر العربي،ط1 ،اميره للطباعة ، القاهرة ، 1998 .
55. **هول :** كولن مايكل ، السياحة والسياسة مدخل الى التنمية السياحية الرشيدة، ترجمة محمد فريد حجاب، المجلس الاعلى للثقافة، دمشق، 2003.
56. **وهيبة :** عبد الفتاح محمد ، جغرافية السكان ، دار النهضة للنشر ، ط1 بيروت ، 1979.
57. **ياما :** فرانسيس فوكو، نهاية التاريخ والانسا الاخير، مركز الانماء القومي، بيروت،1993 .

الرسائل والاطاريح:.

1. احمد حسن ابراهيم ،مدينة الكويت دراسة في جغرافية المدن، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت،2009.

2. ايات عبد الخالق ، التحليل الجغرافي لانعكاسات التبعية الاقتصادية على قوة الدولة في العراق ، **(رسالة ماجستير)**، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة المثنى ، 2021.
3. حمدي مصطفى ، اختلال التركيب السكاني في دولة الكويت ، دراسة في جغرافية السكان ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ،2009.
4. داليا موسى الصيرفي، اثر قطاع الخدمات على القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي في فلسطين ، **(رسالة ماجستير)** ، الجامعة الإسلامية ، غزة ،2016.
5. الزرقاني زينب جبار فرج، الغاز الطبيعي والمكونات الإستمارة انتاج الطاقة في العراق، (رسالة ماجستير) ، جامعه القادسية، كليه الآداب، 2013.
6. الزيد سارة عبد اللطيف سعود ، المساعدات المالية واثرها على علاقاتها العربية (1961-2012)،**(رسالة ماجستير)** ، جامعة الشرق الاوسط، كليه الآداب والعلوم ،2012.
7. زين الدين عبد المقصود ، محافظة الجهراء دراسة في التخطيط البيئي والتنمية الريفية ، **(رسالة ماجستير)** الجمعية الجغرافية الكويتية ، جامعة الكويت، 1981 .
8. سناء صالح مهدي، جغرافية الصناعة الترويحية في دولة الامارات العربية المتحدة، **(رسالة ماجستير)**، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2004.
9. الشمري : رضا عبد الجبار ، الأهمية والاستراتيجية للنفط العربي، **(اطروحة دكتوراه)** ،كلية الآداب ،جامعة بغداد 2003 .
10. الشيباني : عدنان كاظم جبار، الوزن الجيوبوليتيكي للمملكة العربية السعودية ،**(أطروحة دكتوراه)** ، جامعة البصرة ، كلية الآداب ، 2011.
11. العوضي جاسم محمد عبد الله ، حركة الكثبان الهلالية في الكويت ،**(اطروحة دكتوراه)** الجمعية الجغرافية الكويتية وجامعة الكويت ، وحدة البحر والترجمة ، 1989.
12. الغريري: رنا محمد مجيد ،المقومات الجغرافية لبناء قوة الدولة عند المسعودي والمقدسي ،**(اطروحة دكتوراه)** ، جامعة بغداد ، كلية التربية _ابن رشد ،2012
13. محمد : حميدة عبدالحسين ، تحليل جغرافي سياسي لعلاقات العراق مع دول جواره العربي، **(اطروحة دكتوراه)** ، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، 2016.
14. محمد صبري محسوب ، دراسة في جغرافية المملكة العربية السعودية، **(رسالة ماجستير)** ، جامعة المنوفية ، كلية الآداب ، 2014.

المجلات:.

1. إبراهيم : فرح ، الزراعة في الكويت وأسباب تدهورها ،**مجلة بيئتنا ، الهيئة العامة للبيئة ،الكويت ،العدد100**،أيلول 2008.
2. احمد : رجب عباس سيد، توزيع الغذاء في دولة الكويت، جامعة جنوب الوادي ، **مجلة كلية الآداب بقنا، العد 55**، 2022.
3. بو صالح ، سفيان وعبد الناصر بوثلجة ، دور قطاع الخدمات في التنمية المستدامة ،مجلة البديل الاقتصادي ،2015.
4. جبيل: جبار عبد، تحليل تجارة العراق الخارجية غير نفطية مع دول الجوار للمدة 2003-2015 ، دراسة في الجغرافية الاقتصادية ، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، العدد 37** ، 2018.
5. الجميلي : مالك دحام ولمياء حسن الكناني ، العلاقات العراقية – الكويتية واشكالية ميناء مبارك ، **مجلة دراسات دولية، العدد 52** ،2012 .

6. حافظ : طالب حسين ، ميناء مبارك وآفاق العلاقات العراقية-الكويتية ،**مجلة الدراسات الدولية، ع 53** ، 2012.
7. الدايني : صبحي محمد ابراهيم ، تحليل جيوستراتيجي لخارطة توزيع الأديان في العالم دراسة في الجغرافية السياسية ، **مجلة كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (43)** ، 2005.
8. الدعجة: حسن عبد الله واخرون ،اثر منظمة التجارة العالمية على السيادة الوطنية الكويتية، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والسياسية ،العدد6** ، 2000.
9. الراوي : منصور، تنمية الموارد البشرية مفهومها واهميتها ، **مجلة النفط والتنمية،العدد3**، 1988.
10. الزبيدي : محمد ناجي محمد، تحليل بعض مؤشرات التبعية التجارية في الاقتصاد العراقي ، **مجلة الإدارة والاقتصاد ، المجلد 5 ، العدد 20** ، 2016.
11. زكي : هجير عدنان ، احمد جاسم عباس ، توصيف منظمة اقتصاديات التبعية مع الإشارة الى تطبيقات مختارة ، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد 3 ، العدد 9** ، 2006.
12. زوير: لجلاج صادق، واقع ومشكلات قطاع التجارة الخارجية في العراق للمدة (2003-2012)، **مجلة دنانير ،العدد6** ،2012.
13. ساولر: بيتر، نظرة تاريخية غربية على تطور الاقتصاد الكويتي، **مجلة دينار، العدد1**، 1980.
14. سعدون : علي جار الله ، تحليل جغرافي لتوزيع سكان دولة الكويت بحسب تقديرات عام 2020،**مجلة الدراسات المستدامة ، العدد 1 ، مجلد 4** ،2020.
15. سعيدي : يحيى ،مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، حالة الجزائر ،**مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، ع36** ، كانون الثاني 2013.
16. سلمان : فرقد داود ، العلاقات العراقية الكويتية بعد عام 2003 ، **مجلة دراسات تاريخية ، العدد 23** ،2017.
17. شلال : سعدون وحميدة عبد الحسين ، تحليل جغرافي سياسي للعلاقات العراقية الكويتية ، **مجلة اوروك ، المجلد 10 ، العدد 1** ،2017.
18. شهوان : نوفل قاسم علي ، تقرير الساحة العربية في التنمية الاقتصادية والبشرية ، دراسة مقارنة على الصعيد العالمي ،**مجلة الدراسات الإقليمية ،مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ،ع28** ، 28 أيلول 2012.
19. الصندوق العربي للأنماء الأقتصادي والاجتماعي، النفط والتنمية في الدول العربية، **مجلة النفط والتعاون العربي ،المجلد 21، العدد 73**، 1995.
20. عبد الرحمن : محمد ،الكويت والمتغيرات الأساسية في العراق 2003-2006، **مجلة دراسات إقليمية ،العدد12** ،2008.
21. العسار : رامز ، سكة الحديد بين مجلس التعاون نظرة نحو المستقبل ، **مجلة التعاون ، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي العربي، العدد 72**، 2010 .
22. عيسى : إبراهيم عبد الله ، الانفاق على التعليم ودوره في التنمية البشرية في العراق ،للمدة (1990-2014) ، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلد12**، جامعة تكريت ،حزيران 2016.
23. محمد : حيدر صالح ،الاستراتيجية المقترحة لتنمية الصناعة التحويلية في العراق ، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد15** ، كانون الثاني 2007 .

24. المقداد : محمد رفعت، النمو الديموغرافي وأثره في السكان في سلطنة عمان ما بين عامي 1993 – 2003 ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاجتماعية و الإنسانية ، المجلد (23) ، العدد الثاني**،2007.
25. الهيتي : صبري فارس ، مشكلات المياه في الوطن العربي، دراسة جيبوليتيكية ، **مجلة الدراسات الاجتماعية ،العدد6** ، 2000، ص20.
26. الهنداوي : جمال محمد السيد ، التنمية البشرية وتفاوتها الجغرافي في سلطنة عمان ، رسائل جغرافية ، **مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية ، العدد (311)**، الكويت،2006 .

الصحف:.

1. جمال : عبد المحسن يوسف ،الكويت وعلاقاتها الدولية ،**جريدة القبس**: www.alqabas.com
2. حسام علم الدين ، التزام كويتي كامل باتفاق إعلان التعاون داخل أوبك بلس ، 2021 ، **صحيفة القبس** متوفر على :- u.pw/THtLmZ2https://
3. الكويت الأولى عربياً والـ(28) عالمياً في تحقيق الامن الغذائي، **صحيفة الرأي الكويتية ،العدد 13332** ،23 كانون الأول 2015.
4. محطات من تاريخ النفط الكويتي: التأسيس -التأميم – المحنة ، **صحيفة الرأي الكويتية، العدد11131** ، كانون الأول 2009.
5. وليد منصور ، **جريدة القبس** 17 أكتوبر 2020 www.alqabas.com.

التقارير والاحصائيات الرسمية :

1. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، التعاون في مجال الطاقة، البيان الصادر ، 2010.
2. خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 ، والتي تعم اعتمادها من قبل الأمم المتحدة بموجب قرار رقم 70/1، المؤرخ في 25 أيلول 2015.
3. دولة الكويت ،إدارة المحافظة على التنوع الاحيائي، الاستراتيجية الوطنية المتنوع الاحيائي لدولة الكويت ، 2011 -2020.
4. دولة الكويت ،الادارة المركزية للإحصاء ،المجموعة الاحصائية السنوية ،2012-2020،العدد الرابع والخمسون .
5. دولة الكويت ،المجموعة الإحصائية السنوي لعام 2019-2020 .
6. دولة الكويت ،وزارة الاعلام ، حقائق وأرقام ،2007.
7. دولة الكويت، الادارة المركزية للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 2019-2020، العدد الرابع والخمسون.
8. دولة الكويت، الإحصائية السنوية لوزارة التربية والتعليم،2020-2021.
9. دولة الكويت، الإدارة العامة للطيران المدني ، المجموعة الإحصائية السنوية ،2020.
10. دولة الكويت، الإدارة المركزية للإحصاء، النشرة السنوية للإحصاءات الزراعية،2017 ،2018 .
11. دولة الكويت، المجموعة الإحصائية السنوية 2019-2020.
12. دولة الكويت، الهيأة العامة للبيئة، البلاغ الوطني الثاني لدولة الكويت الخاص بأتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ ،2019.
13. دولة الكويت، الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ، 2019 2020، العدد الرابع والخمسون
14. مجلس الوزراء الكويتي ، الخطة الإنمائية الخمسية ،جزء 4،1985.

15. شيحة : منير يوسف وعبد الملك علي كليب، مناخ الكويت، ادارة الارصاد الجوية، 2000.

وكالات انباء:.

1. وكالة الأنباء الكويتية (كونا)مسيرة 25عاما من عمر النهضة الكويتية الحديثة، إدارة المعلومات والأبحاث، 1986.
2. **يوسف :** يوسف خالد ، الكويت تمتلك رابع أكبر صندوق سيادي في العالم بأصول تبلغ 592 مليار دولار.. ما يعزز قوة اقتصادها، وكالة الانباء الكويتية : https://2u.pw/p0UNUUv
3. **العنزي :** محمد ،وكالة الانباء الكويتية (كونا) 13-9-2018: u.pw/xlRUuu2.

المواقع الالكترونية:.

1. الاتفاقية الاقتصادية (المطورة)، على موقع الأمانة العامة: www.gcc-sg.org .
2. البوابة الرسمية لدولة الكويت: www.cait.gov.kw
3. تضاريس الكويت، متوفر على الموقع e.gov.kw. وايضاً على الموقع old.egkw.com.
4. حامد عبد الحسين الجبوري، الاقتصاد العراقي والتبعية التجارية للعالم الخارجي، شبكة النبأ المعلوماتية: www.m.annabaa.org .
5. الدول العربية ، حسب المساحة ، متوفر على الرابط: www.mawdoo3.com.
6. العَلاقات الإيرانيّة-الكويتية.. رؤية تحليلية، موقع البيئة، www.cutt.us/GAAV.
7. **الفهد:** 35 تريليون قدم غاز في الكويت متوفر على الرابط التالي: www.u.pw/BACGib.
8. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وثائق مجلس التعاون الخليجي موقع الأمانة العامة، www.gcc-sg.org .
9. مصادر المياه في الكويت، متوفر على رابط : www.aspdkw.com .
10. **منصور :** وليد ،3 سيناريوهات تنتظر اقتصاد الكويت: www.u.pw/kgIHhOK2 .
11. الموارد المائية في الكويت: water.fanack.com.
12. موسكو، تحرير دولة الكويت شكل سابقة في العلاقات الدولية المعاصرة: www.u.pw/LeYWa2.
13. وزارة الخارجية الكويتية ، السياسة الخارجية للكويت: www.mofa.gov.kw.
14. **وزارة الخارجية الكويتية**، رؤية دولة الكويت عام 2035، الكويت الجديدة: www.u.pw/dgCYLd2
15. **ويكيبيديا الموسوعة الحرة** - الكويت، ميناء الاحمدي 2016،: www.u.pw/DWtYYC2.
16. **ويكيبيديا الموسوعة الحرة**، اقتصاد الكويت : u.pw/7nP5www.B2.

الدساتير:.

1. الدستور الكويتي ، قانون الرقم (1) لسنة 1999، في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض الرسوم مقابل الخدمات الصحية ،المواد (1) ،(2). ،2020.

الأدلة:.

1. غرفة تجارة وصناعة الكويت، دليل الكويت، الكويت، 1965.

التقارير:.

1. التقريـــر الاســـتراتيجي الخليجـــي 2005 ، وحـــدة دراســـات الخلـــيج، دار الخلـــيج، الشـــارقة، 2005.
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ملحق الفصل الثالث ، 2005.
3. جمهوريـــة العـــراق، وزارة التخطـــيط الجهـــاز المركـــزي الاحصـــائي، تقريـــر الصـــادرات لسنة 2021.
4. المجلـــــس الاقتصـــــادي والاجتمـــــاعي الكـــــويتي ،تقريـــــر حالـــــة الـــــبلاد، الشميساني،عمان،الأردن،2018.

المصادر الإنكليزية :

1. A special report on Indo-Kuwait Relations, published by Diplomatist Magazine, in association with The Embassy of India, Kuwait.2020 .
2. Agsoup of authors,mineral resources management information sgstem,European jornal of computer scince and information sgstem,vol 103,no.2,2015 ,p.13.
3. An official website of the European Union: https://2u.pw/BKMULg
4. BASANTA DHAKAL, An Analytical Study on Present Status of Age-Sex Structure of Nepal, Asia Pacific Journal of Education, Arts and Sciences, Tribhuvan University, Nepal Commerce Campus, Kathmandu NEPAL, | Vol. 1, No. 3 | July 2014 .
5. Economic relations between Iran and six South-Gulf states. http://cutt.us/zwpB7
6. Fahad. M.Alkelibi Possible effects of global warming on agricultur d water resources in Saudia Arabia sifact and responses, climate change unted in the nether-land, 2002.
7. H. J. De Blij: Alex pander B. Murphy, Human Geography, John Wiley and Sons, Inc., New York, 2001.
8. Jon B. Alterman, Iraq and the Gulf States The Balance of Fear, Special Report, No. 189, Washington, United States Institute of Peace, August 2007.
9. Ministary of, statistical yearbook Water Edition, 2019 ،2020 .
10. MoneimAbdulwhab-petrolum and the economic Development in Kuwait, U.S..A October.1959
11. Stan Becker, Population Composition ,Johns Hopkins University ,Blooberg school of public Health, USA, 2008.

Abstract

The study of the economic potentials of Kuwait in light of political geography is of utmost importance, especially in our era, as economic powers are considered a cornerstone of strength according to the methodologies of political geography analysis.

Kuwait is one of the distinguished countries in the Arab region in terms of its economic status. It possesses significant economic potentials and is one of the major global sources of oil and natural gas. With these capabilities, Kuwait has been able to provide its population with exceptional and diverse services in various fields through developmental and investment programs that focus on modernizing and improving vital sectors in the country.

The study aims at achieving several objectives, including shedding light on the natural and human geographic factors that influence the Kuwaiti economy and describing its nature and assessing its contribution to building the country's strength by identifying key strengths and weaknesses. It also examines the major factors that have contributed to the destruction of the Kuwaiti economy, in addition to highlighting the indicators of the Kuwaiti economy and suggesting ways to enhance its current state.

The study has arrived at a number of findings, with the foremost being that the Kuwaiti economy faces several obstacles, including natural obstacles such as the small size of the country, which results in limited climatic and natural resource diversity. Additionally, the Kuwaiti economy is primarily rent-based, relying heavily on oil revenues. Furthermore, Kuwait has relied on foreign labor due to its small population, which has caused numerous economic, social, and political challenges.

The contribution of agriculture to the domestic product is weak due to natural and human obstacles faced by Kuwait, including harsh natural conditions, limited land area, and lack of climatic diversity. Moreover, Kuwaitis have shown reluctance to work in the agricultural sector, and there are social factors contributing to this trend. Furthermore, Kuwait's relationships with neighboring regional countries have been characterized by instability due to differing ideologies governing these larger states.

Abstract

The Kuwaiti government is keen on developing several other sectors of the economy and modernizing the infrastructure. Additionally, efforts are being made to enhance the educational and healthcare systems, as well as promote sports,

entertainment, and tourism activities. Kuwait also plays a strategic role in the Arab region and is responsible for initiatives aimed at improving the state of the Arab nation in terms of development and human rights.

Moreover, Kuwait possesses immense economic capabilities that contribute to strengthening the power of the state and improving the lifestyle and quality of living for both citizens and residents.

The future vision of Kuwait 2035 aims to transform Kuwait into a regional and global financial and commercial center that is attractive for investment. The private sector will lead economic activities, promoting human development, fostering competition, and increasing production efficiency supported by a strong institutional framework. This framework will work towards strengthening national values, preserving social identity and human development, and providing the necessary infrastructure for a conducive and advanced business environment. Kuwait possesses all the essential elements to achieve this vision, including its strategic geographical location and the presence of a supportive institutional apparatus to embark on achieving this future vision and providing investment and development opportunities. These elements include its exceptional geographical location, robust legislative framework, integrated judicial system, and balanced international foreign policy.

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Al-Muthanna University College of Education for the Humanities
Department OF Geography

A Geographical-political Analysis The economic potential of Kuwait and its impact on the strength of the state

AThesis

Submitted to the Council of the College of Education for Requirements for the Degree of Master of Arts in Human Sciences - Department of Geography - Al-Muthanna University in Partial Fulfilment of the Geography

By

Zahraa Abbas Shaker Al-Khafaji

Supervised

Dr. Hamida Abdul-Hussein Muhammad Al-Zalmi

1444 A.H

2023 A.D